الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الوادي




كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية          شعبة التاريخ

قسم العلوم الإنسانية          تخصص مغرب عربي حديث ومعاصر

# قـــضية الصـــــحراء الغـــــــربيـــــة

# 1975 – 2000م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبة:          إشراف الأستاذ:

هادية نصيرة          د/ محمـــد السعيد عقيب

لجنة المناقشة

- د. رضوان شافو ... رئيسا
- د. محمد السعيد عقيب ... مشرفا ومقررا
- أ. عثمان زقب ... عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1434- 1435هـ / 2013- 2014م

بسم الله

الرحمن الرحيم

# شكـــــــــــــروإمتنـــــــان

بسم الله الرّحمن الرّحيم، والصّلاة والسّلام على المبعوث رحمة للعالمين.

تمّ بحمد الله وعونه إنجاز هذا العمل المتواضع الذي آمل أن يكون خيرا على الأمّة. فشكرا لك يا الله.

وإنّني أجد نفسي اليوم مدينة للأستاذ المشرف الدّكتور **محمد السعيد عقيب** الذي لم يبخل عليا بالنّصح والإرشاد، إذ تتبّع معي خطوات إنجاز هذه المذكرة خطوة بخطوة، فاستفدت منه الكثير إلى أن وصل العمل إلى الصّورة التي هو عليها الآن. فله منّي جزيل الشّكر وخالص التّقدير.

كما أشكر كلّ من قدّم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد. وأخصّ بالذّكر الأستاذة **مبارك جعفري** ، **جمال بلفردي** ، **محمد حناي** ، **كوثر هاشم** الذين لم يبخلوا عليا بالمراجع . كما لا أنسى طلبة العلوم السياسية الذين ساعدوني كثيرا . أشكر زميلتي نبوية شباح على مساعدتها لي وأيضا إبنة أختي الطالبة خليل هاجر التي ساعدتني كثيرا وإبنة أختي آسيا خليل.

كما أتقدم بالشكر إلى كل زملائي في دفعة ماستر تاريخ المغرب العربي الحديث كما أتقدم بالشكرإلى حنان، جميلة، علجية ، سميرة على مساعدتهم لي.

**هادية نصيرة.**

**14 جوان 2014**.


مقدمة

## مقدمة

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية من أعقد المشكلات التي واجهها المجتمع الدولي، والتي صارت محل نزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو، ودخل في هذا الصراع أطراف أخرى إقليمية مثل موريتانيا والجزائر، أدت إلى تنافر هذه الدول بل وصل الأمر إلى الحروب المفتوحة، وقد عادت هذه المشكلة من جديد لتحتل واجهة الأحداث العالمية، وتستحوذ على قدر كبير من الإهتمام السياسي والإعلامي، بحيث أثرت تطوراتها على تفعيل الإتحاد المغاربي منذ إنطلاقته عام 1989م، وإزداد هذا التأثير منذ 1994م، عندما تم تعليق إجتماعات القمة المغاربية بسبب الخلافات الناشئة بين الجزائر والمغرب حول هذه القضية، ورغم المساعي المستمرة من طرف الهيئات الإقليمية والدولية والوسطاء الدوليين للتوصل إلى تسوية مقبولة من طرفي النزاع، إلا أن الأوضاع بقيت على ما هي عليه، وإن كان يلاحظ إستمرار إعلان كل من المغرب وجبهة البوليساريو عن تمسكهما بإيجاد حل يرضي الطرفين، وعن تمسك كل من الجزائر والمغرب بتفعيل إتحاد المغرب العربي.

**-أهداف الدراسة:**

تتمثل أهداف دراسة هذا الموضوع في العديد من النقاط أبرزها:

- دعم وإثراء المكتبة الوطنية بدراسة جديدة تاريخية للقضية الصحراوية.
- الرغبة في تسليط الضوء على القضية الصحراوية خاصة وأنها تشكل أحد معوقات التكامل في إطار اتحاد المغرب العربي.
- قلة الدراسات الأكاديمية التاريخية عن القضية الصحراوية باستثناء الدراسات في مجال العلوم السياسية.
- البحث في حقيقة هذه القضية وعلاقتها بالجزائر ومدى توجهها للحل.

-أسباب اختيار الموضوع:

أما أسباب إختياري البحث في هذا الموضوع، فيرجع إلى أهمية هذا الإقليم الصحراوي، وجاءت كما يلي:

- الرغبة في التطلع على أهم قضايا العصر –القضية الصحراوية– والتي شكلت عائقا أمام تقدم مسار إتحاد المغرب العربي الذي أصبح ضرورة إستراتيجية تفرضها المعطيات الدولية الراهنة، كما أن هذه القضية شكلت تهديدا مستمر لإستقرار المنطقة، كما أن إعتبار إقليم الصحراء الغربية كآخر مستعمرة في إفريقيا يعطي للدراسة خصوصيتها.
- وتمثل هذه القضية إمتحانا حقيقيا لمدى فاعلية ومصداقية الهيئات الاقليمية الدولية في فض النزاعات بين الدول وخاصة الأمم المتحدة.

-الإشكالية الرئيسية:

بناءً على الأهداف والأسباب السابقة جاءت إشكالية موضوعي على النحو التالي:

ما هي تطورات القضية الصحراوية في الفترة من 1975م إلى سنة 2000م؟ وتتفرع عن هذه الإشكالية العامة التساؤلات الفرعية الآتية:

- إلى متى تعود جذور الصراع في الصحراء الغربية؟
- ما هي الحجج التي يستند إليها أطراف النزاع للمطالبة بأحقيتهم في الإقليم؟
- كيف كانت المواقف الإقليمية والدولية إزاء تطورات هذه القضية؟
- ما هي مواقف وقرارات الهيئات الدولية الحكومية وغير الحكومية من القضية الصحراوية؟.

**-المناهج المعتمدة في الدراسة:**

إن طبيعة موضوع الدراسة يمتاز بالتعقد، مما يتطلب مني استخدام المنهج التاريخي بتقنيتين؛ تقنيتي الوصف و التحليل، فوظفت تقنية الوصف في تتبع أحداث ووقائع القضية ومواقف وقرارات الهيئات الإقليمية والدولية وتطورها تجاه القضية الصحراوية، أما تقنية التحليل والذي وظفتها من خلال تحليل مواقف الدول الإقليمية والدولية التي لها علاقة مع القضية الصحراوية.

**-دراسة نقدية للمصادر والمراجع:**

فيما يخص الدراسات السابقة حول هذا الموضوع فإنه لا يمكن أن أدعي السبق في التطرق له، فالإهتمام بالقضية الصحراوية ليس أمرا جديدا، خاصة في مجال العلوم السياسية.

وقد إعتمدت على جملة من المراجع بالعربية والأجنبية، فالمراجع بالعربية أهمها: كتاب تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية لابن عامر تونسي، و الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي لعلي الشامي، وكذا نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو لطاهر مسعود، بالإضافة إلى حرب البوليساريو لصلاح الدين حافظ، والتي توفرت على جل المعلومات الخاصة بالقضية ما عدا في بعض المواقف الدولية تجاه القضية الصحراوية خاصة الموقف التونسي والليبي ومواقف الهيءات الدولية غير الحكومية.

أما المراجع الأجنبية فتنوعت، حيث إعتمدت على مراجع باللغة الإسبانية أهمها: El Sahara occidental y Espana لكارلوس رويز ميغال، و Historia de les Saharauis y cronica de la Agresion colonial en el Sahara occidental لخواكين بورتيللو باسكال

دي ريكيم، وهي عبارة عن أطروحة دكتوراة. وغيرها من المراجع الأخرى، خاصة في الدراسة الجغرافية لإقليم الصحراء الغربية وتتبع أهم أحداث الإحتلال الإسباني للمنطقة.

أما باللغة الفرنسية فأهم المراجع:

Sahara occidental (la confiance perdu)، لمارتين فوربرفال، وأيضا Le conflit du Sahara occidental: Etat de lieux et prerspeetives، لمحمد زكريا أبو الذهب. وغيرها من المراجع الأخرى، وكانت غنية بالمعلومات التي تخدم موضوع الدراسة.

أما باللغة الانجليزية فأهمها: The Western Sahara cenflict، لمونيكا قونقار رفيس.

بالإضافة الى عدة مقالات باللغة العربية والأجنبية والتي خدمتني كثيرا، ودراسات أكاديمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

وما يمكن قوله هو أنني استفدت كثيرا من هذه المراجع، لكونها خدمت الموضوع من كل جوانبه.

**-تقسيم الدراسة:**

لقد جاءت الدراسة في خمسة فصول مع مقدمة وخاتمة وملاحق، راعيت فيها التسلسل الزمني وترابط الأفكار والعناصر المكونة له، فالفصل التمهيدي كان مدخلا لمعطيات جغرافية وتاريخية حول إقليم الصحراء الغربية، من خلال تحديد موقعه وتوضيح بنية سكانه الإجتماعية وإبراز أهمية الإقليم إقتصاديا وإستراتيجيا، لذا جاء عنوانه: التعريف بالصحراء الغربية جغرافيا وتاريخيا.

أما الفصل الأول، فتطرقت فيه إلى الاستعمار الإسباني خلفياته وأسبابه، وهذا من خلال الحديث عن بدايات الإهتمام الإسباني بالمنطقة ومجرياته، والحديث عن المقاومة

الصحراوية للإحتلال بداية بمقاومة الشيخ ماء العينين إلى غاية تأسيس جبهة البوليساريو، ثم التطرق إلى أهم الأحزاب السياسية الموجودة في الصحراء الغربية إبان الاحتلال الإسباني، لذا جاء عنوانه الإستعمار الإسباني للصحراء الغربية.

أما الفصل الثاني، فعنونته بالمطالبة المغربية الموريتانية بالصحراء الغربية، وتطرقت فيه إلى تقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا والحجج التي قدمتها الأطراف الثلاثة المعنية بالنزاع (المغرب وموريتانيا وجبهة البوليساريو)، وصولا إلى إتفاقية مدريد الثلاثية والإجتياح المغربي الموريتاني ومعركة البوليساريو؛ أي نضال الجبهة ضد الإحتلالين المغربي والموريتاني.

أما الفصل الثالث فعنونته بالمواقف الإقليمية والدولية من القضية الصحراوية وتطورها، حيث تطرقت في المواقف الإقليمية إلى موقف كل من موريتانيا وليبيا والجزائر وتونس، أما المواقف الدولية فتطرقت إلى موقف كل من إسبانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي سابقا.

أما الفصل الرابع والأخير فعُنون بالمواقف وقرارات الهيئات الدولية وتطورها، حيث تطرقت فيه إلى موقف كل من هيئة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وجامعة الدول العربية، وحركة عدم الانحياز وفي نهاية العنصر الأول تطرقت إلى تأثير القضية الصحراوية على إتحاد المغرب العربي، أما العنصر الثاني فقد تناولت فيه الهيئات الدولية الغير حكومية، ومنها منظمة الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان وهيئة هيومن رايتس ووتش.

لتكون خاتمة هذا البحث عبارة عن حوصلة عامة للموضوع تحوي النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، وفيها إجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة والحلول المقترحة لحل هذه القضية.

لننهي البحث بملاحق تتضمن خرائط حول إقليم الصحراء الغربية وإتفاقيات مختلفة وغيرها، وكل هذا من شأنه أن يساعد على الفهم المعمق وتوضيح أكبر للقضية.

أما الصعوبات التي إعترضتني خلال إنجازي هذا البحث هو:

- مدة إنجاز هذا البحث مقارنة بحجم الموضوع أي قضية الصحراء الغربية فهي تعتبر مدة قصيرة.
- قلة المراجع التي تخص موقف الهيئات الدولية غير الحكومية.
- عدم التطرق بالنسبة للمراجع إلى موقف تطور كل من تونس وليبيا إزاء القضية الصحراوية ماعدا القليل منها في الموقف الليبي.
- صعوبة اللغة الإسبانية وترجمتها إلى العربية، بإعتبارها لغة جديدة علىا.

## فصل تمهيدي:

# التعريف بالصحراء الغربية

# جغــرافياوتــاريخيا

### أولا: جغــــــــــرافيا

### ثانيا :تــــــاريخيــا

## فصل تمهيدي: التعريف بالصحراء الغربية جغرافيا وتاريخيا

### أولا: جغـــرافيا

لم يكن إقليم الصحراء الغربية محددا في السابق، إذ أنه كان يشمل جزء من الصحراء الكبرى التي تبدأ من الساحل الأطلسي لإفريقيا حتى مصر والسودان، ولكن الحدود الحالية للساقية الحمراء ووادي الذهب كما هو الشأن بالنسبة للأقطار الإفريقية تم تحديدها بمعاهدات وإتفاقيات بين الدول المستعمرة، أي بين إسبانيا التي كانت تحتل الساقية الحمراء ووادي الذهب من جهة وبين فرنسا التي تحتل موريتانيا والمغرب من جهة أخرى.

تقع الصحراء الغربية في شمال غرب إفريقيا على ساحل المحيط الأطلسي بمواجهة جزر الكناري[(1)]، وهي منطقة إستراتيجية مهمة، فتحدها المملكة المغربية من الشمال بـ445 كم، وموريتانيا جنوبا وشرقا بـ1570 كم، والجزائر شرقا بـ 30 كم، وتمتد حدودها على الساحل الأطلسي غربا بشاطئ يبلغ طوله أزيد من 1400 كم، وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي 285 ألف كم$^2$. قام الإستعمار بتقسيم المنطقة إلى شطرين: الساقية الحمراء شمالا 82.020 كم$^2$ ووادي الذهب في الجنوب 184 ألف كم$^2$[(2)].

وتتعدد التسميات بذلك مثل: "الصحراء الاسبانية" و "الصحراء الغربية" أو "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية" أو "الساقية الحمراء ووادي الذهب" أو الصحراء[(3)].

تعتبر الصحراء الغربية منطقة جبلية حيث نجد "لحمادة"، وهي منطقة منبسطة وشاسعة وغير مأهولة، حدودها من الجنوب جد وعرة ومرتفعة يستحيل إجتيازها في كثير

---

[(1)] – أنظر الملحق رقم(01)، خريطة رقم (01)، ص 125.

[(2)] – محمد فخر الدين تراي، **الأطلس الشامل للجزائر والمغرب العربي بشريا وجغرافيا وتاريخيا واقتصاديا**، منشورات العوادي، الجزائر، 2011، ص 95.

[(3)] – عبد المالك خلف التميمي، **أضواء على المغرب العربي (رؤية عربية مشرقية)**، دار البصائر، الجزائر، 2011، ص 244.

من مناطقها، كذلك المنطقة المعروفة بـ" تيرس"، فإن آخر الحواجز البائنة تمثلها مجموعات جبلية مثل "لفكخ" و "أشماميط"[1].

وفي المنطقة الجنوبية هناك فقط بعض النتوءات الجبلية تعولم السطح في الجهة المعروفة بتيرس، التي تمتد عبر كل النصف الجنوبي الغربي من الإقليم، وهي أرض بلورية عارية تماما بفعل عملية النحت الطبيعي، وفي المناطق الساحلية فإن السطح يتغير وتتشكل بعض المرتفعات الظاهرة نسبيا، وهكذا تظهر شرق "الداخلة" مرتفعات "لعطف وفكّجير" التي تشكل جزءا منها سلسلة جبلية بإتجاه الجنوب الغربي، أين تبدو إلتقاءات "تيزنيك البيضاء" و "تيزنيك الخضراء".

في الشمال الشرقي من شبه جزيرة الداخلة يوجد "أكركر" أو مجموعة التلال الجيرية الصخرية الممتدة بمحاذاة الساحل حتى الحدود الجنوبية للإقليم، في هذه المنطقة ترتفع "آدرار سطّف" التي تشبه أرخبيل جزر سوداء، لكن الجزء الأكثر تضاريسيا على السطح الصحراوي يوجد في الجنوب الشرقي[2].

أما بالنسبة للسواحل نجد الساحل الصحراوي تقل فيه التشكيلات، فمن الشمال إلى الجنوب نجد "رأس بوجدور" ثم شبه جزيرة الداخلة، وأخيرا "الرأس الأبيض"، وحوض "آركين"، هذا الرأس الأخير ينقسم إلى شطرين متساويين من الشمال إلى الجنوب، بحيث يبقى الشطر الخارجي جزءا من الصحراء الغربية، بينما الشطر الداخلي جزء من موريتانيا بما في ذلك "آركين"[3].

---

[1] – ابن عامر تونسي، **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987، ص ص 209- 210.

[2] – علي الشامي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، دار الكلمة، مصر، 1980، ص 69.

[3]– محمد فخر الدين تراي، المرجع السابق، ص 96.

وعن الصحراء فإننا نجدها بشكل دائم إلا في النقاط المنحدرة، حيث بعض النباتات ذات ديمومة وإن كانت جد قليلة وكذا بعض الأودية الداخلية التي تكسوها بعض الشجيرات والنباتات الموسمية مع هطول الأمطار.

أما نسبة التهاطل في هذه المناطق لا تتعدى في الغالب 100 ملم، ويجب أن نأخذ بعين الإعتبار طول فترة الفصل الجاف، إضافة إلى نظام التهاطل يتغير بشكل كبير من عام لآخر، بحيث يؤثر على المعدل بنسبة 40% أحيانا[1].

أما بالنسبة لمناخ الصحراء الغربية فإنه على غرار كل منطقة بحرية يمكننا تحديد منطقتين متباينتين بشكل واضح، الساحلية والداخلية، ففي الأولى هناك اختلافات أقل في درجات الحرارة من الثانية، إذ يمكن تسجيل 19° نهارا و 10° ليلا خلال فصل الشتاء وبشكل دائم، و 30° نهارا و 14° ليلا خلال فصل الصيف، بينما في المنطقة الداخلية فإن تصاعدات المحرار هي ذات طابع فجائي غير منتظم، بحيث يمكن أن يصل إلى 50° صيفا، ويهبط إلى 10- 15° في ليالي الشتاء. أما الميزة الأكثر قساوة في المناخ الصحراوي فهي رياح الداخل، وريح السموم المعروفة محليا بـ"أريفي" والتي يخشاها السكان، وهي شديدة الحرارة، وتورث أثناء هبوبها شعورا شبيها بالإختناق [2].

وبما أن المنطقة ساحلية بالدرجة الأولى فإنها تملك ثروة مائية معتبرة، حيث يوجد بها حوض هائل الضخامة من المياه الجوفية يزيد طوله عن 500 كم، يمتد من رأس بوجدور

---

[1]– María Sánchez González, **El Sahara occidental la TiTilaridad des sus recursos naturales**, **Máster en Relaciones Internacionales: Mediterráneo y Mundo Árabe**, Para esta edición, la Universidad Internacional de Andalucía,p13.

[2] – محمد فخر الدين تراي، المرجع السابق، ص 96.

في الشمال إلى أمليلي بالقرب من الداخلة، أما الشاطئ فهو وعر وفيه شواطئ صخرية، وكذلك العديد من المرافئ الواسعة، وتسمى المنطقة التي تلامس الساحل بـ "السويحل"[1].

### 1. الثروات الطبيعية:

زاد من الأهمية الاستراتيجية للصحراء الغربية تنامي صراع القوى الاستعمارية على اقتسام مناطق النفوذ، ومع تطور مفهوم الجيوبولتيك وشيوع الميل إلى تطبيق نظريات المجال الحيوي، حيث ساعدت الثروات البحرية التي تزخر بها شواطئها واكتشاف الفوسفات ومعادن أخرى بكميات كبيرة في استمرار تشبث اسبانيا بها، والتي وصفها وزير خارجيتها سنة 1945 م ألبرتو مارتين آرتاخو (Alberto Martine Artakho ) بسوق المستقبل وأنها هبة العناية الإلهية لإسبانيا[2].

وبالرجوع إلى المعطيات يمكن إجمال المخزون المكتشف من ثروات الصحراء الغربية في الموارد التالية:

#### 1.1 الفوسفات:

حيث يعتبر الفوسفات الصحراوي من أجود الأنواع عالميا (نسبة نقاء 65-80%)، ويمثل 10% من الاحتياطي العالمي، ويعتبر منجم "بوكراح" أكبر منجم في العالم، وتحتل الصحراء المرتبة الثالثة عالميا في انتاجه بعد المغرب والولايات المتحدة الأمريكية [3].

---

[1] – سلفادور باياريس كاري، باولا كانيت كاستيا، **الصحراء في القلب**، تر: أحمد الشبعة، دار فالنسيا، إسبانيا، 1999، ص ص 11- 15.

[2]– Joaquin Portillo Pasqual Del Riquelm, **Historia de los saharauis cronica de la Algresson clonial el sahara occidental**, Espna,1991, p 250 .

[3 ]–Ibid, p, 258.

### 2.1 الأسماك والرخويات:

يعتبر السمك الصحراوي واحدا من أكثر المناطق ثراءا وغنى، وتعتبر "الداخلة" و"لكويرة" اثنين من أهم المرافئ ويشمل الاتفاق الأوروبي للصيد البحري منطقة الصحراء الغربية، رغم تعارض ذلك مع القوانين والقرارات الدولية، وفي الوقت الحالي يتم استنزاف هذه الثروة بواسطة المغرب وسفن الاتحاد الأوروبي التي تستنزف أكثر من مليون سنويا، ما يهدد بانقراض هذه الثروة، ويحتل ميناء العيون لوحده المرتبة الأولى افريقيا في تفريغ سمك السردين، و 40% من الحمولة المغربية الكلية، كما يبلغ حجم التفريغ السنوي لميناء الداخلة مئة ألف طن في السنة حسب إحصائيات 2006م[1].

### 3.1 النفط والغاز:

إن البحوث والدراسات الجيولوجية تجمع على تربع الصحراء الغربية على ثلاثة أحواض رسوبية، بمواصفات تركيبية تسمح بوضعها في مصاف الأحواض البترولية، وهذا يثبت العودة المكثفة لشركات النفط في السنوات الأخيرة إلى التنقيب في سواحل المنطقة مؤشرا على الإمكانيات البترولية الواعدة للمنطقة[2].

### 4.1 الحديد والمعادن الأخرى:

يقدر الاحتياطي المكتشف بمنطقة "أزميلات آغراشا بـ 4.6 مليار طن (نسبة نقاوته بين 38– 65%)، ويعتبر ذا قيمة اقتصادية كبيرة لتدني نسبة الشوائب في تركيبته، إضافة إلى إمكانية إستخراج 10 مليون طن من التيتانوم، ونصف مليون طن من الفاناديوم (المرتبة الثالثة عالميا بعد جنوب إفريقيا) من نفس المنجم. وتوجد خزانات كثيرة للملح على

---

[1] – سلفادور باياريس كاري، باولا كانيت كاستيا، المرجع السابق، ص ص 11– 15.

[2] – السيد حمدي يحظية، **الصحراء الغربية آخر مستعمرة في افريقيا**، دار الجاحظية، الجزائر، ب ت، ص 08.

شكل سبخات (42 سبخة في كل من أريدال، عريظ، طاح، أم الظبوع وغيرها)، فضلا عن إمكانية إستخراج أملاح البوتاسيوم من الأحواض البحرية على شواطئ المحيط الأطلسي[1].

**ثانيا: تـــاريخيـــا:**

يقول ابن خلدون بأن "الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ أن تستحكم فيها دولة"[2]، كانت تنطبق إلى حد بعيد على منطقة الصحراء الغربية ذات البنية السكانية العشائرية، فبالرغم من الهجرات المتعاقبة على المنطقة لم يتمكن أي طرف من إقامة سلطة مركزية على هذه الصحراء التي ظلت تستوطنها قبائل بدوية تقوم حياتها على تتبع مساقط الغيث عبر الرمال الحارقة بحثا عن الماء والكلأ النادرين، وظلت حياة ساكنيها تنتظم وفقا للعلاقات العرفية بعيدا عن إكراهات الأنظمة المركزية، ومع ذلك فمن الطبيعي أن تقيم هذه القبائل صاحبة السيادة على مجالها الرعوي خلال انتجاع المرعى في هذه الناحية أو تلك من الصحراء المترامية الأطراف اتفاقيات تتعدد الجهات والزعامات والأطراف دعما لهذه السلطة أو مهادنة لتلك...الخ[3].

لقد شكلت هذه الصحراء منذ أن تحددت بنيتها الجيولوجية والسكانية على ما هي عليه عالما غامضا بالنسبة لغير أبنائها وكانت بذلك عنصر إغراء، ففضلا عما أتاحته هذه المنطقة من إمكانيات للتبادل التجاري، حيث مثلت تجارة القوافل والتجارة الأطلسية على الشواطئ الصحراوية أوج قوته، فقد كانت مصدرا للمفاجآت السياسية وملاذا للخارجين على

---

[1] – طاهرمسعود، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، ط1، دار المختار، دمشق، سوريا، 1988، ص17.

[2] – علي الشامي، المرجع السابق، ص73.

[3] – صلاح الدين حافظ، **حرب البوليساريو**، دار الوحدة، بيروت، لبنان، 1981، ص 45.

النظم ممن وجدوا فيها مأمنا من مطاردة الأعداء بما تتيح من مخزون بشري يتمتع أفرادها بما عهد عن البدو من شجاعة وقوة بأس[1].

فمن المخزون البشري لهذه الصحراء أتى الفاتح الإسلامي طارق بن زياد من الشاطئ المغربي ليطيح بمملكة لزريق ويقيم على أنقاضها نظاما إسلاميا في شبه الجزيرة الإيبيرية، ومن هذه الصحراء أتى القائد المرابطي يوسف بن تاشفين لينقذ سلطة المعتمد بن عباد ويؤجل سقوط الحكم الإسلامي في الأندلس بأزيد من أربعة قرون، لذلك فليس غريبا أن ينظر الإسبان إلى حدودهم الجنوبية بما فيها الشواطئ الصحراوية المقابلة لجزر الكناري، بتوجس دائم عكسه منذ اللحظة الأولى لإستعادة الحكم المسيحي في شبه الجزيرة الإيبيرية، والعمل وفقا لوصية ملكتهم إيزابيلا الكاثوليكية على الإحتفاظ بموطإ قدم على الشواطئ الغربية درء لأي خطر محتمل[2].

وإذا أردنا أن نبحث عن هوية الشعب الصحراوي فإننا نجدها في الإسلام بالإضافة إلى تراثه الثقافي. وبنهاية القرن 14م وبداية القرن 15م قامت أوروبا بمحاولات إستكشافية إستهدفت مناطق عديدة في العالم، وخاصة إفريقيا بحثا عن مناطق تتوفر فيها مواد أولية وأسواق لترويج بضائعها، إلا أن هذه الحملات سرعان ما تحولت إلى أطماع إستعمارية أدت إلى إستخدام القوة العسكرية في الاستيلاء على المناطق ذات الأهمية الحيوية ونهب ثرواتها الطبيعية، وكان من نتائجها ظهور مستعمرات جديدة على إمتداد المحيط الأطلسي، حيث تسابقت الدول الاستعمارية إلى تقسيم النفوذ في شمال وغرب إفريقيا[3].

وقد كان الاستعمار البرتغالي أول من وصل إلى سواحل الصحراء، وبدأ يتوغل في الجنوب حتى وصل إلى عمق الصحراء الغربية سنة 1436م، بحيث أطلقوا على الإقليم

---

[1] – فاطمة بنت عبد الوهاب، ((الصحراء بلاد السيبة والمفاجآت السياسية))، **موقع الجزيرة نت**، www.aljazeera.net، 16 فيفري 2014.

[2] – صلاح الدين حافظ، المرجع السابق، ص 46.

[3] – راغب السرجاني، **بين التاريخ والواقع**، مؤسسة إقرأ، القاهرة، مصر، ج3، ، 2009، ص 139.

اسم "وادي الذهب Rio De Oro"، وأقاموا به عدة مراكز متناثرة، وإتخذوا منها مناطق للإنطلاق من أجل تجارة الرقيق، ونقلوا بالفعل أعدادا كبيرة من رقيق صنهاجة(1).

وقد شارك الإسبان والبرتغاليين فيما بعد في إنشاء بعض المراكز الساحلية، غير أن هذه المراكز سرعان ما إندثرت عندما ظهرت مواقع أخرى أكثر ملائمة للإقامة والاستقرار قرب مصاب الأنهار في غرب إفريقيا، ولذلك لم تجذب المنطقة إنتباه الإستعمار الأوروبي إلا في نهاية القرن 19م، حيث بدت الصحراء الغربية بحكم موقعها الإستراتيجي كمنطقة حيوية بين إفريقيا وأوروبا، ولذلك زادت أهميتها الإقتصادية(2).

ومن خلال التنافس الإستعماري إضطر البرتغاليون إلى التخلي عنها لإسبانيا عن طريق معاهدة "ترويسياس"، وفيها حصلت إسبانيا على حق إخضاع المنطقة الصحراوية وهذا من خلال مؤتمر برلين 1884م والذي قسم المستعمرات بين الدول الأوروبية(3).

وكان لدور الداعية الإسلامي الشيخ عبد الله بن ياسين موجه ومؤسس الدولة المرابطية منذ مطلع القرن 11م أهمية كبيرة في تاريخ المنطقة، فبفضله عمّ المذهب المالكي هناك، كما رسخ المسلمون في الصحراء الغربية أساس نظام إجتماعي متطور وأنعش الحياة الاقتصادية هناك، وخاصة تجارة الذهب من مالي التي كانت تعرف في ذلك الوقت بإسم السودان(4).

وتوالت الهجرات العربية إلى الصحراء الغربية خلال الفترة ما بين القرنين 11م و 15م فوصلت إليها قبائل بني حسان وبني هلال عن طريق مصر وتغلغلت بواسطة سيطرتها في منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب ومجمل أراضي موريتانيا، وبفضل شدتها

(1)– Joaquin Portillo Pasqual Del Riquelm,Op.Cit,p 260.

(2)– Martine De Froberville, **Sahara Occidental (la canfiance perdu)**,L'harmattan, Paris, France, 1996, p 15.

(3 )– Joaquin Portillo Pasqual Del Riquelm, Op.Cit,p 262

(4) – راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 140.

تزايد نفوذها وطبعت المنطقة بطابعها العربي الإسلامي المميز[1]، وإن بقيت رواسب العصر الأمازيغي تحيكها شواهد الأعلام كتسمية الأماكن والأودية من قبل: إيرني، تيرنيت، أغزومال، تاغزومالت، نكرات، دومس، دول، أكركر، بن سلوان، زمور وغيرها من المناطق المترامية والكثيرة [2].

عرف الصحراويون قديما بنظامهم المتميز والمتمثل في مجلس "آيت أربعين"[3]، حيث كان بمثابة السلطة العليا التي تضم في تشكيلها وجهاء الأعيان من كل القبائل الذين تفوضهم هذه الأخيرة لتمثيلها، ويقوم المجلس بسن القوانين الملزمة للجميع ويسهر على الدفاع عن الوطن، وتأمين المراعي وحماية آبار المياه، والحفاظ على الأماكن الصالحة للحرث والإشراف على توزيعها ومراعاة حدود التماس مع الجيران، كما أنه مخول للتفاوض باسم القبائل[4].

## 1. أصول السكان:

في الأزمنة التي سبقت التاريخ المدوَّن، كانت الصحراء الغربية أكثر سكانا مما هي عليه اليوم، والنقوش المكتشفة في العديد من مناطقها شاهد على وجود حياة نشطة في هذا

---

[1] – السالك مفتاح، ((البربر في الصحراء الغربية بين حقيقة التاريخ والواقع السياسي))، **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية**، العدد 1790 ، 09 جانفي 2007، ص 03.

[2] – محمد دحمان، **الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب**، مطبعة الكوثر، الرباط، المغرب، 2006، ص 89.

[3] – **آيت أربعين:** بمعنى حكم الأربعين، وهي الأخرى كلمة أمازيغية بعنى أهل، والذي كان مجلس من الأعيان في قبائل الصحراء الغربية، وتتم فيه العضوية على أساس الترشيح القبلي ورئاسته متداولة بين الأعضاء، وتصدر قراراته بالإجماع طبقا للأعراف والتقاليد وعلى قاعدة الشريعة الإسلامية. أنظر، السالك مفتاح، المرجع السابق، ص 04.

[4] – مصطفى الكتاب، محمد بادي، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق**، دار المختار، دمشق، سوريا، 1998، ص 11.

الاقليم وكثيرة هي القطع الأثرية المأخوذة من هذه المناطق التي تحفل بها المحافل الأثرية الأوروبية[1].

ونتيجة هزات مست المنطقة في العصر الحجري الثالث، ومع تحول هذه الأمكنة إلى أراض يابسة، تحول السكان من ممارسة مهنة الصيد البحري والبري إلى إمتهان تربية الحيوانات، ومنذ تلك الحقبة تولد نمطان من الإنتاج في نطاق المجتمع، هما: الرعي والزراعة المحدودة[2].

وفي القرنين الثاني والثالث الميلاديين حدثت تيارات نزوح جماعي غيرت الوجه الديمغرافي لسكان بلدان شمال افريقيا، حيث تسبب الاستعمار الروماني في نزوح السكان إلى أقاصي المنطقة، وسكان الصحراء الغربية معظمهم من القبائل العربية التي هاجرت قديما من الجزيرة العربية ومن مصر، حيث اجتاحت قبائل "زناتة" و"صنهاجة" الصحراء الغربية وأدخلوا معهم الجمل الآتي من الشرق لينافس الحصان، ثم ليحل محله كحيوان ركوب ونقل[3]، وشمل مجال تنقلهم مناطق السنغال ومالي (السودان الغربي).

ومع نهاية القرن السابع الميلادي ومطلع القرن الثامن الميلادي بلغت التجريدات العربية الأولى للصحراء الغربية حاملة راية الإسلام، وأحدثت تغييرات جذرية في مجرى تاريخ المنطقة عمقها تعاقب القبائل العربية المهاجرة "بنو هلال" (بنو حسان منهم تحديدا)، التي مرت بمصر في عهد الفاطميين إعتبارا من القرن الحادي عشر ميلادي لتصل بعد ذلك بقرنين إلى الشمال الإفريقي مستقرة بالساقية الحمراء ووادي الذهب، وليتوسع نفوذها ليشمل معظم الأراضي الموريتانية الحالية، وتمارس عليها سيادة مطلقة[4].

---

[1] – علي الشامي، المرجع السابق، ص 78.

[2] – محمد دحمان، المرجع السابق، ص 85.

[3] – محمد دحمان، المرجع نفسه، ص 86.

[4] – راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 139.

وعلى كل حال فإن المنطقة وفد إليها الكثير من الأجناس الزنجية من الجنوب والأوروبية من الشمال، وإن كانوا قلة بالنسبة إلى السكان الأصليين (زناتة وصنهاجة) ومن هاجر من اليمن وفلسطين، ومن جاء فاتحا في العهد الاسلامي، وتأسيسا على ما تقدم يمكن حصر سكان الصحراء الغربية في رافدين أساسيين هما:

**1.1 الأصل الأمازيغي** :(صنهاجة)، خاصة "لمتونة"، حيث توجد إلى حد الآن أودية في الصحراء الغربية بهذا الإسم (اللمتوني واللمتيني).

**2.1 الأصل العربي** :(القبائل العربية القادمة من شبه الجزيرة العربية)، بالإضافة إلى أصول وأعراف لا شك أنها تسربت خلال فترة ما من الشعوب المتاخمة لهذه المنطقة، كالزنوج في الجنوب، أو عن طريق الإتصالات العابرة كالرحلات الإستكشافية القادمة من أوروبا، أو التجار الوافدين عبر البحار، إلا أن أثر هذه الأصول المتسربة ضئيل بالمقارنة مع الأصول الرئيسية التي أشرنا إليها، وهي الأصول الأمازيغية والأصول العربية[1].

ويعرف عن المجتمع الصحراوي على أنه مجتمع قبلي مقسم إلى قبائل تتمايز مكانة ووظيفة، وتتكون القبائل الصحراوية مثلها مثل مختلف القبائل المغاربية من عنصرين أساسيين هما: أمازيغ وعرب، أما من حيث الأصل والنسب فينقسمون إلى ثلاث طبقات قديمة منحدرة من المرابطين من صنهاجة، وطبقة منحدرة من الأفراد القادمين من الفتوحات الإسلامية، وطبقة منحدرة من بني حسان عرب معقل، الذين دخلوا هذه البلاد في نهاية القرن الثامن الهجري ومن هذه الطبقات تتكون ثلاثة أقسام إجتماعية:

**1.2.1. الزوايا:** وهم مكلفون بالوظيفة الدينية في المجتمع، من حيث التعليم والقضاء والفتوى، إضافة إلى ذلك فلهم دور إقتصادي حيوي، حيث يعملون بالزراعة وتربية الماشية والتجارة وحفر الآبار، كذلك لهم دور مهم داخل المجتمع الصحراوي.

[1] – محمد دحمان، المرجع السابق، ص ص 86– 87.

**2.2.1. مجموعة المحاربين:** وهي تحتكر استخدام السلاح، وتفرض سيطرتها ونفوذها داخل المجتمع بقوة السلاح، وهم بنو حسان، ويعملون أساسا بالصيد وحماية المجموعات المستضعفة التي تخضع لهم، وكذلك فهم يشكلون السلطة السياسية والعسكرية[1].

**3.2.1. مجموعة الفئات التابعة:** وهم يعملون بالصناعة والأعمال الحرفية، كما يقومون بالرعي، ويمكن تقسيم القبائل الصحراوية إلى أربع قبائل هي:

أ. **قبيلة الرقيبات:** التي يبلغ عددها حوالي 35 ألف نسمة، يوجد حوالي 20 ألف نسمة في الساقية الحمراء، وحوالي 15 ألف نسمة رحل يقطنون وادي الذهب الأوسط والشرقي وشرق تندوف وشمال غرب موريتانيا[2]، وتنقسم إلى جزئين رئيسيين هما:

- **رقيبات الساحل:** ومنهم أولاد موسى، السواعد، أولاد داوود، المؤذنين، أولاد الشيخ، أولاد طالب وأولاد التهالات.
- **رقيبات الشرق أو القاسم:** ومنهم البيهات، أهل ابرهيم وداوود و الفقرة (أنظر خريطة توزيع المجموعات القبلية).

ب. **قبائل تكنة:** وهي تتكون من إثنتي عشر قبيلة، ويمكن تقسيمهم إلى جذعين رئيسيين هما:

- **جذع أمازيغي:** منهم آيت عثمان، وآيت بلاد.
- **جذع عربي:** منهم آيت الجمال.

ت. **القبائل الصغرى:** وهذه القبائل لا تنتسب إلى الرقيبات أو إلى تكنة كما لا يعرف تاريخ إستقرارها في الصحراء الغربية، إلا أنه يغلب عليه الأصل العربي ويصل تعدادها إلى حوالي سبعة آلاف نسمة، ويقطنون معظمهم في وادي الذهب وأهم هذه القبائل: أولاد دليم العروسيون، أولاد تدرارين، قبيلة فيلالة، آل الشيخ ماء العينين.

---

[1] – مصطفى الكتاب، المرجع السابق، ص 13.

[2]– علي الشامي، المرجع السابق، ص ص 74– 75.

ث. **الحواطيون:** وهم لا يشكلون قبيلة بل طبقة تدخل في تبعيات قبائل الرقيبات والتكنة وباقي قبائل الصحراء الغربية الأخرى، ويعمل أفراد هذه القبيلة بالصناعة وتربية الأغنام[1].

أما عدد السكان، فمن خلال كل المصادر التاريخية للشعب الصحراوي، فإنه من المستحيل أن يتم الوقوف على إحصاءات دقيقة لأن أغلب الصحراويين غير مسجلين.

فالإستعمار الإسباني كان يسجل السكان في المدن فقط، وكل الإحصاءات القديمة سواء كانت إسبانية أو مغربية أو موريتانية، أو الإحصاءات التي كانت بالجزائر سنة 1966 نجد أنهم دأبوا دائما على تقديم أرقام غير ثابتة ويشوبها الكثير من الغموض وعدم الدقة، فاسبانيا أرسلت وفدا إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة من بعض الصحراويين المنحازين لسياستها، حيث قدم هذا الأخير إحصاءا أكد فيه أن عدد سكان الصحراء الموجودين على أرضها يبلغ عددهم ثلاثمائة ألف نسمة (300.000)[2].

أما الحكومة المغربية فتقدمت بإحصاءات مضادة تماما، تؤكد وجود مائة وخمسة وسبعين ألف نسمة(175.000) من الشعب الصحراوي لديها، وقالت أن هؤلاء الصحراويين موجودين لديها منذ عام 1950 م نتيجة ضغط الإستعمار الإسباني. أما الحكومة الموريتانية فتقدمت بإحصاء آخر في ذلك الوقت تقول فيه أن مائة وخمسون ألف (150.000) لاجئ صحراوي موجودين في شمالها، لتدعي أن لها حقا في الإقليم[3].

---

[1] – علي الشامي، المرجع السابق، ص 75.

[2] – راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 139.

[3] – عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 245.

وكان ما يقارب مائة وخمسون ألف (150.000) لاجئ من البدو الرحل متواجدين بين الحدود الصحراوية الجزائرية[1].

ووفق تقديرات الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب سنة 1982 م فإن عدد السكان بمن فيهم اللاجئين في المغرب وموريتانيا والجزائر يقدر بحوالي سبعمائة وخمسون ألف نسمة (750.000)، بينما حددت الموسوعة الجغرافية الإيطالية "داغو سنتيني" عدد سكان الصحراء الغربية نقلا عن المصادر الإسبانية عام 1966 م بحوالي 23.793 نسمة، يوجد منهم في مدينة العيون حوالي 18.542 نسمة، بينما يوجد في مدينة الداخلة حوالي 5.251 نسمة، دون الأخذ في الإعتبار السكان المقيمين خارج هاتين المدينتين[2]. وحيث يذكر في مراجع أخرى أن عدد السكان في تعداد 2005 بلغ ثلاثمائة وثلاثة وثمانون ألف نسمة (383.000)[3].

ومن خلال كل هذه الأرقام، إلا أننا نلاحظ أنها لم تبن على حقائق ثابتة بقدر ما هي تقديرات وتخمينات يصعب معها معرفة العدد الحقيقي لسكان الصحراء الغربية، مما يدل أن الشعب الصحراوي أكثر من هذه الأعداد التي ذكرت كلها، فهناك الكثير من البدو الذين لم يشملهم أي إحصاء.

وبالتالي يمكن الجزم أن العدد الإجمالي إذا ما تم إحصاء كل الصحراويين في الداخل والخارج يقارب المليون نسمة، بل إن بعض الدراسات غير الرسمية على شبكة الانترنت ذهبت إلى أن إجمالي عدد السكان قد يصل إلى المليون[4].

---

[1] – أرنو سبير، **رحلة في الجمهورية العربية الصحراوية**، تر: أنطوان صيداوي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1978، ص 06.

[2] – أرنو سبير، المرجع نفسه، ص07.

[3] – علي الشامي، المرجع السابق، ص 72.

[4] – راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 139.

# الفصل الأول:

# الإستعمار الإسباني للصحراء الغربية

## أولا:الإستعمار(أسبابه وخلفياته)

## ثانيا:المقاومـــة الصحراويـــــة

## الفصل الأول: الإستعمار الإسباني للصحراء الغربية

بنهاية القرن الرابع عشر ميلادي وبداية القرن الخامس عشر قامت أوروبا بمحاولات إستكشافية إستهدفت مناطق عديدة في العالم، وخاصة في إفريقيا بحثا عن مناطق يوجد بها مواد أولية وأسواق لترويج بضائعها، إلا أن هذه الحملات سرعان ما تحولت إلى أطماع إستعمارية أدت إلى إستخدام القوة العسكرية في الإستيلاء على المناطق ذات الأهمية الحيوية ونهب ثرواتها الطبيعية، وكان من نتائج هذه الحملات ظهور مستعمرات جديدة على إمتداد المحيط الأطلسي، حيث تسابقت الدول الإستعمارية على تقسيم مناطق النفوذ في شمال وغرب إفريقيا.

إن الغزو الإستعماري لإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب بدأ منذ القرن الخامس عشر الميلادي، وكنتيجة للصراع الذي كان قائما بين الإستعمار الصليبي وبين العالم الإسلامي، وقد زاد إهتمام أوروبا بهذه المنطقة إثر انطلاق موجة الإستعمار الأوروبي العارمة في إتجاه إفريقيا[1] ، ونظرا للأهمية الإستراتيجية للصحراء الغربية المتمثلة في:

- موقع جغرافي يربط أوروبا بافريقيا.
- شواطئ أطلسية غنية بمختلف أنواع الأسماك.
- قنطرة عبور للقوافل التجارية شمالا وجنوبا[2].

هذه الأسباب وغيرها تفسرها المحاولات الإستعمارية المتتالية على الصحراء الغربية على مر القرون الماضية، حيث شهد عام 1478م بناء أول مركز أجنبي إسباني فيها.

---

[1] – قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، ب ت، ص 10.

[2] – فرج ناصر الحرباطي، ((صراع الصحراء الغربية ينتهي بالاستفتاء))، **جريدة الأنباء الكويتية**، الكويت، الإثنين 03 يناير 2011، ص 28.

**أولا: الاستعمار الاسباني (خلفياته وأسبابه)**

بدأ الاهتمام الأوروبي بالأراضي الصحراوية في القرن الرابع عشر الميلادي، حيث نزل عام 1405م النورمادي "جان دي بيتكانو" (Jean De Pitcano) في بوجدور مستهدفا قرى الصيادين، لكن تم طرده بفضل مقاومة السكان، ثم توالت محاولات البرتغاليين والإسبان وفرنسا للسيطرة على طريق التجارة التي إشتهرت بها الصحراء الغربية، إلا أن الصحراويين إستطاعوا حتى منتصف القرن التاسع عشر الميلادي حماية أراضيهم من كل إحتلال أجنبي.

لذلك شهد عام 1478م بناء أول مركز أجنبي إسباني فيها، وبموجب هذا الإحتكاك أصبح بعض سكان المنطقة على إلمام باللغة الإسبانية، حتى جاء مؤتمر برلين عام 1884 م ليقسم المناطق ويقرر إلحاق الصحراء الغربية بإسبانيا نهائيا، لتعرف فيما بعد بإسم الصحراء الإسبانية "Sahara Espanola"[(1)].

وبناء على ذلك نزلت قوات اسبانية كبيرة في منطقة الدخلة على ساحل المحيط الأطلسي، ومنها انطلقت لتحتل بقية الاقليم، ولكنها واجهت مقاومة عنيفة من طرف السكان وقمعتها بشدة[(2)].

وترجع أسباب الإستعمار الإسباني للمنطقة للأهمية الإستراتيجية للصحراء والمتمثلة في: - الموقع الجغرافي الذي يربط أوروبا بافريقيا.

- شواطئ أطلسية غنية بمختلف أنواع الأسماك وقنطرة عبور للقوافل التجارية شمالا وجنوبا[(3)].

---

(1) – Joaquin Portillo Pasqual Del Riquelm,Op.Cit,p 270.

(2) – طاهر مسعود، المرجع السابق ، ص ص 27- 28.

(3) – فرج ناصر الحرياطي، المرجع السابق،ص28.

وفي عام 1886م عقدت إسبانيا المعاهدة المعروفة باسم معاهدة " إيبيل" مع رؤساء قبائل المنطقة[1].

إن الحدود الحالية للساقية الحمراء ووادي الذهب كما هو الشأن بالنسبة للأقطار الإفريقية قد تم تحديدها بمعاهدات وإتفاقيات بين الدول المستعمرة، أي بين إسبانيا التي كانت تحتل الساقية الحمراء ووادي الذهب من جهة، وبين فرنسا التي كانت تحتل المغرب وموريتانيا من جهة أخرى.

وقد بدأت المفاوضات منذ مارس 1886م بين إسبانيا وفرنسا لوضع الحدود بين مستعمراتها، ولم يتم الإتفاق بين الطرفين المستعمرين إلا في بداية القرن العشرين[2].

### 1. مع موريتانيا:

حددت بموجب إتفاقيتي 27 جوان 1900م و 03 أكتوبر 1904م والتي تم تثبيتها بالإتفاق المعقود بين الإدارتين الإستعماريتين في 1954م [3].

### 2. مع المغرب:

وقعت فرنسا وإسبانيا معاهدة ثانية في باريس، كان الهدف منها الحصول على تأييد إسبانيا للإعلان الفرنسي البريطاني الصادر في 04 أفريل 1904م، وذلك مقابل إعتراف فرنسا لإسبانيا بمنطقة نفوذ في شمال المغرب، وتنص المادة الخامسة من المعاهدة على إستكمال رسم الحدود الشمالية للصحراء الإسبانية، وبهذا أدمجت الساقية الحمراء داخل دائرة نفوذ إسبانيا، كما أقرت المادة السادسة من المعاهدة حق إسبانيا في الإقامة في أي وقت

---

[1] - قسم التوجيه والإعلام لحزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 11.

[2] - موفق عبد الصمد، **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب**، دار النون، الإمارات العربية المتحدة، ب ت ، ص 05.

[3] - قسم التوجيه والإعلام لحزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 11.

في "إيفني" ولكن بشرط أن يتم الإتفاق على ذلك مع السلطان، وتقر المعاهدة أن كل ما يقع شمال الحدود الراهنة للساقية الحمراء فإنه إقليم تابع للمغرب[1].

وعرفت هذه المعاهدة بالمعاهدة السرية بين فرنسا وإسبانيا، والتي أصبحت رسمية عند توقيع معاهدة الحماية على المغرب بفاس في 30 مارس 1912م مع السلطان مولاي عبد الحفيظ[2].

وثبتت هذه الحدود كذلك بموجب معاهدة مدريد 27 نوفمبر 1912م، والتي أوضحت موقف كل من فرنسا وإسبانيا تجاه المغرب، أما في 07 أفريل 1934م إحتلت إسبانيا "إيفني" بالفعل.

أما في 29 جويلية 1946 م أصدرت الحكومة الإسبانية مرسوما يحدد ما يسمى بمستعمرة إفريقيا الغربية الإسبانية، ويضعها تحت سلطة رئيس مجلس الوزراء، وتضم هذه المستعمرة إقليم إيفني الذي كان حتى ذلك التاريخ يتمتع بنفس وضع سبتة ومليلة، أما في سنة 1952م قامت لجنة مشتركة فرنسية اسبانية برسم حدود ساحل وادي الذهب وموريتانيا[3].

إن إسبانيا مهتمة بهذا الاقليم لأنه إستراتيجي بالدرجة الأولى لما يحتويه من خيرات باطنية، لهذا أصدر المستعمر الإسباني مرسوما في 10 جانفي 1958م أعلنت فيه أن الصحراء الغربية مقاطعة إسبانية من كل الجوانب الإجتماعية، الإقتصادية والعسكرية[4]، وكان الهدف من هذا المرسوم هو التأكيد على الطابع الإسباني البحت للصحراء وإعادة تنظيم إدارتها العسكرية.

---

[1] – بطرس بطرس غالي، ((الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصحراء))، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 44، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام الدولية، مصر، 1976، ص 215.

[2] – قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 11.

[3] – بطرس بطرس غالي، المرجع السابق، ص ص 215– 216.

[4] – قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني ، المرجع السابق، ص 14.

ومع بداية الستينيات إزداد إهتمام إسبانيا بالصحراء الغربية وخاصة بعد منح رخص التنقيب عن البترول للشركات البترولية الغربية، ولكن عوضا عن إكتشاف البترول إكتشفت البحوث ثروة أخرى لم تكن في الحسبان وهي الفوسفات، وبكميات هائلة حوالي 2 مليار طن وعلى مساحة تقدر بـ 231 كم$^2$[1].

وكانت المشكلة التي طرحت على إسبانيا بعد هذا الإكتشاف هي حل مشكلة الإستثمارات المالية والتقنية، وقد تمكنت من حلها عن طريق التروستات الأمريكية والفرنسية والألمانية الغربية.

وفي الوقت الذي عملت فيه إسبانيا على تعميق إرتباطها مع الولايات المتحدة وذلك عن طريق المعاهدات العسكرية، والإنفتاح إقتصاديا على الشركات الإمبريالية وإشراكها في نهب ثروات الإقليم، فإنها سلكت سياسة خاصة إستهدفت طمس الشخصية الوطنية للشعب الصحراوي عن طريق إعتمادها سياسة التهجير للسكان الأصليين، وهذا حتى يتم توطين الإسبانيين الذين بلغ عددهم حوالي 150 ألف شخص وذلك عام 1970م، إلى جانب 50 ألف عسكري مسلح بأحدث الأسلحة، وما يزيد عن 5 آلاف شرطي[2]، وهذا لمواجهة إحتمالات قيام ثورة شعبية ضد وجودهم، بالإضافة إلى زيادة عدد المراكز العسكرية ومضاعفتها في جميع المناطق وإنشاء مطارات عسكرية، كما إستعملت وسائل الضغط العسكرية التعسفية مثل تسريح العمال والتفريق بين القبائل طبقا لسياسة "فرق تسد"[3].

وكان موقف إسبانيا في البداية التمسك بكون هذا الإقليم مقاطعة إسبانية وجزء لا يتجزأ من التراب الإسباني، وقد لقي هذا الموقف تجاوبا ودعما من قبل القوى الإمبريالية العالمية

---

[1] – María Sánchez González,Op.Cit, p15 .

[2] – إسماعيل معراف، الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ... وحديث عن الشرعية الدوليةٍ؟ !، دار هومة للنشر، الجزائر، 2010 ، ص 24.

[3] – الرابطة الفرنسية لحقوق الانسان وتحرير الشعوب ، **الصحراء الغربية شعب وحقوق**، مطبعة هارماتان، فرنسا، ب ت، ص 24.

التي كان يهمها مواصلة إستغلال ونهب ثروات الصحراء، بالإضافة إلى توجيه الرأي العام الإسباني وذلك من خلال المشاكل الداخلية والإضطرابات التي كانت تعيشها إسبانيا في أيام حكم فرانكو والصراع مع قوى اليسار ومحاولة تصدير هذه المشاكل إلى خارج البلاد[1].

ففي 06 فيفري 1960 م أصدرت الحكومة الإسبانية قرارا حصلت بمقتضاه ست شركات أمريكية كبرى للبترول على حقوق إمتياز للبحث وإستغلال الموارد البترولية في الصحراء[2].

وفي عام 1966 م أقدمت الحكومة الإسبانية على خطوة هامة، تمثلت في إرغام الصحراويين على توقيع وثيقة لتجديد "الحماية وتوطيد ربط الإقليم بنظام مدريد"، وقد إستعملت هذه الأخيرة كحجة لرفض مبدأ تقرير مصير الصحراويين التي تطالب به الأمم المتحدة[3].

كما قامت إسبانيا في 19 ديسمبر 1967م بتكوين مجلس عمومي يعرف بالجماعة، ويتألف من إثنان وثلاثون عضوا، وله إختصاصات محددة، وهو إجراء نتج عن تصرف سابق يتمثل في إعلان الحكومة الإسبانية عن إتخاذ مدينة العيون كعاصمة للإقليم، والملاحظ حول هذه المرحلة أن الإسبان وقفوا ضد قرارات الأمم المتحدة الداعمة لفكرة تصفية الاستعمار من الإقليم، ومن ثم تراجعت لتقبل بالمبدأ في مرحلة السبعينيات إلى جانب تزايد مطالب كل من المغرب وموريتانيا فيما يخص إقليم الصحراء الغربية، كما ظلت إسبانيا تتبع أسلوب المماطلة والتسويف، حتى تم توقيع إتفاق مدريد الثلاثي في 14 نوفمبر 1975[4] – كما سنرى لاحقا–، ما بينها وبين كل من المغرب وموريتانيا والتي بمقتضاها

---

(1) – صلاح الدين حافظ، المرجع السابق، ص 281.

(2) – نبيه الأصفهاني، ((محور الصراع في الصحراء الاسبانية))، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 39، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام الدولية، مصر، 1975، ص 146.

(3) – Christ Wallone , Le sahara Occidental : un conflit oublie?,Bruxelle,2005,p11.

(4) – إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص ص 24– 25.

تم تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا وانسحبت بذلك القوات الاسبانية منها نهائيا يوم 26 فيفري 1976[1]، لتدخل المنطقة في خانة أخرى من الصراع، لكن الصحراويين لم يبقوا مكتوفي الأيدي ضد التواجد الإسباني تمثلت في تنظيم حرب عصابات حقيقية طبعتها التنقلات الطويلة والسريعة عن طريق هجمات مفاجئة ضد مختلف التمركزات العسكرية الإستعمارية الإسبانية.

**ثانيا: المقاومة الصحراوية**

لم يتم إستعمار الصحراء الغربية إعتمادا على مخطط عام، ولكن تـم بالجس والتردد، وقد واجه هذا الإحتلال مقاومة تطلبت المستعمر أكثر من ثمانين سنة قبل أن ينجح في إرساء السلام بالمنطقة ولم تـنته إلا عام 1934م، عندما نصبت الجيوش الفرنسية المستعمر الإسباني بالصحراء الغربية التي أصبحت منطقة إنسحاب بالنسبة لمقاومي الجهة.

إن مقاومة السكان الصحراويين للتسلل المسلح الفرنسي إنجرت عنه معارك هامة في كل مكان. وكان الشيخ "ماء العينين"[2] مقيما في الساقية الحمراء لإذكاء روح المقاومة ضد الإحتلال في الشمال وأيضا في جنوب الصحراء، وقد تلقى الدعم بادئ الأمر من السلطان المغربي، إلا أنه بعد أن اكتشف تآمر هذا الأخير وتعاونه مع فرنسا لم يتردد الشيخ ماء العينين في إعلان الحرب ضد السلطان المغربي، وكان لا بد من التدخل الفرنسي لإيقاف زحف التمرد في 23 جوان 1910 م، وبعد بضعة أشهر توفي الشيخ ماء العينين في

---

[1] – إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 25.

[2] – هو شيخ عائلة دينية نافذة في الصحراء الغربية في نهاية القرن 19م ، ناضل بالإشتراك مع سلاطين المغرب سياسيا وعسكريا ضد الوجود الفرنسي في كل من موريتانياوجنوب المغرب، اليزيد الراضي، **الشيخ ماء العينين فكر وجهاد (تنسيق النعمة علي ماء العينين)**، ط1، دار النجاح الجديدة، الدار البيضاء، المغرب، 2001، ص 73.

أكتوبر 1910م لكن مقاومته إستمرت بقيادة ابنه الهيبة[1]، الذي دخل مراكش عام 1912 وتحت حقها في المطاردة قامت فرنسا بردة فعل عنيفة وهاجمت المقاومين الصحراويين في أرضهم، وهكذا تم تدمير مدينة السمارة تدميرا كليــا في 1912 م، بما في ذلك مكتبتها الشهيرة، وفي 30 مارس من نفس العام فرضت فرنسا حمايتها على المغرب[2].

فيما بين 1924- 1932 م نظم الصحراويون حرب عصابات حقيقية طبعتها التنقلات الطويلة والسريعة، فقاموا بالهجمات المفاجئة ضد مختلف التمركزات العسكرية الإستعمارية، وبعد هزيمة "أم التونسي" في 18 أوت 1932 م أين تم القضاء على مجموعة متنقلة فرنسية، ونتيجة لذلك شن الفرنسيون حملة واسعة بهدف تطهير المنطقة ونزع سلاح المقاومين، وكان القمع، لذلك لجأت فرنسا إلى طلب المساندة من إسبانيا على أن تقوم هذه الأخيرة بإحلال السلم في المنطقة الواقعة تحت نفوذها، وبهذا شرعت إسبانيا في إحتلال المناطق الداخلية من الصحراء الغربية والإقامة بها بشكل نهائي بعد أن ظل تواجدها مقتصرا على السواحل، وبهذا كان عام 1934م هو عام الإحتلال الفعلي والنهائي لإسبانيا وسيطرتها على الإقليم، والذي بموجبه تمت تسمية الصحراء الغربية باسم "الصحراء الاسبانية"[3].

## 1. الحركة الوطنية وتأسيس جبهة البوليساريو:

### 1.1. حركة التحرر الوطني:

كانت حرب 1957- 1958 م ضد التواجد الإسباني تجسيدا واقعيا للوطنية الصحراوية رغم محدودية التواجد السياسي للحركة بالداخل في ذلك الوقت، ورغم طغيان

---

(1) – عبد الكريم التزرن، "**ومضات من تاريخ مقاومة القبائل الصحراوية للغزو الأجنبي**"، **مجلة لكم الالكترونية**، 20 نوفمبر 2012، المغرب، ص 04.

(2) – راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 141.

(3) – سلفادور باياريس، كانيت كانسا، المرجع السابق، ص 24.

الطابع الديني الجهادي على الهدف السياسي الإستقلالي، وأيضا النوايا والمؤامرات الخفية المتولدة عن المحمية السابقة.

ومما يؤكد ذلك ويدعمه هو التواطؤ المكشوف بين كل من إسبانيا وفرنسا والمغرب، لتضييق الخناق على حركة المقاومة الصحراوية من خلال عملية "أوركان"، وهي التي يسميها الفرنسيون بـ "إيكيفيون Ikivion"، ويسميها الاسبان "تايدا Tida" بتاريخ 10 فيفري 1958م، والتي إحتشدت خلالها جيوش الدول الثلاث فرنسا، إسبانيا والمغرب وشارك فيها أربعة وأربعون ألف رجلا و ثلاثمائة طائرة فرنسية وإسبانية للقيام[1] بهجوم مضاد إنطلاقا من السواحل الصحراوية، ومن موريتانيا ومن الجزائر ومن المغرب، هذا الأخير الذي إستفاد من التواطؤ بمكافأة من إسبانيا التي سلمت له إقليما صحراويا، وهو إقليم طرفاية وإستمرت هذه العملية مدة خمسة عشر يوما[2].

وبعد هذه العملية، خضع الشعب الصحراوي من جديد لعملية إبادة ومطاردة، غير أن وعيه الوطني والسياسي ازداد صلابة وتصميما، ومنذ مطلع السبعينيات ورغم المراقبة الاستعمارية المشددة في الصحراء والقمع الممنهج بدأت عملية إعادة تنظيم القوى الوطنية في المدن والمداشر وبين اللاجئين والأوساط العمالية في الدول المجاورة، وتجسد هذا التحرك في تشكيل منظمة إستقلالية سرية تحت اسم الحركة الطليعية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، مهمتها توحيد وتوجيه القوة والتطلع الشعبي، وهكذا نمت حركة التحرر الصحراوية في الداخل ووسعت عملها ليشمل المستعمرة كلها.

ودون القيام بأي عمل مسلح، بدأ نشاط الحركة الجديدة من خلال الإضرابات في أوساط العمال والتعبير عن رفض الإدارة الاستعمارية وممثليها إلى جانب المطالب الطلابية

[1] – الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان وتحرير الشعوب، المرجع السابق، ص 72.

[2] – المرجع نفسه، ص72.

ذات الطابع السياسي الصرف، كالمطالبة بتدريس اللغة العربية والتاريخ الوطني الصحراوي وبناء المدارس والمؤسسات...الخ[1].

أصبحت هذه الحركة السرية هدفا لمتابعة جهاز الأمن الإسباني لها، وفي سنة 1969م، أعلن حظر التجول على كامل تراب الإقليم متبوعا بموجة من الإعتقالات والنفي، وفي السنة نفسها طلبت الأمم المتحدة من إسبانيا تطبيق اللائحة 1514[2] لتصفية الإستعمار من المنطقة وإزاء هذا الوضع شرعت الحكومة الإسبانية الإستعمارية في تنفيذ عملية دعائية بتنظيم مظاهرات صحراوية في العيون للمطالبة بالإنضمام للوطن الأم إسبانيا، إلا أن المؤامرة أجهضت من طرف الحركة الوطنية الصحراوية التي إستغلت المناسبة في 17 جوان للتعبير العلني عن رفض الشعب الصحراوي للاحتلال، برفعها مذكرة تطالب فيها اسبانيا بمنح الاقليم استقلاله في أسرع وقت ممكن، وهذه المظاهرات التي شارك فيها مئات الصحراويين من كلا الجنسين ومن فئات عمرية مختلفة[3]، وتم تنظيم مثيلاتها في كل من السمارة والداخلة، ولما كان الأمر مفاجئا للسلطات الإسبانية، فأمر أحد الجنرالات الإسبان بإصدار أمره للجيش بالقضاء على المتظاهرين، وكانت عملية تقتيل بشعة بدأت بحملة إعتقالات وإختطافات ومطاردات طالت مئات من المناضلين الصحراويين وعلى رأسهم قائد الحركة "محمد سيدي ابراهيم بصيري"[4] الذي يجهل مصيره إلى حد الساعة.

---

[1]– نقلا عن سلفادور باياريس، المرجع السابق، ص 24.

[2] – محمد عمرون، **تطور نزاع الصحراء الغربية من الإنسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني (1975– 2005)**، ماجستير( فرع العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2006 م، ص 55.

[3] – طاهر مسعود، المرجع السابق، ص 18.

[4] – **محمد سيدي ابراهيم بصيري:** قائد الحركة الطبيعية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهو مفقود ومجهول المصير منذ إندلاع الانتفاضة التي نظمتها الحركة المعروفة بإنتفاضة الزملة 17 جوان 1970، الصحراء الغربية والمجتمع الدولي، المرجع السابق، ص 17.

وقد أحدث 17 جوان 1970 م معلما في تاريخ الحركة الوطنية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، في الوقت الذي أزاح فيه النقاب عن الطابع الإستعماري للوصاية، كما جذب إنتباه دول منطقة المغرب العربي وإفريقيا والعالم إلى وجود الشعب الصحراوي ونضاله من أجل إسترداد حريته، ولكن الأمر الأكثر أهمية هو أن حدث 17 جوان مد الحركة الوطنية تجربة في النضال ضد الهيمنة الأجنبية، وساهم في تنامي الوعي لدى الآلاف من الصحراويين المهمشين بفعل السياسة الإستعمارية من جهة، وسياسة الإبتلاع المنتهجة في أوساط المنفيين في المغرب وفي موريتانيا من جهة ثانية[1].

وفي زخم الظروف اتسمت بالصعوبة والتعتيم خلال سنتي 1970- 1972 أعادت الحركة الوطنية تنظيم نفسها وأسلوبها لتتحول إلى منظمة مسلحة تحت اسم "الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب"(البوليساريو)، ( Frente Popvlar de Liberacion de Saguia Hamray Riodeoro) "Polisario"، وذلك بعقد مؤتمر يوم 10 ماي 1973 وذلك تحت شعار "بالبندقية ننال الحرية"[2].

وبعد عشرة أيام أي في 20 ماي 1973 انطلق العمل المسلح، حيث تم الهجوم على المركز ببلدة الخنكة موازاة مع نشاط سياسي واسع النطاق بهدف توعية الشعب وتنظيم صفوفه من أجل الاستقلال الوطني، ومن أجل إطلاع الرأي الدولي على وضعيته وظروف المنطقة، ثم البحث عن مصادر للدعم والمساندة في هذا الاتجاه[3].

وكانت عمليات جبهة البوليساريو موجهة بالدرجة الأولى ضد الأعمدة الأساسية للإستعمار من جيش وإدارة دبلوماسية وتحالفات دولية...الخ، ولم يلبث العمل المكثف على كل الأصعدة أن أعطى أكله، فبعد سنتين فقط فرض على إسبانيا أن تعترف بحق الشعب

---

[1] – محمد عمرون، المرجع السابق، ص 56.

[2] – طاهر مسعود، المرجع السابق، ص 32.

[3] – المرجع نفسه، ص33.

الصحراوي في تقرير المصير والإستقلال، وقامت بإجلاء قواتها من عدة تمركزات بالداخل، كما تراجعت عن سياستها الكولونيالية التي كانت تنوي بموجبها منح الاستقلال للحزب الوطني "اليونس" الذي أسسته أجهزة الأمن الإسبانية لهذا الغرض، حتى تبقى المنطقة تابعة لها تتحكم فيها كما تشاء، إلا أنها لم تفلح في الحصول على دعم الصحراويين لحزبها، بل أن الصحراويين إلتفتوا برمتهم حول الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب كممثل شرعي طلائعي ووحيد لهم[1].

وليس من قبيل الصدفة أن تظهر خلال سنوات النضج هذه التي شهدها الوعي الوطني الصحراوي عدة حركات على الساحة التي كانت في جملتها مدعومة بطرق مختلفة من حكومات من اسبانيا والمغرب، حيث ساهمت في نشر صورة مزورة عن حقيقة الوضع في الصحراء الغربية لدى الرأي العالمي وخاصة الاوروبي منه[2].

وتؤكد الشواهد التاريخية أن الصحراء الغربية خلال فترة الإحتلال الإسباني لم تكن جرداء سياسيا، على العكس تماما، كانت هنالك حركة سياسية وإنتفاضة وطنية، ونذكرمن هذه الحركات:

**2.1- حزب الإسلام أو الحزب المسلم:** حيث تأسس هذا الحزب عام 1965م وتحددت مبادئه في : الكفاح المسلح والإنضمام إلى المغرب مع الإحتفاظ بحقوق كاملة لسكان الإقليم.[3]

[1] - راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 139.

[2] - اسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 36.

[3] - محمد الميلي، ((من أجل تصور سليم لقضية الصحراء الغربية))، **مجلة الثقافة الجزائرية**، العدد06، الجزائر، 31 مارس 1976، ص21.

**3.1- حركة المقاومة لتحرير الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الإسبانية:**

حيث عرفت سابقا بحركة الرجال الزرق عام 1961م وكانت تهدف إلى توحيد الصحراء مع الوطن الأم المغرب. حيث إتخذت من الجزائر مقرا لقيادتها ثم إنتقلت إلى بلجيكا لتستقر عام 1975 م بالمغرب.

**4.1- الجماعة الصحراوية:**

حيث قامت الإدارة الإسبانية في العام 1967م بإنشاء الجماعة الصحراوية التي تضم زعماء القبائل الصحراوية في الساقية الحمراء ووادي الذهب ومدينة العيون والداخلة وزعماء البطون والفروع الكبرى لكل قبيلة، ووصل أعضاء هذه الجماعة إلى 102 عضوا. حيث تحددت مهمتها في تمثيل السكان المحليين في علاقتهم مع الإدارة الإستعمارية الإسبانية والسيطرة على العلاقات القبلية، ويرجع السبب الرئيسي لتكوينها هو توفير التغطية القانونية اللازمة لإستمرار النفوذ الإسباني في الصحراء المغربية وذلك من خلال إستيعاب جميع الحركات والإتجاهات والأحزاب داخل هذه الجماعة لتكون تحت السيطرة الإسبانية[1] .

**5.1- حزب جبهة التحرير والوحدة:**

إنشق هذا الحزب عن حركة المقاومة لتحرير الأقاليم الصحراوية الواقعة تحت السيطرة الإسبانية، حيث ضمت شقين سياسي وعسكري، طالب بالإندماج مع المملكة المغربية، بحيث بدأ بشن هجمات عبر الحدود إبتداءا من سنة 1975م وذلك بهدف الضغط على المستعمر الإسباني للرحيل. صدر قرار بحله في سبتمبر من العام 1976 م.[2]

---

[1] – نقلا عن محمد عمرون، المرجع السابق، ص 51.

[2]– Benjamin Stora, Akram ILLyés,**Les 100 portes du Maghreb, Alger**, edition Dahleb, 1990, p270 .

### 6.1- منظمة موريهوب ( الرجال الزرق):

أعلن في العام 1970م عن تشكيل منظمة سرية جديدة في الصحراء الغربية تعمل على مقاومة الإستعمار الإسباني وهي "منظمة موريهوب"؛ أي الرجال الزرق بزعامة إدوارد موحي، وقد إتخذت من الجزائر عام 1973م منطلقا لعملها، والتي كانت تدعمها، كما ساندها الحزب الشيوعي الإسباني وتعاونت مع "حركة إستقلال جزر الكناري"[1] التي كانت أيضا تتخذ من الجزائر مقرا لها، حيث تعتبر أول منظمة سياسية صحراوية يسارية حتى ذلك الوقت وكانت مطالبها:

- الإستقلال التام للساقية الحمراء ووادي الذهب وقطع كل تعاون مهما كان نوعه مع إسبانيا.
- لا تقارب أو تعاون من أي شكل مع المغرب وموريتانيا.
- العمل على إقامة دولة مستقلة في الصحراء ذات حكم ديمقراطي تقدمي شعبي.

غير تطور الأحداث في قضية الصحراء، وإحتدام الصراع بين الأطراف المعنية الجزائر، المغرب، موريتانيا من جهة، تخلت منظمة الموريهوب عن مطالبها بإقامة دولة مستقلة في الصحراء وهذا بعد إنفصال رجال منها من أصل مغربي في أواخر عام 1970م، حيث نادوا بالإندماج مع المغرب وبعد ذلك دعوا إلى الإنخراط في حزب جبهة التحرير والوحدة الصحراويتين[2].

لقد إستعمل شعب الصحراء أساليب شتى في مقاومة الإحتلال الإسباني إبتداءا من الأسلوب الدبلوماسي وصولا إلى الأسلوب العسكري الذي تبنته في النهاية حركة البوليساريو التي عارضت كل من الإستعمار الإسباني وأكدت على تحقيق الإستقلال للصحراء الغربية،

---

[1]- نجيب المغربي، (( من وثائق الجبهة الشعبية لتحرير جزر الكناري: تنديدا بإستمرار الوضع الإستعماري الذي يرزح تحته أرخبيل جزر الكناري))، **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية**، العدد 2907 ، 4 فيفري 2010، ص 03.

[2] - إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 38.

وبعد أن كانت كل الأطراف تحارب إسبانيا من أجل تحرير الصحراء تحولوا إلى خصوم وأعداء إذ أصبح المغرب في حالة صراع مع الجزائر وموريتانيا وحركة البوليساريو.

# الفصل الثانـي:

# المطالبة المغربية الموريتانيـة بالصحراء الغربيـة

## أولا: تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا

## ثانيا:معركـــــة البـــوليساريو

## الفصل الثاني: المطالبة المغربية الموريتانية بالصحراء الغربية

عرفت منطقة الصحراء الغربية منذ مطلع القرن العشرين حتى الوقت الراهن حوادث تاريخية هامة كان لها دور حاسم في تحديد مسار المنطقة عموما، حيث دخلها الإستعمار الإسباني وظل فيها تسعة عقود ثم تركها مخلفا نزاعا بين دول المنطقة خاصة المغرب وموريتانيا التي مازالت تبعاته مستمرة إقليميا وقاريا ودوليا.

### أولا: تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا[1]:

لقد شهد منتصف القرن الماضي تحولات إقليمية ودولية هامة، فلقد كان لإستقلال المستعمرتين الفرنسيتين الجارتين "المغرب وموريتانيا" وإنتصارات الثورة الجزائرية المتتالية، يضاف إليها خسارة الحركة الإستعمارية ومواقفها لصالح الحركات التحررية في العالم إيذانا بقرب نهاية الإستعمار الإسباني في أراضي الصحراء الغربية، وهو ما عجل بظهور أطراف تطالب بأحقيتها في الإقليم مستندة على حجج تاريخية وأخرى قانونية من جهة، وبحث إسباني على الطريقة الأمثل والطرف الأقدر على حفظ وضمان مصالح إسبانيا فيما بعد إنسحابها من الإقليم.

وهنا ظهرت المغرب وموريتانيا الحديثتا الإستقلال كدولتان تطالبان بضم الإقليم المجاور لهما إلى ترابهما كل على حدى، وبرزت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعروفة إختصارا بالإسبانية "البوليساريو" كحركة تحررية صحراوية مطالبة بالاستقلال ليتحول مشكل الصحراء العربية من تصفية إستعمار أجنبي طالما إنتظره أبناء المنطقة، إلى تفجير لنزاع بين الأشقاء.

لقد إستند الأطراف الثلاث على حجج مختلفة أراد بها كل طرف أن يؤكد أحقيته في الإقليم، وسنتطرق فيما يلي إلى حجج كل طرف وخلفياتها التاريخية والقانونية.

---

[1] – أنظر الملحق رقم (01)، خريطة رقم (03)، ص 127.



**1. المغـــرب:**

إن بذور أطماع المغرب في الصحراء الغربية ترجع إلى عهد المرينيين (1269-1465م)، وعندما قامت الدولة السعدية (1554- 1659م) في مطلع القرن 16م عجزت عن طرد الإسبان والبرتغاليين من موانئ المغرب التي يحتلونها، وإصطدمت بصمود سكان المغرب الأوسط (الجزائر) وحزم الإدارة العثمانية الناشئة به، فإتجهت بأنظارها وأطماعها نحو الصحراء جنوبا[1].

وكان السلاطين السعديين ينعتونها ومن ضمنها الساقية الحمراء ووادي الذهب ببلاد "السيبة" على إعتبار أنها خارجة عن نطاق حكمهم وسيطرتهم ويكلفون قبائل المخزن الخاضعة لهم بغزو هذه المناطق وغنم ما بها من أموال وبشر، بإعتبارها مصدر للثراء.

كما قامت الدولة العلوية ( 1666 م إلى غاية اليوم) في مطلع القرن 17م، وكان من أبرز ملوكها المولى إسماعيل الذي حكم المغرب أكثر من نصف قرن (1672-1727م)، الذي جدد أطماع أحمد المنصور ونظم حملة على المنطقة الصحراوية[2].

تبقى كل هذه الحملات مجرد أطماع تحلم بها المغرب، لكن المطالبة الحقيقية بالصحراء الغربية تبدأ بعد إستقلاله من الإحتلال الفرنسي سنة 1956م حيث أعقب الإستقلال المغربي إجاه عام لإستكمال تحرير ما تبقى من مناطق تحت السيطرة الفرنسية والإسبانية، وقد اعتمد المغرب في مطالبه على الأطروحة التي قدمها زعيم حزب الإستقلال المغربي "علال الفاسي" المتضمنة في الكتاب الأبيض الذي أصدره سنة 1955م[3]، وقد

---

[1] – يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2004، ص ص 587-588.

[2] – يحي بوعزيز، ((حقيقة مطالب المغرب الأقصى التاريخية حول الساقية الحمراء ووادي الذهب))، **مجلة الأصالة**، العدد 28، وزارة التعليم والشؤون الدينية، الجزائر، جانفي 1976، ص 67.

[3] –عبد الحميد السقاي، ((الصحراء الغربية بين الإستقلال ومطامح ملك المغرب التوسعي))، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 13، ديسمبر 1975، ص ص 28- 29.

بين خريطة ما أسماه بالمغرب الكبير، والتي جاءت بفكرة الإمبراطورية المغربية، وتضم في حدودها كل من بشار والصديرة وإقليم توات وتندوف في الجزائر والصحراء الغربية والأراضي الموريتانية، وتمتد حدود هذه الأمة إلى نهري النيجر والسنغال في الجنوب[1]، وأكد أن هذه الأمة تم فرضها منذ عهد الدولة المرابطية التي كانت تمتد من السنغال إلى قشتالة ومن برقة إلى المحيط الأطلسي، وهي فكرة قائمة على أسس دينية وثقافية حسب مؤلفه[2].

وقد ألقى "علال الفاسي" خطابه الشهير في طنجة بتاريخ 18 جوان 1956م قائلا: "إن الوطنيين المغاربة سيواصلون الكفاح حتى يصبح إستقلال كل الأراضي المغربية واقعا، تعود طنجة نهائيا إلى الوطن، يتم تحرير الصحراء التي مازالت تخضع لسيطرة إسبانيا وكل الأراضي الخاضعة لسلطة فرنسا، تعود الإمبراطورية الشريفة من تندوف إلى بشار فتوات والقنادسة وموريتانيا، أيها الأخوة إن المغرب يحد من الجنوب بنهر السنغال"[3].

ويقول أيضا: "(...) أنه ما دام النظام الدولي قائما في منطقة طنجة والصحاري الإسبانية في الجنوب من تندوف إلى عطار والأقاصي الجزائرية – المغربية لم تنزع عنها الوصاية، فإستقلالنا يبقى مبتورا، وواجبنا الأول هو متابعة العمل من أجل تحرير البلاد وتوحيدها"[4].

كما يمكن الإشارة في هذا المجال إلى تصريح محمد الخامس في 25 فيفري 1958م والذي أعلن فيه عن تمسك المغرب بالصحراء الغربية، وعليه فنجد إلى جانب المطالب الحزبية فهناك مطالب رسمية أخرى، فعندما نتصفح الدستور المغربي في نص

---

[1] –أنظر الملحق رقم (01)، خريطة رقم (02)، ص 126.

[2] – مصطفى الكتاب، محمد بادي، المرجع السابق، ص 40.

[3] – مصطفى الكتاب، محمد بادي، المرجع نفســه، ص 41.

[4] – Bertrand Fessad De foucaut,(( La Question de Sahara Occidental)), **Revue Français d'étude politiques afri** , N 199, Novembre 1977, Paris, p 77.

المادة الرابعة من الدستور الصادر في 02 جوان 1961م حيث تؤكد على ضرورة توحيد الأراضي المغربية ثم أيضا نجد المادة 19 من دستور المغرب الصادر في 10 مارس 1972م يتكلم عن إقليم المملكة المغربية في جذورها التاريخية السالفة الذكر، غير أن الشيء الذي شجع المغرب في السعي وراء مطامعه هو تنازل إسبانيا عن منطقة "طرفاية" لصالحه[1]، وذلك بموجب إتفاقية مشتركة وقعت بين الطرفين يوم 01 أفريل 1958م، ونفس الأمر بالنسبة لمنطقة " إيفني" حيث تم الإنفصال الإسباني عنها بواسطة توقيع إتفاقية عرفت بمعاهدة "فاس" في 04 جانفي 1969م، وكان الثمن لهذا لتنازل الإسباني هو التعاون على تصفية جيش التحرير الصحراوي وقمع الحركة الوطنية في الساقية الحمراء ووادي الذهب[2].

وللإشارة فإن الملك الحسن الثاني أثناء توقيع المغرب على وثيقة ميثاق منظمة الوحدة الافريقية في سبتمبر 1963م أظهر العديد من التحفظات فيما يتعلق بالحدود، وأكد أنه سيواصل مسيرة المطالبة بحقوقه التاريخية، وقد جسد ذلك ميدانيا حينما هاجم الجزائر في 08 أكتوبر 1963م والتي عرفت بحرب الرمال[3]، مستغلا الظروف والمشاكل التي تعيشها الجزائر غداة الاستقلال[4].

---

(1) – إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 40.

(2) – علي الشامي، المرجع السابق، ص ص 178– 180.

(3) – Mohammed Zakaria Abaudd ahab,(( Le conflit du Sahara Occidental: éta des lieux et prerspeetives)), **Estudio Africanos**, N 4, Enero, Eebrero, Bogotà – Colombia, dé 2012, p 26.

(4) – عتيقة نصيب، **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، ماجستير(كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر) ، 2011/ 2012، ص 80.

والملاحظ على الطموح المغربي، أنه أمام تزايد المشاكل الداخلية، اضطر إلى التراجع عن موقفه الداعي إلى تكوين امبراطورية المغرب الكبير واكتفى بالمطالبة بالصحراء الغربية مقدما حججا و براهين وهي:

1-التاريخ المشترك و الامتداد الجغرافي للإقليم.
2-الصلات الدينية والحقوق التاريخية المشتركة.
3-ظهر "مرسوم ملكي" بتعيين القادة في الصحراء الغربية، أي تسميته القادة الصحراويين من قبل السلطان.
4-جباية الضرائب من إقليم الصحراء الغربية[1].
5-تبعته بعض القبائل للسلطان من خلال وجود رابطة البيعة بين السلطان و السكان.
6-دور الشيخ ماء العينين كممثل شخصي للسلطان في الصحراء الغربية[2].
7-مقاومة المغرب للوجود الإستعماري في المنطقة[3].
8-حملات السلاطين في المنطقة الجنوبية من السوس عامي 1882و1886م.
9-مبايعة بعض أهل الصحراء للملك محمد الخامس بصفته أمير المؤمنين، وهذه المبايعة في نظر النظام الملكي تعد عقدا سياسيا تترتب عنه ظاهر السيادة على أرض و سكان الصحراء الغربية.
10- قلة عدد السكان الأصليين وعدم قدرتهم على تسيير شؤونهم بأنفسهم[4].
11- مصادقة الجماعة الصحراوية على إتفاقية مدريد الثلاثية، كما سنرى بالإضافة الى مجاورة الصحراء الغربية للمغرب والطبيعة الصحراوية للإقليم تعتبر إمتدادا طبيعيا للمغرب خاصة مع جنوبه، وأن كلمة " تطوان " إسم المدينة المغربية معناها باللهجة

---

(1) – Guillaume Buteau, **Le Maroc au Sahara occidental 1975- 2005 Trente ans d'une Quete pour la souverainete**, Thèse de Master Institut d'étude politique, université, Lyon2, France, année universaire 2004 - 2005, pp 12- 13.

(2) – عبد الحميد السقاي، المرجع السابق، ص29.

(3) – موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص 12.

(4)– عبد الله شريط، **حوار إيديولوجي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية**، الشركة الوطنية، الجزائر، 1982، ص 16.

المغربية الريفية " العيون" التي هي عاصمة الصحراء زد على ذلك الأحداث الدولية المتعلقة بالصحراء الغربية "إتفاقيات، معاهدات، مراسلات دبلوماسية"[1].

إن تمسك المغرب بالإقليم نابع مما يمثله له من رهان سياسي وإقتصادي وإستراتيجي، فسياسيا الصحراء الغربية تزيد من سعة مساحته وإمتداد عمقه الجغرافي ومن قوة تعداده السكاني وتجسيد حلم المغرب العربي الكبير الذي هو بعد إستراتيجي، كما تكسبه وزنا إضافيا في المنطقة والخروج من العزلة المفروضة حوله وتفرض إحترام دول الجوار له. ويضاف الى ذلك ان للمغرب عقدة أو "هاجس" لم يفارقه منذ إستقلال منطقة المغرب العربي ككل وهو أن يرى الجزائر قوة جهوية مزاحمة له.

### 2. مـوريتانيا

إن الأسس التي قام عليها الموقف الموريتاني من قضية الصحراء الغربية اسس متعددة منها ما هو تاريخي و منها ما هو سياسي، والأسس التاريخية تتمثل في ان هذه المجموعة التي تسمى "البيضان"، وهذا الاقليم الذي يعرف ب "تراب البيضان"،والذي يمتد من الساقية الحمراء شمالا الى "اندر"جنوبا وأزاواد شرقا[2]، هذه المجموعة وهذا الاقليم تحكمهما نفس الثقافة و اللغة، كما أن نمط الحياة في هذه الأرض واحد واللهجة الحسانية هي لهجة الجميع، بالإضافة الى "اللهجة البيضانية".

ولقد كان المختار ولد دادة مستحضرا في ذهنه الوحدة الترابية لأرض البيضان حين افتتح كلمته يوم نجح كنائب عن آدرار سنة 1957 م قائلا:أن أرض البيضان من الساقية الحمراء "اعيون المدلشي" إلى أزاواد إلى أكميني أندر[3].

---

[1] – عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 256.

[2] – طاهر مسعود، المرجع السابق، ص ص 34– 35.

[3] – Khadija Mohsen– Finan,(( Sahara Occidental: duconflit oublié aux nouvelles formes de lutte)), **science poet chercheure associée**, université de paris, France, 2005, p 01.

أما الأساس الثاني فهو سياسي حيث ظل هذا الإقليم تاريخيا جزءا من موريتانيا، ولم يتم الفصل بين موريتانيا وإقليم الصحراء إلا عام 1900م[1]، حين تقاسمت فرنسا وإسبانيا المنطقة، فأخذت إسبانيا "موريتانيا الصحراوية"، وكانت "موريتانيا الموريتانية" من نصيب فرنسا. وقد نص إتفاق التقسيم بين البلدين على عدم السماح للنفوذ المغربي بتجاوز وادي درعة، وعلى تشكيل لجنة لرسم الحدود بين البلدين، ولكن هذه اللجنة لم تجتمع قط، وهكذا بقيت الحدود غير مرسومة، وفي بداية السبعينيات حاولت إسبانيا ترسيمها ولكن موريتانيا رفضت ذلك بقوة[2].

إن مستقبل الصحراء يهم موريتانيا أهمية بالغة، إذ أن الميناء الموريتاني "بورت أت بين" متاخم للحدود الموريتانية مع الصحراء، كما أن الخط الحديدي الموريتاني القادم إلى "بورت آت بين" يجاور الحدود القائمة بينهما، وكانت موريتانيا من ناحية أخرى تخشى أن تتنازل إسبانيا للمغرب عن الصحراء مقابل أن يتوقف المغرب عن مطالبته بمدينتي "سبتة ومليلة"، ومن ثم ما فتئت السلطات الموريتانية تؤكد أن أهالي الصحراء الإسبانية من البدو هم إمتداد للقبائل الموريتانية، كما أن العلاقات العرفية والثقافية قوية بين معظم هذه القبائل في الجنوب لذلك كانت موريتانيا تطالب بضم جزء من الصحراء إليها إن لم يكن كلها، أو على الأقل حق تقرير المصير لسكانها[3].

وإذا كانت موريتانيا تحتل موقعا هامشيا وملحقا إذا ما قورن بالوزن الجزائري والمغربي في المنطقة المغاربية، فإن قيام الدولة الموريتانية شكل الإختلال الأول في تماسك الحق التاريخي للمغرب، وكان يكفي أن تقبل عضوية موريتانيا في الأمم المتحدة لكي يسقط الحق التاريخي للمغرب في هذا البلد، وهذا ما حصل فعلا في 28 أكتوبر 1961م بموافقة 68 دولة وإمتناع 20 دولة عن التصويت وإعتراض 13 دولة، غير أن الموافقة المذكورة لم

[1] – علي الشامي، المرجع السابق، ص 263.

[2] – علي الشامي ، المرجع السابق، ص 264.

[3] – عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 258.

تسفر عن إعتراف مغربي، وظل الإنشغال الأساسي لموريتانيا هو تغيير الموقف المغربي، أي تحديد الإضعاف المغربي الدبلوماسي ودفعه للإعتراف بشرعية دولة موريتانيا عام 1970م[1]، خصوصا وأن هذا الرفض المغربي عزز أواصر التحالف الجزائري الموريتاني ووضع المغرب أمام توازنات لا تميل لمصلحة.

إن موريتانيا التي إتبعت منذ السبعينيات سياسة توازن بين المغرب والجزائر، دون أن تلتزم بتحالف ثنائي كما كان الأمر في الستينيات، فإنها وبمرور الوقت تلاشت محاولاتها الساعية للحصول على مركز مساو لميزان القوى الجهوي، مما دفعها إلى إتخاذ موقف تكتيكي يهدف إلى إقتسام الصحراء مع المغرب، وهي النتيجة التي آلت إليها إتفاقية مدريد الثلاثية.

### 3. جبهة البوليساريو:

طالبت بإستقلال الإقليم والرافضة لضمه إلى المغرب أو موريتانيا، فإنها تأسست عام 1973م، وعقدت إلى الآن العديد من المؤتمرات وصدرت عنها أدبيات سياسية تتجلى في قانون أساسي وبرنامج عمل يحدد مهام وآليات مختلف مؤسسات وأجهزة الحركة، وهي المكونة من مؤتمر شعبي عام ومكاتب عامة ومكتب أمانة، وأمانة وطنية، ومنظمات جماهيرية وسياسية ونقابية وثقافية.

وترى الجبهة أن ما تدعيه المغرب من أن الصحراء الغربية جزءا لا يتجزأ من تراب المغرب منذ القدم، وأن لديها وثائق تثبت أن شيوخ القبائل الصحراوية كانوا يبايعون العرس العلوي، إنما هو محض إدعاء لا يوجد عليه أي دليل، بل تعطي الحركة أدلة تعتبرها من الموانع والفواصل بينهما:

- الجغرافيا عبر سلسلة جبال الأطلس.

---

[1] – قسم التوجيه والإعلام لحزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 24.

- اللهجة الحسانية.
- النمط الإقتصادي والعيش.
- الإختلاف الواضح في اللباس والسكن.
- خاصية ثقافة وعادات البيضان[1].

إضافة إلى ما سبق، فإن الجبهة ترى في نسيان المغرب لهذا الجزء الذي يدعي أنه من ترابه منذ إستقلاله عام 1956م إلى عام 1975م وتآمر سلاطين المغرب في عدة مرات مع القوات الفرنسية والإسبانية لإفشال المقاومة الصحراوية دليلا على إنفصالية هذا الجزء من المغرب كما يشيرون إلى قرارات منظمة الوحدة الإفريقية سابقا – الإتحاد الإفريقي حاليا– الداعية لإحترام الحدود الموروثة عن الإستعمار تجنبا للحروب، وقرارات الأمم المتحدة الصادرة في أوائل الستينيات القاضية بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[2].

### 1. اتفاقية مدريد الثلاثية 14 نوفمبر 1974م[3]:

كان من المؤكد أن المغرب يريد ضم الصحراء الغربية بأي شكل من الأشكال كان، ويستنتج ذلك من الخطب والبيانات للحكومة المغربية التي تعتمد أساسا على مساومة السلطات الإسبانية.

وأمام المغريات المغربية وجدت إسبانيا ضالتها المنشودة في ملك المغرب ورأت أن الفرصة قد حانت، وبدون ان تخسر شيئا من ثروات المستعمرة وهكذا تلاقت النوايا المشتركة للنظامين.

---

[1] – علي الشامي، المرجع السابق، ص 264.

[2] – محمد عمرون، المرجع السابق، ص 49.

[3] – أنظر الملحق رقم (03)، ص 130.

وتتويجا لهذه الخواطر انطلقت "المسيرة الخضراء"[1] التي نظمها الملك لضم الصحراء الغربية كمناورة أولى في سياسة الإلحاق التي كان متفقا عليها مسبقا، وهذا يستدل من الخطاب الموجه إلى المشاركين في المسيرة الخضراء[2]، حيث جاء فيه على لسان الملك "الحسن الثاني" بتاريخ 06 نوفمبر 1975م: "إذا التقيتم بمدني أو عسكري إسباني فحيوه وإقتسموا معه طعامكم وإذا أطلق عليكم النار فتسلحوا بعقيدتكم وإيمانكم وواصلوا المسيرة، وإذا تعرضتم لنيران أي مصدر آخر فاعلموا أن جيشكم موجود للدفاع عنكم ضد كل من يريد إلحاق الضرر بكم"[3].

وعندما سمع الإسبان بالمسيرة أعلن الحاكم العسكري الإسباني أن الجيش الإسباني لن يسمح للجيش المغربي بإجتياز الحدود، وعندها أصدر مجلس الأمن قرارا يستنكر فيه هذه المسيرة وطلب من المغرب الإنسحاب، ثم أعربت إسبانيا عن أسفها لعجز الأمم المتحدة لمنع المغرب من خرق القانون الدولي في مجال محدود.

وفي 10 نوفمبر من نفس السنة أمر الملك الحسن الثاني جيشه بإيقاف العزز والعودة إلى داخل الحدود المغربية وفي نظره أن هذا الغزو حقق له مكاسب أكثر مما كان يظن، وفي ذلك الوقت نفسه سافر وفد مغربي إلى مدريد للتفاوض مع إسبانيا.

وفي 14 نوفمبر من نفس السنة كذلك تم عقد صفقة بمدريد بين كل من إسبانيا، المغرب وموريتانيا وعندها أعلن وزير الإعلام الإسباني أن الوجود الإسباني سينتهي في 28 فيفري من السنة القادمة، وان حكومته ستتخلى عن الصحراء الغربية لإدارة مؤقتة مكونة من المغرب وموريتانيا[4].

---

(1) – عبد الحميد السقاي، المرجع السابق، ص 30.

(2) – Christi Wallonie, Op– Cit, p 13.

(3) – موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص 33.

(4) – Carlos Ruiz Miguel, **El Sahara Occidental y Espana: Historia Politica y Derecho analisis Critico de la politica Espanola**, Espana, 1995, p 161.

بعد أن إجتمعت الوفود المعتمدة الممثلة لحكومات إسبانيا والمغرب وموريتانيا إتفقت في مدريد بتاريخ 14 نوفمبر 1975م على المبادئ التالية:

- تأكيد إسبانيا قرارها الذي أعلنته مرارا في الأمم المتحدة، بتصفية الاستعمار في الصحراء المغربية، وذلك بوضع حد للمسؤوليات والسلطات التي كانت تتولاها في هذا الإقليم بوصفها الدولة المتصرفة.
- طبقا للقرار المذكور، ووفقا للمفاوضات التي أوصت الأمم المتحدة، مع الطرفين المعنيين، تشرع إسبانيا فورا في إقامة إدارة مؤقتة بمشاركة المغرب وموريتانيا، وبتعاون مع الجماعة، وتسلم لهذه الإدارة المسؤوليات والسلطات التي تشير إليها الفقرة السابقة[1]، وبصدد ذلك، وقع الإتفاق على تعيين حاكمين مساعدين، بإقتراح من المغرب وموريتانيا وذلك ليعاونا الحاكم العام للإقليم في مهامه فعليا ونهائيا، قبل 28 فيفري 1976م.
- يحترم رأي سكان الصحراء المعبر عنه من خلال الجماعة.
- تخبر الأقطار الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة، بما هو مقرر في هذه الوثيقة نتيجة للمفاوضات التي جرت وفقا للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.
- إن الأقطار الثلاثة الموقعة تصرح بأنها قد توصلت إلى النتائج المذكورة مدفوعة بروح مثلى من التفاهم والأخوة وإحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وذلك كأحسن مساهمة منها في حفظ السلم والأمن الدوليين.[2]
- هذه الوثيقة قابلة للتنفيذ بنفس اليوم الذي تنشر فيه بالجريدة الرسمية للدولة، قانون

تصفية الاستعمار في الصحراء الذي يأذن للحكومة الإسبانية بأن تضع موضع التنفيذ

---

(1) – ابن عامر تونسي، المرجع السابق، ص 251.

(2) – المرجع نفسه، ص 252.

الالتزامات التي تضمنتها هذه الوثيقة[1].

إن الشيء الذي يهمنا من إتفاقية مدريد هو مدى شرعيتها أو بمعنى آخر القيمة القانونية لإتفاقية مدريد، وكذلك الآثار التي خلفتها هذه الإتفاقية والمتمثلة في الوجود العسكري المغربي في الصحراء الغربية.

حيث أنه من الواضح أن الإعتبارات السياسية هي التي سادت على إتفاقية مدريد أكثر من أية اعتبارات أخرى، وبالنظر إلى الجانب القانوني فإنه يمكن أن توجه لها ثلاث إعتراضات هي:

- عدم ملائمة الإتفاقية مع سياسة تصفية الاستعمار المتبعة من طرف منظمة الأمم المتحدة.
- انتهاك هذا الاتفاق لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيرة.
- الظروف التي وقع فيها الاتفاق، حيث أنه وقع من طرف دول لا تملك حق التصرف في سيادة الإقليم الصحراوي[2].

لقد كان هذا الاتفاق محاولة من المغرب وموريتانيا لربح مبرر قانوني يبرر تواجدهم في الإقليم، ومحاولة إسبانية للحفاظ على مصالحها ما بعد الإنسحاب غير أن هذا المبرر الضعيف في أصله يتوفر على ثلاث ميزات مهمة:

- لا يحول السيادة على الإقليم بل الإدارة فقط.
- هذا التحويل يتم إلى كيان ثلاثي (إسبانيا والمغرب وموريتانيا).

---

[1] – عبد الله حوجال، (( الصحراء الغربية الغزو الملكي المغربي أبعاد المؤامرة))، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 14، فيفري 1976، ص 15.

[2] – ابن عامر تونسي، المرجع السابق، ص 253.

- هذا التحويل لا يتم إلا لمدة زمنية محددة إلى غاية 26 فيفري 1976م[1]، يصبح بعدها هذا الاتفاق لاغيا حتى ولو تحصل على شرعية دولية محولا الوجود المغربي الموريتاني إلى وجود مصطنع[2]

كما كشف هذا الاتفاق بأن حلم الإمبراطورية المغربية من طنجة إلى واد السنغال التي بنت عليها المغرب أيديولجيتها قد تكسرت فور إمضاء إتفاقية مدريد وأنها لم تكن سوى ذرائع تبريرية للتوسع على حساب الجيران.

### 2. الاجتياح المغربي الموريتاني للصحراء الغربية:

في 31 أكتوبر 1975م قام المغرب بسابقة خطيرة تمثلت في إرساله 25 ألف جندي مغربي غازي إلى الصحراء الغربية وإحتلاله لبلدة " أجديرية"، يحدث ذلك في الوقت الذي كانت فيه إسبانيا تنسحب بإتجاه كل من العيون والسمارة والداخلة تحت وقع الضربات التي وجهتها لها الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، حيث قبل عملية الإجتياح المغربي بأيام قليلة فقط وتحديدا في 16 أكتوبر أعلن عن الإعداد للمسيرة الخضراء[3] أطلقها في 06 نوفمبر 1975م، بإصدار الملك الحسن الثاني أوامره بعملية إجتياح للأراضي الصحراوية[4] من خلال ما أسماه بـ "المسيرة الخضراء" والتي هي في الواقع مسيرة جياع ومسيرة سوداء حسب رأي الصحراويين والتي ضمت 350 ألف مغربي، إضافة إلى مشاركة كل من سفراء المملكة العربية السعودية والأردن وقطر والإمارات وسلطنة عمان والسودان والغابون ووفد من السنغال والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، ولقد تسلح المتطوعون في المسيرة بالقرآن[5]، ولم يحمل خلالها أي سلاح تأكيدا

---

[1] – مصطفى الكتاب، محمد بادي، المرجع السابق، ص 46.

[2] – محمد الصغير بولقصيبات، (( الصحراء الغربية: لقمة سائغة، إقتسام، ثروة وطن شعب ))، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 16 ، جوان 1976، ص 54.

[3] – عبد الحميد السقاي، المرجع السابق، ص 30.

[4] – Khadija Mohsen- Finan, Op- Cit, p 07.

[5]– فرج ناصر الحرياطي، المرجع السابق، ص 28.

على أنها مسيرة سلمية، ومن الجنوب كان نظام الرئيس الموريتاني "ولد دادة" في موريتانيا يستولي على بعض مناطق الصحراء الغربية مثلما نصت على ذلك إتفاقية مدريد الثلاثية، توالت الأحداث بعد ذلك متسارعة، فقد أعلنت الجمعية الصحراوية التي شكلها المستعمر الإسباني عن حل نفسها في 28 نوفمبر 1975م، وبالتالي تأييدها للبوليساريو، وفي 26 فيفري 1976م أتمت إسبانيا انسحابها من الصحراء الغربية وفقا للاتفاق الثلاثي على عجل ودون الوفاء لأدنى التعهدات التي قطعتها على نفسها للشعب الصحراوي وللعالم تاركة بذلك فراغا إداريا لازال الشعب الصحراوي يدفع ثمنه إلى اليوم[1].

وفي خضم هذه الأحداث المتسارعة أعلنت جبهة البوليساريو في 27 نوفمبر 1976م عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية[2] على الأراضي التي تسيطر عليها إثر ذلك، هددت المملكة المغربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع كل من يعترف بها، وعندما إعترفت الجزائر بها أعلنت المملكة المغربية وموريتانيا قطع علاقاتهما الدبلوماسية مع الجزائر، كما إتهم المغرب العقيد معمر القذافي بدعمه الدائم لجبهة البوليساريو[3].

وأمام كل هذا لم يكن الشعب الصحراوي وتنظيمه الطلائعي البوليساريو ليبقى مكتوف الأيدي، فقد قاد جيش التحرير الشعبي الصحراوي منذ 20 ماي 1970م كفاحه، وفي هذه الأثناء أيضا كانت المواجهات قائمة بين الجيش الصحراوي والمغربي على طول التراب الصحراوي وجنوب التراب المغربي، في كل من "أجديرية" و"العيون" و"العركوب" و "السمارة" و "بوكرايح" و "بوجدور" و"آفا" و "طانطان" و "أم الحسن" و "الزاك" و "المسبد"[4].

---

[1] – موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص 35.

[2] – أنظر الملحق رقم( 05)، ص 134.

[3] – Antoni Segura Imas, ((La question du Sahara dans la dynamique géopolitique du Maghreb)), **Confluences Méditerranée**, N 31, Automne, France, 1999, p 120.

[4] _ عبد الله حوجال، المرجع السابق، ص 15.

**ثانيا: معركة البوليساريو**

لقد كشفت إتفاقية مدريد الثلاثية من طرف الشعب الصحراوي وبسببها إنضم القسم الكبير من الصحراويين إلى الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وتم تشكيل المجلس الصحراوي المؤقت.

وفي 28 نوفمبر 1975م تم صدور بيان القلتة [1] المشهور، وقد تضمن هذا البيان ما يلي: "إننا قبلنا المشاركة في هذه المؤسسة للجمعية الصحراوية التي أوجدتها السلطة الإستعمارية الإسبانية لأن إسبانيا وعدت بأن تجعل منها سلطة وطنية لصالح الشعب الصحراوي لأخذ إستقلاله في أقرب وقت، ثم أخذت أخيرا تتآمر بشكل سافر ضد إستقلال وطننا، ثم باعته صراحة للمغرب وموريتانيا في أكبر صفقة استعمارية عرفها التاريخ، وتحاول تبرير خيانتها هذه بدعوى استشارة الشعب الصحراوي عن طريق هذه الجمعية العامة، لذا فإن الجمعية العامة وهي مجتمعة بأغلبية أعضائها في القلتة[2] تؤكد ما يلي:

- إن الطريقة الوحيدة لاستشارة الشعب الصحراوي تكمن في السماح له بتقرير مصيره بنفسه من أجل استقلاله بعيدا عن كل ضغط وعن أي وجود لأية قوة أجنبية.
- وحتى لا يكون استغلال لهذه الهيئة المصطنعة من طرف اسبانيا ومن طرف أعداء الشعب الصحراوي فإن الجمعية العامة تقرر بكامل أعضائها حل نفسها بنفسها.
- إن السلط الشرعية المنبثقة عن الشعب الصحراوي هي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، التي إعترفت الأمم المتحدة بها عبر لجنة تقصي الحقائق[3].

---

[1] – أنظر الملحق رقم (04)، ص 132.

[2] – موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص 35.

[3] – المرجع نفسه، ص 35.

- إن إيجاد مجلس وطني حقيقي منبثق من صميم الشعب الصحراوي دون أية مبادرة أجنبية يعد الحل الناجع في إطار الوحدة الوطنية[1].

لقد كان لإتفاقية مدريد الثلاثية إنعكاسا خطيرا على المنطقة بأكملها، حيث شهدت الصحراء الغربية تصعيدا خطيرا تمثل في إجتياح القوات العسكرية والمغربية والموريتانية للأراضي الصحراوية عبر وجهتين من الشمال والجنوب، ولما كانت جبهة البوليساريو عاجزة عن مواجهة جيشين نظاميين في آن واحد، فقد ركزت على الحلقة الأضعف في هذا الصراع وهي موريتانيا.

وقد تمكن الصحراويون بقيادة الولي مصطفى السيد من تحقيق نجاحات مرضية على صعيد تفجير الوضع الداخلي في موريتانيا، عبر إستنزاف طاقاتها البشرية والإقتصادية وتحطيم معنويات جنودها، وإثارة الشارع فيها ضد حكومته، كما إرتكزت عمليات البوليساريو على ضرب العمق الموريتاني وجعل العاصمة نواقشط هدفا ثابتا ومباشرا للعمليات العسكرية، وأمام تردي الأوضاع العامة للجيش الموريتاني وإنعكاس ذلك على مناحي الحياة في البلاد، قام ضباط العسكر الموريتانيين بإنقلاب أطاحوا من خلاله بنظام الرئيس "المختار ولد دادة"، وإعلانهم رغبتهم في إخراج بلادهم من الحرب الدائرة في الصحراء، وبعد الإعلان بيومين أعلن الصحراويون من جانبهم وقف إطلاق النار مع موريتانيا، ليترسخ ذلك بعقد إتفاق في الجزائر 05 أوت 1979م، وتم بذلك خروج موريتانيا من الجزء الذي احتلته بموجب إتفاقية مدريد[2].

وبانسحاب موريتانيا من الحرب ركزت البوليساريو نشاطها ضد القوات المسلحة المغربية، هذه الأخيرة – المغرب- إعتبرت إتفاق الجزائر عملا عدائيا موجها ضدها،

---

[1] – قسم التوجيه والإعلام لحزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص119.

[2] – Christi Wallonie, Op- Cit, p 14.

فسارعت إلى إحتلال المناطق الصحراوية الجنوبية فور إنسحاب الجيش الموريتاني منها[1]، ليدخل هذا النزاع في مرحلة جديدة وهي الصراع الثنائي المتمثل في الحرب المغربية الصحراوية والتي لازالت قائمة إلى اليوم ولو بطرق أخرى[2].

وقبل التطرق إلى الحرب التي دارت بين المغرب والبوليساريو يجدر التذكير هنا أن المغرب وبمحاولته إحتلال الجزء الجنوبي من الصحراء التي تخلت عنه موريتانيا سنة 1979م وجد نفسه في موقف حرج، فهو سيكون بذلك في موقع "إستعمال القوة" يخرق الشرعية الدولية ما دامت موريتانيا لم توقع إتفاقا لتسليمه هذا الإقليم، كما أن هذا الإنسحاب حول جبهة البوليساريو إلى طرف سياسي أكثر أهمية مما كانت عليه قبل ذلك[3]، فمن جهة إستطاعت هزيمة موريتانيا عسكريا مما جعلها تشكل عنصرا مهما في تحديد السياسة الخارجية الموريتانية وهي الدولة التي تتوفر على أطول حدود مع الصحراء الغربية، وضمت أيضا إعتراف [4] موريتانيا بالجبهة ومطالبها مما عجل بعزلة المغرب الإقليمية والدولية.

أما عن الحرب بين المغرب والبوليساريو، فقد دخل الطرفان في مواجهة عسكرية مباشرة ابتداء من سنة 1979م وهذا بعد الانسحاب الموريتاني من النزاع، ويمكن تلخيص أهم أطوار هذه الحرب في مرحلتين:

1. **<u>المرحلة الأولى( 1979- 1980)</u>:** إبتداء من 1979م انطلقت البوليساريو في عملية واسعة ضد القوات المغربية عبر كل المناطق الصحراوية إلى غاية الحدود الصحراوية، والبداية كانت مع الهجوم على القوات العسكرية المتموقعة في المركز المنجمي ببوكراع وطانطان، وهو ما سمح للبوليساريو لتبسط سيطرتها على ثلثي الأراضي الصحراوية ووصلت إلى غاية جنوب المغرب بواد درعة، ودخوله في

(1 )- Martine de Froberville, Op- Cit, p 50.

(2) – طاهر مسعود، المرجع السابق، ص 32.

(3 )- ليلى بديع عيتاني، **البوليساريو قائد وثورة**، دار المسيرة، بيروت، لبنان، 1978م، ص 46.

(4) – أنظر الملحق رقم ( 06)، ص 136.

معركة ورقزيز، حيث تكبد فيها الجيش المغربي خسائر كبيرة في العتاد والجنود، مما اضطر المغرب باللجوء إلى الدول الغربية الحليفة لتزويدها بالسلاح والتكنولوجيا العسكرية والبداية كانت من الولايات المتحدة الأمريكية ثم من فرنسا، ومن هنا تدخل الحرب الصحراوية المغربية منعطفا جديدا[1].

2. **<u>المرحلة الثانية (1980- 1991م):</u>** هذه المرحلة سميت بإستراتيجية الجدار المغربي، وهي الأطول على الإطلاق، فبعد الإنتصار المحقق في معركة "ورقزويز" لم يستطع المغرب هضم الخسائر، فلجأ إبتداء من ماي 1980م بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية إلى بناء جدار الدفاع المغربي، ويقول أحمد دليمي قائد المنطقة الجنوبية في الجيش الصحراوي عن هدف بناء هذا الجدار أنه :"استراتيجية مخصصة لحماية المثلث الهام: العيون، سمارة، بوكراع، ولوضع سكان المنطقة خارج دائرة تأثير جبهة البوليساريو"[2].

بالإضافة إلى ذلك، فإن الجدار كان يهدف لتوفير الأمن للقوات العسكرية المغربية المرابطة في الصحراء، وتمكين المغرب من توسيع شبكات الطرق، والمواصلات والهاتف والتمهيد لإدماج الصحراء في المملكة المغربية، وبالفعل فالجدار الرملي له فاعلية كبيرة، فهو جدار مملوء بالرمال وإرتفاعه من 03 إلى 15 م، ومحيطه من 04 إلى 06 أمتار، وفي قاعدته محمي بفراغ خندق أين يمكن أن تصطدم به أي سيارة تتمكن من إجتياز الأسلاك الشائكة المكهربة والمساحات الملغمة، ومجهز برادارات وبطاريات مخصصة لتمويل الأجهزة العسكرية بالكهرباء.

وقد بدء العمل بالجدار في اوت 1980م حيث أنجز أول جزء منه على مساحة 300 كلم²، ينطلق من "ورقزيز" ليصل إلى "سمارة" لحماية مدينتي العيون وبوجادور، أما

---

(1) – محمد عمرون، المرجع السابق، ص 62.

(2) – Martin de Froberville, Op- Cit, p 89.

الجزء الثاني لبوكراع فقد أنجز في 19 ديسمبر 1983م ويغطي أمغالة، وينتهي في كريبشي، وانتهى من إنجازه في 20 فيفري 1984م ومهمته فصل البوليساريو عن الطريق الأطلسي ومراقبة الحدود الموريتانية.

وفيما بين 19 أفريل و 10 ماي 1984م تم إنجاز الجزء الثالث من الجدار بمسافة 320 كلم، وهو يعزل مدينة أجديرية عن حوزة العاصمة المؤقتة للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية[1].

وفي الإجمال فإن 120 كلم² من أصل 284 كلم² مساحة الصحراء الغربية دخلت في العمل العسكري في إطار هذه الاستراتيجية إلى أن تم إنجاز الشطر الرابع من الجدار في 15 جانفي 1985م لتصل المسافة إلى 17 ألف كلم²، وهذا الجزء يحيد الحدود الجزائرية ويضم مدينة محبس مع ترك مجال السيطرة على "تيفاريتي"، و"بئر لحلو" القريبتين من الحدود الموريتانية تحت إشراف البوليساريو، وإستمر بناء هذا الجدار بين 15 ماي و 20 اوت 1985م، وهو الجزء الخامس منه حيث يغطي هذا الجزء مسافة 1200 كلم، وبهذا يكون حوالي 2500 كلم من الجدار تعزل 200 ألف كلم² من مساحة الصحراء، لينتهي بعد أشهر قليلة من بناء الجزء السادس الذي يمتد إلى غاية مدينة الداخلة الساحلية[2].

إن إستراتيجية الجدار الدفاعي المغربي كلف المغرب أموالا طائلة أثرت بشكل كبير على إقتصاده، وفي نفس الوقت لم يمنع الجيش الصحراوي من توجيه بعض العمليات القوية المغربية، وهذا نتيجة لإستراتيجية معاكسة إعتمدها الصحراويون لإختراق الجدار،

---

[1]– Carlos Rwiz Miguel, Op- Cit, p 163.

[2]– Martin de Froberville, Op- Cit, p 89.

وعلى الرغم من بساطة هذه الإستراتيجية وإفتقارها للوسائل الحديثة إلا أنهم إستطاعوا أن يحققوا نتائج إيجابية لصالحهم[1].

إلا أنه مع مرور الوقت بدات خسائر الحرب في ازدياد، فارتفع عدد القتلى والجرحى والمفقودين والأسرى من الجانبين، كما أن نفقاتها أصبحت خصوصا بالنسبة للمغرب الذي انفق سنة 1981م لوحدها أكثر من 02 مليار درهم في 1980م من أصل 20 مليار درهم الميزانية الغجمالية للمغرب آنذاك، وارتفعت ديون المغرب في سنة 1982م إلى 11 مليار دولار لتصل إلى 14 مليار دولار سنة 1986م أغلبهم ديون عسكرية[2].

إلا أن الطرفين أصبحا غير قادرين على مواصلة "سلام المقابر"، فالمغرب اعتقد أن تفوقه في الأسلحة وعدد الجنود سيمكنه من ضم الأراضي الصحراوية إليه لم ينجح في تحقيق ذلك، والجيش الصحراوي حيث أثر الجدار الرملي على تحقيق إستراتيجيته العسكرية، ونتيجة لكل هذه المعطيات الميدانية وأخرى دولية تمثلت في بروز دور الأمم المتحدة في إقرار سلام أممي في المنطقة من خلال التوقيع على إتفاق وقف إطلاق النار العام 1991م وبذلك أصبحت قناعة سائدة بين الطرفين للجوء إلى سلام الشرعية الدولية[3].

ورغم الحرب التي كانت دائرة بين المغرب والبوليساريو إلا أنه كانت هناك بعض اللقاءات التفاوضية، حيث لم يغلقوا قنوات الاتصال بينهما معتمدين على الوساطات، لتكاثف اللقاءات بعد ان ازدادت أعباء الحرب المادية و النفسية على الجانبين .

أما البداية فكانت عام 1978م أين جرت عدة لقاءات سرية بين المغرب والبوليساريو بالعاصمة المالية "باماكو" وهي الفترة نفسها التي كانت فيها أيضا المفاوضات جارية مع

---

(1)- Clément Jean François, (( Le conflit De Sahara Ocidenta)),**Revue Transfers d'arment et loceaux, Institut François de polémlogie**,**Paris**, **1989**, pp 133- 139.

(2) - محمد عمرون، المرجع السابق، ص 64.

(3)- Martin de Froberville, Op- Cit, p 90.

موريتانيا و البوليساريو، إلا أن وفاة الرئيس الجزائري "هواري بومدين" في أواخر هذه السنة جعل المغرب يوقف هذه المباحثات ريثما تتضح صورة ما بعد"جزائر بومدين"، ليسيطر بعدها الجهود على مسار الإتصال المباشر بين الطرفين الى غاية أفريل1983م أين جرى لقاء بينهما بالعاصمة الجزائرية، تلاها لقاء سري آخر بـ"لشبونة" البرتغالية في جانفي1985م، وما يمكن القول على هذه اللقاءات أنها لم تكن سوى لطرح وجهات النظر و محاولة الطرف المغربي إقناع مسؤولي البوليساريو باللحاق بالأمة المغربية[1].

لقد وصف السياسي المغربي "السيد باهي محمد أحمد" في حديث مع صحيفة الحياة اللندية يوم15أوت1996م هذه اللقاءات بقوله:" جرت إتصالات عديدة في عواصم مختلفة، بعضها تميزت بالإنفعال والتوتر، و بعضها كان شديد الحساسية والمزايدات، و القليل منها كان موضوعيا" ، أما الملك المغربي "الحسن الثاني" فقد صرح لجريدة "لوموند" "lemonde" الفرنسية في 10 فيفري 1984م بأنه:""... فعلا تم الإتصال، ولكن ليس لنقول لأولئك الاشخاص أننا مستعدون للتفاوض معهم، بل لنبين لهم مغربيتهم..."[2] .

كذلك لا ننسى الإنتفاضات التي قام بها الشعب الصحراوي ضل المحتل الإسباني ثم المحتل المغربي لاحقا و تمثلت في إنتفاضة الزملة التاريخية 17 جوان 1970م،التي كانت ظل يستظل به الصحراويون عامة.

وبعد إنتفاضة الزملة توالت العديد من محطات النضال ضد المغرب ومن أبرزها مظاهرات طانطان في 1972م، مظاهرات 1974، مظاهرات 1975، التي أكدت من خلالها الجماهير الصحراوية الأممية لتقصي الحقائق بالصحراء الغربية أنه يوجد شعب يطالب بحقه في تقرير المصير و الاستقلال.

---

[1] – طاهر مسعود، المرجع السابق، ص ص 81- 82.

[2] – مصطفى الكتاب، محمد بادي، المرجع السابق، ص 83.

إن المظاهرات المنظمة سنة1987م والتي قوبلت خلالها اللجنة التقنية التابعة للامم المتحدة برئاسة عيد الحكم فرج بالاعلام الوطنية الصحراوية و الشعارات مؤكدة من جديد تمسك الشعب الصحراوي بحقه الثابت في تقرير المصير و الاستقلال ،مظاهرات 1992م،1997م،انتفاضة العيون 1999م،وكل هذه المظاهرات اجمعت على ان المستعمر أيا كان مرفوض من طرف الشعب الصحراوي[1].

ومن هذا المنطلق قفزت البوليساريو بأسلوب الانتفاضة إلى صدارة وسائل الكفاح لوعيها باهمية التحركات الشعبية و المواجهة المباشرة مع المحتل في ظل الحل السلمي هو كرد على المحاولات المغربية للوقوف في وجه المخطط الاممي. الافريقي اعلنتها كحركة مواجهة للصدام المباشر مع المغرب من اجل التواصل و الشمولية، ووضع الحدث. وكل هذا من اجل بلوغ الهدف المنشود و المتمثل في الاستقلال الوطني،و بالتالي سيادة الشعب الصحراوي وممثله الشرعي و الوحيد الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب على كامل تراب الصحراء الغربية[2].

---

[1] – راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 10.

[2] – السيد حمدي يحظية، المرجع السابق، ص 10.

# الفصل الثـالث:

# المواقف الإقليمية والدولية من القضية الصحراوية وتطورها

أولا:المواقف الإقليمية

ثانيا:المواقف الدولية

## الفصل الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من القضية الصحراوية وتطورها

إن نزاع الصحراء الغربية لم يكن حربا عسكرية فحسب، بل عملت الأطراف المتنازعة على كسب تأييد الدول والمنظمات الدولية، فتحركت جبهة البوليساريو إفريقيا ولدى دول عدم الانحياز وتحرك المغرب عربيا وغربيا، ولفهم حقيقة وأهمية الميدان الدبلوماسي في هذا النزاع سنجعل من إعلان جبهة البوليساريو قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية سنة 1976م بمثابة المنعطف مقياس حرارة لكل طرف المغربي والصحراوي في قياس حجمه على الساحة الدولية ومدى قدرته على الإقناع وكسب التأييد العالمي.

### أولا: المواقف الإقليمية وتطورها

تعتبر مشكلة الصحراء الغربية من أعقد المشاكل، التي واجهتها المنظمات الإقليمية والدولية، لذلك تباينت ردود الفعل الإقليمية والدولية إزاء القضية، وكانت هناك مواقف إقليمية مؤيدة للموقف المغربي وأخرى معاكسة له، إلا أن ثمة هناك اتجاه شبه عام على تسوية النزاع.

#### 1. موريتانيا:

نعلم أن موريتانيا لم تحصل على الاعتراف بها كدولة من طرف المغرب إلا في عام 1969 بجهود جزائرية، قد اتخذت موريتانيا عدة أوجه باتجاه قضية الصحراء الغربية نذكر منها:

- يتمثل في مبدأ تقرير المصير والاستقلال.
- يتمثل في مبدأ تأكيد حقوقها على كل الإقليم معتمدة في ذلك على الروابط العائلية بين القبائل الصحراوية وبعض القبائل الموريتانية[1].

---

[1] – محمد اتريكن، ((التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية ومسألة المسلسل الديمقراطي (الشرعية والوثيقة الدستورية))، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ص 145.

- تقسيم الصحراء إذا لم تحصل على ما هو أحسن من ذلك.

وبالرجوع إلى الوجه الأول نستخلص أن موريتانيا متمسكة بمبدأها في تقرير مصير الشعب الصحراوي[1]، وهذا متمثل في تكرار مبدأها دائما في جمعية الأمم المتحدة نذكر منها فقط واحدة وهذا لإعادة دائما نفس مبدأها في الدورة الواحد والعشرين للأمم المتحدة في 7 ديسمبر 1966م، أعلن مندوبها ما يلي: " أنه في إطار التصفية العالمية للإستعمار فإن موريتانيا تحذوها الرغبة في صيانة مصالح الصحراء الإسبانية وحقهم الثابت في تقرير المصير والاستقلال".

وعندما طلبت المملكة المغربية الإستشارة من محكمة العدل الدولية، ساندت الجمهورية الموريتانية هذا الطلب، إلا أنها إعترضت على أسئلة الإستفتاء وطالبت بأن يشمل حق تقرير المصير سؤالا ثالثا، وهو العودة إلى الوطن الموريتاني ولذلك تم تسليم مذكرة للأمم المتحدة في 20 أوت 1979م، أكدت فيها موريتانيا أن الصحراء الخاضعة للإدارة الإسبانية هي جزء من الأراضي الموريتانية، وأنها لم تفوض أحدا بالتفاوض نيابة عنها مع الدولة التي تدير الإقليم، ومع صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية[2]، وقعت اتفاقية مدريد الثلاثية في 14 نوفمبر 1975م بين المغرب وموريتانيا وإسبانيا[3].

وفي 14 أفريل 1976م وقعت إتفاقية ثنائية بين موريتانيا والمغرب لتقسيم الصحراء الغربية بينهما، إلا أن تركيز جبهة البوليساريو لعملياتها ضد موريتانيا أدى إلى قيام الحكومة الموريتانية بطلب المساعدة العسكرية من المغرب وفرنسا، وعلى الرغم من نجاح جبهة البوليساريو في هجماتها وتهديدها للأمن والإستقرار الموريتاني[4]، فإن موريتانيا لم تعدل عن موقفها وتعاونها مع المغرب، ومع تزايد الإضطرابات الموريتانية الداخلية، وتعدد الإنقلابات

---

[1] – موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص 11.

[2] – أنظر الملحق رقم ( 02)، ص 128.

[3] – عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص ص 264– 265.

[4] – قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق ، ص 24.

العسكرية وقعت إتفاقية الجزائر، بين موريتانيا وجبهة البوليساريو في أوت 1979م[1]، والتي أكدت إنهاء حالة الحرب بين موريتانيا وجبهة البوليساريو إونسحاب القوات الموريتانية من وادي الذهب، وبعد ذلك دخلت الحكومة الموريتانية في مفاوضات مع المغرب، فتم الإتفاق على إنسحاب القوات المغربية من الأراضي الموريتانية من وادي الذهب، وفضلت عدم التدخل في مشكلة الصحراء والإبتعاد عن أي نزاعات حيال هذه المشكلة، وعبرت عن إلتزامها بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وإعترفت بجبهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب وبالجمهورية العربية الصحراوية عام 1984م لتصبح دولة ملاحظة وحيادية[2].

### 2. ليبـــــــــــــيا:

قبل التطرق لأهم خصائص السياسة الخارجية الليبية تجاه نزاع الصحراء الغربية، أود التأكد على مسألة أساسية عادة ما تكون موضع خلط من طرف الباحثين، ذلك أن الحديث عن دعم القذافي للبوليساريو في البدايات الأولى للنزاع لم يكن قائما على أساس دعم الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب كحركة انفصالية تهدف إلى الإستقلال عن المملكة المغربية[3]، حسب الأطروحة المغربية، وإنما كحركة تحرير في مواجهة الإستعمار الإسباني، وكان القذافي يعتبر نفسه المؤسس المنشئ للبوليساريو، وأنه هو الذي دعمها بالسلاح الذي جعل منها قوة حية تتصدى للوجود الإسباني في الصحراء، وهو ما يبدو واضحا من خلال خطابه بمناسبة ثورة الفاتح من سبتمبر عام 1987م بقوله: "أستطيع أن أتكلم عن قضية الصحراء أكثر من أي طرف آخر لأن البوليساريو الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، نحن الذين أسسناها عام 1972م، ونحن الذين دربناها وسلحناها لتطرد الاستعمار الإسباني، ولم نسلحها لإقامة دولة، ولم نقل لهم: "

---

(1) – انظر الملحق رقم: (07)، ص 138

(2) – محمود عمرون، المرجع السابق، ص 77.

(3) – مصطفى الكتاب، محمدي بادي، المرجع السابق، ص 87.

إنضموا إلى موريتانيا أو الجزائر أو المغرب أو لا تتضموا، دربناها وسلحناها لتحرير الأراضي العربية من الاستعمار الإسباني"[1].

وهو ما يتوافق وفكرة تحقيق "الولايات المتحدة للصحراء الإفريقية" التي لم تفارق مخيلة العقيد معمر القذافي التي تصورها من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر، بل وكان يسميها أحيانا حسب مزاجه "إتحاد الصحراء الإسلامية" حينما كان يدرج ضمنها صحراء المملكة العربية السعودية، وفي إطار هذه الرؤية، تابع القذافي هدف تحقيق الوحدة العربية في العالم العربي كهدف لحد ذاته، وكشرط مسبق لهزيمة إسرائيل بحمية عصبية، وقدرات سياسية معتبرة وموارد نفطية واسعة[2]، غير أنه ومع تطور أحداث نزاع الصحراء الغربية، تصادمت أهدافه القومية مع واقع سياساته المنتهجة، فتولد عن ذلك غموض وتناقض واضحان يصعب معهما تصنيف الموقف الليبي وإدراجه ضمن المساند لأطروحة البوليساريو أو نقيض ذلك[3].

وتعتبر ليبيا أول دولة ساعدت البوليساريو، حيث وبحكم التوجهات الثورية لها وجدت فيها حليفا سخيا مدها بالمال والسلاح والتكوين على مدار سنوات طويلة خصوصا مع بدايتها، وإن كانت السياسة الليبية المتقلبة قد عرضت ذلك الدعم لنوبات مد وجزر حسب مواقف المغرب[4].

إن الدعم الليبي طيلة إستمراره حتى سنتي 1984 م و 1985م شكل السند الأهم إقتصاديا وعسكريا، لأن ليبيا هي التي فتحت خطا تمويليا غير محدود لجبهة البوليساريو،

---

(1) – مونية رحيمي، ((تقرير الموقف الليبي من الصحراء الغربية آفاق ما بعد القذافي))، **تقارير مركز الجزيرة للدراسات**، ب ع، الاثنين 19 ديسمبر 2011م، قطر، ص 02.

(2) – المرجع نفسه، ص ص 03- 06.

(3) – عبد الرحمان الطنطاوي، ((قضية الصحراء في أفق تحولات المغرب العربي تونس وليبيا نموذجين))، **المسألة العربية**، 24 أفريل 2007، مصر، ص 02.

(4) – مصطفى الكتاب، محمد بادي، المرجع السابق، ص 87.

مما مكن هذه الأخيرة من شراء السلاح المتطور من الأسواق التي لم تكن ممنوعة عليها، أي البلدان الشرقية، إلا أنه وبعد إتفاق "وجدة" عام 1985 بين المغرب وليبيا لإنشاء شبه وحدة بينهما والتي دامت حتى عام 1987 م، غيرت ليبيا من مواقفها الداعمة لمطالب البوليساريو باتجاه دعم المغرب، حيث إستطاع الملك الحسن الثاني بمهارة دبلوماسية قطع الدعم الليبي عن جبهة البوليساريو، وحتى بعد أن أدان الملك إتفاق وجدة في 1986م لم تعد ليبيا تدعم جبهة البوليساريو كما في السابق، وإكتفت بموقف الحياد ودعم جهود الأمم المتحدة مع حرصها على إبقاء نوع من الروابط مع البوليساريو بإستقبال وفود الطلبة الصحراويين للدراسة[1].

لهذا فإن ليبيا تحاول موازنة مواقفها مع كل من المغرب والجزائر، وأعلن الرئيس القذافي مرارا أن مشكلة الصحراء الغربية هي العقبة في إستكمال الإتحاد المغاربي، وقد أدى هذا التصريح إلى الإقتراب في وجهات النظر بين كل من ليبيا والمغرب.

وعلى الرغم من ذلك أرسل القذافي رسالة إلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أعلن فيها استعداد ليبيا لقبول الجمهورية الصحراوية كعضو في الإتحاد الإفريقي، وذلك في مرحلة تكوين الإتحاد خلفا لمنظمة الوحدة الإفريقية، وذلك في محاولة منه الحصول على مصادقة الجزائر على قيام الإتحاد إلى النصاب القانوني، إلا أن المغرب فضلت عدم التعليق على أمل أن تسعى لتغيير موقف العقيد القذافي[2].

### 3. الجـــــــــزائـــــر:

يعتبر موقف الجزائر من نزاع الصحراء الغربية من بين المواضيع التي إختلفت حولها الآراء والتحليلات، ومنذ طرح القضية أمام المجتمع الدولي إتخذت الجزائر موقف واحد

---

[1] – كارلوس رويث ميقال، ((الصحراء الغربية 1975- 2005 تبدل متغيرات نزاع محاصر))، **نشرة معهد إيلكانو الملكي**، رقم 2005/ 40، تر: مصطفى الأمين، 30/ 03/ 2005، ص 02.

[2] – مونية رحيمي، المرجع السابق، ص 04.

وطبيعي وهو تصفية الاستعمار الذي يتمثل في تقرير مصير الشعب الصحراوي وتحريره، وهذا الموقف الذي أكدته جمعية الأمم المتحدة في كل دوراتها، ومن هذا الموقف.حيث أكدت الجزائر أنها متضامنة مع جميع الشعوب المطالبة بحقها في تقرير المصير والإستقلال الدائم والشامل، ومن هذا المنطلق كانت الجزائر دائما تتحرك على مستوى المغرب العربي أو الافريقي أو الدولي...الخ[1].

ومن هذا المبدأ الجزائري الذي لم يتغير عبر الزمن عملت الجزائر على التنسيق بين الدول المجاورة للصحراء الغربية وإنهاء كل الخلافات بين بعضها البعض وذلك للإسراع بتحرير هذا الإقليم العربي الإفريقي وقطع كل السبل لمناورات المستعمر الإسباني كأخذ خلافات الدول المجاورة فيما بينها حتى يطيل في عمرإستعماره ونهب الثروات[2].

في الدورة الواحدة والعشرين للأمم المتحدة في 14 ديسمبر 1966م أعلن مندوب الجزائر ما يلي: " إن مشكل الصحراء الغربية مشكل معقد ولا يمكن لأي كان أن يتجاهل بأن هذا المشكل هو مشكل إستعماري، تشكل تصفيته ضرورة قصوى ليس فقط بالنسبة لإفريقيا بأجمعها، وإنما كذلك بالنسبة للبلدان التي لها حدود مع هذا الإقليم"[3].

كما أكدت الدولة الجزائرية في ردها على أسئلة لجنة تقصي الحقائق الدولية بما يلي: "إن الحكومة الجزائرية تعتبر أن أساس تصفية الإستعمار تكمن في ممارسة السكان الخاضعين للإستعمار الإسباني بحقهم في تقرير المصير وهذا المفهوم مطابق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية عند إنضمامها إلى هاتين المعاهدتين"[4].

---

[1] – مصطفى الكتاب، محمد بادي، المرجع السابق، ص 101.

[2] – عمر صدوق، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية (دراسة قانونية سياسية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ب ت ، ص ص 256– 257.

[3] – موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص 10.

[4] – المرجع نفسه، ص 10.



ترى الجزائر أن قضية شعب الصحراء أولى بالمساعدة مادامت قضية عادلة ومسألة تصفية إستعمار، كما أن أراضيه متاخمة لحدود الجزائر الغربية على إمتداد أكثر من 75 كلم، وقد آلت الجزائر على نفسها أن تدعم الشعوب المستعمرة والمكافحة من أجل الإنعتاق والحرية[1].

بل أن هذا الدعم واجب قانوني نص عليه دستور الجزائر الذي جاء فيه: "تعمل الجزائر على تحقيق التضامن في الكفاح ضد الإستعمار والإستعمار الجديد والامبريالية" كنتيجة لما عاشه وعاناه الشعب الجزائري من تنكيل وإهانة من الإستعمار الفرنسي1830 - 1962م. لهذا لم تكن الجزائر بما تملكه من رصيد ثوري قادرة على البقاء دون حراك إزاء ما يجري على تخوم حدودها الغربية القريبة وهي التي تقدم الدعم غير المشروط لحركات تحرر الشعوب المستعمرة البعيدة عنها لا يجمعها بها عرق ولا دين ولا حدود ولا لغة[2].

وتنطلق الجزائر في موقفها من قضية الصحراء من وجهة نظر سياسية، كما عبر عن ذلك البيان الصادر من جبهة التحرير الوطني للجزائرية في ديسمبر عام 1975م والذي أكد على مساندة حركات التحرر، ويرى أن النضال في الصحراء بين جبهة البوليساريو التي تدعهما الجزائر، وبين كل من المغرب وموريتانيا، وأن حل هذه المشكلة لا يمكن أن يحصل إلا بحصول شعب الصحراء على إستقلاله[3].

ويخفي الموقف السياسي الجزائري تجاه الصحراء بعدا إقتصاديا يتمثل في كون الصحراء منطقة غنية بالفوسفات وهي مع المخزون المغربي تشكل أكثر من ثلثي الإحتياطي العالمي من الفوسفات فضلا عن رغبة الجزائر في الحصول على ممر عبر الصحراء لنقل الحديد من تندوف إلى المحيط الأطلسي حيث لا تزيد المسافة عبر هذا الممر على 400

---

[1] – عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص ص 265- 266.

[2] – قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 45.

[3] – محمد عيسى الشرقاوي، ((صراع الصحراء والمبادرة المغربية))، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 66، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1981م، ص 134.

كلم، في حين تكون المسافة أكثر من 1600 كلم على سواحل البحر المتوسط، ولذلك فإن وجود خامات الحديد في تندوف وإحتمال إكتشاف النفط فيها يشكلان واحدة من إهتمامات الجزائر بقضية الصحراء الغربية لأنها تريد ومن خلال البوليساريو الموالية لها ضمان الحصول على ذلك الممر إلى تندوف[1].

لقد قدمت الجزائر للشعب الصحراوي أشكالا متعددة من الدعم، كان أولها إيواء اللاجئين الذين تعرضوا إلى الإبادة والتطهير إثر ما سمي بالمسيرة الخضراء في شهر أكتوبر 1975م، وما تبعها من قنبلة الطيران المغربي وحرقه بالنابالم والفوسفور لمخيمات اللاجئين في القلتة وتيفاريتي وأم الدريكة بتاريخ 26 فبراير 1976م[2].

وقد إستند المفهوم الجزائري لحق تقرير المصير إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة، ومنها القرار رقم 1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها والإقرار بحريتها الكاملة في إختيار وضعها السياسي والإقتصادي، كذلك إستند إلى القرار رقم 20/ 3229 الذي يؤكد ضرورة إتخاذ الخطوات العاجلة في الإقليم التي لم يتحقق إستقلالها لتحويل السلطة إلى شعوب هذه الأقاليم، ومن دون شروط أو تحفظ[3].

استندت كذلك إلى أن الصحراء الغربية هي أحد الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، ومن ثم يتعين على الدولة القائمة بالإدارة وفقا للفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، أن تسير بها نحو الإستقلال، من خلال ممارسة سكانها لحق تقرير المصير، حيث بنت مفهومها لحق تقرير المصير على قرارات الأمم المتحدة الأرقام 24/ 2711 و 27/

(1) – بوعلام غمراسة، ((لن يتحقق مغرب عربي مزدهر دون حل مشكلة الصحراء الغربي))، **جريدة الشرق الأوسط الالكترونية**، العدد 12145، 28 فيفري 2012، ص 06.

(2) – موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص ص 24– 25.

(3) – عبد الله منقلاتي، تواتي دحمان، **البعد الافريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير افريقيا**، دار الشروق، الجزائر، 2009، ص 122.

2984 و 28/ 3163، والتي تقر بوجوب ممارسة سكان الصحراء لحقهم في تقرير المصير من خلال الإستفتاء، على أن تقوم الدولة القائمة بالإدارة بالتشاور مع الحكومة المغربية والموريتانية، وأي طرف آخر بتقرير الإجراءات لإجراء هذا الاستفتاء[1].

وبعد صدور حكم المحكمة الدولية في 16 أكتوبر 1975م[2] تمسكت الجزائر برؤية المحكمة من حيث عدم ثبوت وجود أي رابطة من روابط السيادة الترابية بين الصحراء الغربية، وبين أي من المملكة المغربية أو الجمهورية الموريتانية، وهذا ما أدى بها إلى معارضتها لإتفاقية مدريد الثلاثية، التي تضمن تقسيم الصحراء الغربية بين المملكة المغربية والجمهورية الموريتانية[3].

وتفسر الجزائر سياسة المغرب تجاه مشكلة الصحراء الغربية في الآتي:

1. سياسة التوسع على حساب الشعوب الأخرى.
2. إعطاء تفسيرات خاصة لمسألة تصفية الاستعمار ومبدأ حق تقرير المصير.
3. عدم الإعتراف بالبوليساريو واعتبارها حركة غير شرعية.
4. عدم الإعتراف بالحدود الموروثة من الاستعمار.
5. إعتماد سياسة التعنت تجاه القوى الوطنية التي تؤيد مبدأ حق تقرير المصير[4].

ومع تطور القضية الصحراوية ومحاولة المغرب وموريتانيا تطبيق معاهدة مدريد إثر خروج المحتل الإسباني من الأراضي الصحراوية في 26 فيفري 1976م، أعلن الصحراويون

---

[1] – اسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 89.

[2] – أنظر الملحق رقم( 02)، ص 128.

[3] – زينة العزابي، ((قضية الصحراء الغربية (الشوكة التي عفنت كامل الجسد– قضية–))، **جريدة الخبير**، 27 مارس 2014، ص 02.

[4] – أحمد كمال أبو بكر، ((ماذا بعد تطبيع العلاقات الجزائرية– المغربية))، **مجلة السياسة الدولية**، جويلية 1988، ص 154.

عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشعبية[1] وأسسوا أول حكومة لهم في الشهر الموالي، أي مارس، فجاء الإعتراف من الجزائر وعززت بذلك دعمها المادي بالدعم الدبلوماسي[2].

وقد صرح الرئيس الراحل هواري بومدين بتاريخ جويلية 1978م: "إن الجزائر لا تسمح بدخول أي جندي جزائري إلى الحدود المغربية أو الموريتانية ولا تسمح لأي جهة باختراق حدودها"[3].

وقد أوضحت الجزائر أن قضية الصحراء الغربية تندرج في إطار تصفية الإستعمار وأن ما تقوم به لا يجعلها طرفا في النزاع كما ذهب إليه ملك المغرب سنة 1976م الحسن الثاني عندما صرح قائلا: " لتعلن الجزائر الحرب ضدنا مباشرة أو لتقبل بعقد السلام معنا"[4].

وقامت الجزائر بضغوط على النظام الإسباني الذي إحتضن معاهدة مدريد الثلاثية بتقريب ودعم حركة تحرير جزر الكناري "حركة البحث عن الاستقلال أرخبيل الكناري وتقرير مصيره Movimiento Por La Autoderminacion Lndependencia " MPALAC de l'Archipiélago Canari " التي كان يقودها المحامي أنتونيو كيبيلو ( Antonio Cubillo) الذي وضعت تحت تصرفه الإذاعة والتلفزيون الجزائريين لبث خطاباته السياسية التي لقيت صدا واسعا أقلق الحكومة الإسبانية التي إضطرت إلى الإعتراف بجبهة البوليساريو[5].

---

(1) – أنظر الملحق رقم( 05)، ص 134.

(2)– موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص 25.

(3 )– Malek Boualem, **La Question de Sahara occidental et la droit international**, Algérie, 1983, p 299.

(4 )– Ibid, p229.

(5) – عبد الله منقلاتي، تواتي دحمان، المرجع السابق، ص 122.



وقد أعطت قوانين الأمم المتحدة للدولة الجزائرية حق دعم الشعب الصحراوي بكل الأشكال ما دام قد قرر الكفاح المسلح وسيلة للتحرر ، فقد ورد في القرار 2625: "إن على الشعوب عندما تكون بصدد تحقيق تقرير مصيرها أن تبحث وتتلقى الدعم وفقا لأهداف ومبادئ قانون الأمم المتحدة"[1].

والحقيقة أن الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية لم تورد إلى غاية اليوم أي نص تمنع فيه الجزائر عن إستقبال اللاجئين الصحراويين وإقامة مخيمات لهم في تندوف، بل إنها قد شجعتها على فعل ذلك وترسل هيئاتها الإغاثية هناك[2].

وقد أدى دعم الجزائر للشعب الصحراوي في حق تقرير مصيره واستقلاله عن الاحتلال الثلاثي إلى توتر العلاقات في منطقة المغرب العربي، فقد اتهمت المغرب وموريتانيا الجزائر بالتدخل في القضية الصحراوية ودعمها لما أسمياه "المرتزقة الصحراويين"، ومحاولة إنشاء دولة تابعة لها تحقق لها معبرا إلى المحيط الأطلسي، وحسب المغرب وموريتانيا فإنه ليس هناك مشكل صحراوي وأن عدوهم الوحيد هي الحكومة الجزائرية، غير أن الجزائر تشخص المسألة كما أسلفنا أنها قضية تصفية استعمار وأن حلها يكون في إطار القانون الدولي الذي يعطي الشعب الصحراوي الحق في التعبير عن رأيه وتقرير مصيره وأن النزاع هو بين البوليساريو من جهة وموريتانيا والمغرب من جهة أخرى[3].

وبقيت الجزائر تطالب بتطبيق قرارات الأمم المتحدة وإجراء إستفتاء حر ونزيه للشعب الصحراوي مستعملة ثقلها الدبلوماسي قاريا ودوليا، وهو ما فتح الباب بتوتر خطير في العلاقات الجزائرية المغربية، خصوصا بعد أن دعمت الجزائر وبصورة علنية جبهة

---

(1) – عبد الله منقلاتي ، تواتي دحمان، المرجع السابق، ص 123.

(2) – بطرس بطرس غالي، ((حرب الصحراء في المغرب العربي))، **مجلة السياسة الدولية**، العدد44، 1976م، ص ص 223- 224.

(3) – عز الدين شكري، ((ثلاث قراءات في العلاقات الجزائرية المغربية))، **مجلة الوحدة**، أسبوعية جزائرية، العدد 498، 12 أفريل 1991، ص 56.

البوليساريو ماديا ومعنويا، وفتحت حدودها لآلاف اللاجئين وإعترفت بالجمهورية الصحراوية[1].

إن الموقف الرسمي الجزائري من نزاع الصحراء الغربية يمكن تلخيصه فيما يلي:

1. التأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.
2. حق مساندة الشعوب التي تكافح من أجل تقرير مصيرها ومن بينها الشعب الصحراوي.
3. إحترام الحدود الموروثة عن الإستعمار والتشبث بوحدتها الترابية.
4. النزاع الصحراوي هو مشكل تصفية إستعمار يجب أن يسوى وفقا لقرارات منظمة الأمم المتحدة ولوائح منظمة الوحدة الافريقية[2].
5. الجزائر ليس طرفا في نزاع الصحراء الغربية ومختلف قرارات الأمم المتحدة تبين بوضوح طرفي وهما: " المغرب والبوليساريو".
6. الجزائر تسعى لإقامة علاقات أخوية وحوار دائم مع المغرب، ولا تقبل أي وساطة في علاقتها مع المغرب[3].

إن هذا الموقف الواضح للجزائر الداعم لجبهة البوليساريو والقاضي بضرورة إجراء إستفتاء تقرير المصير قوبل برفض شديد من طرف المغرب، وساقت هذه الأخيرة عدة إتهامات للجزائر، وحشدت وسائل إعلامها ودبلوماسيتها للتأكيد بأن النزاع هو مغربي جزائري محض، فإعتبرت المغرب بأن:

---

(1) – عمر صدوق، المرجع السابق، ص 201.

(2) – ابن عامر تونسي، المرجع السابق، ص 269.

(3) – Monica Gangas,(( El Curfliccto del Sahara occidental)), **Rev- electron**, géogr austral, Ano3, N°1 enero- mayo 20 M, p 04.

1. الجزائر تريد إقتطاع قطعة من الصحراء الغربية لصالحها وفتح طريق بري نحو المحيط الأطلسي لتسهيل تمرير مواردها الطاقوية خصوصا مادة الحديد الموجودة في غار جبيلات بالقرب من الحدود الصحراوية.
2. طبيعة النظام المغربي هو الذي يقلق النظام الجزائري.
3. الجزائر تريد إشغال المغرب عن مطالبتها بمنطقة تندوف.
4. الجزائر تريد احتكار الزعامة في المغرب العربي، من خلال إضعافها للمغرب.
5. الجزائر تريد دولة ضعيفة على حدودها، تسيرها كيفما تشاء وتنهب ثرواتها مستقبلا وتوجهها ضد المغرب[1].
6. البوليساريو مرتزقة وهي صنيعة جزائرية خاصة من طرف الرئيس هواري بومدين والعسكر لا غير[2].

إن اتهام المغرب للجزائر بأنها تريد إقتطاع قطعة من الصحراء الغربية من أجل المنفذ على المحيط هو إتهام يفتقد إلى الكثير من المصداقية، فالجزائر لم تطالب يوما بذلك، بل عكس ذلك كانت هناك عدة إقتراحات في فترة السبعينيات من قبل العديد من الشخصيات والدول تدعو فيها الجزائر لضم جزء من الصحراء لإقليمها ومن بينها:

1. سؤال الملك المغربي الحسن الثاني للرئيس الجزائري هواري بومدين: "هل تطلب قطعة من هذه الصحراء؟"، فرد عليه الرئيس هواري بومدين بأن ذلك غير وارد.
2. قبل تقسيم الصحراء بين المغرب وموريتانيا أبدى الرئيس الموريتاني المختار ولد دادة رفضه لأن تكون له حدود مباشرة مع المغرب بعد أن يتم تقسيم الصحراء وذلك لتخوفه من إعادة إحياء المغرب لمطالبها التاريخية وإقتراح منطقة ثالثة للجزائر تكون حاجزا بينهما، ورغم أن الموقف العربي مال أيضا لهذا المقترح، إلا أن الجزائر

---

[1] – بوزيد عمر، ((نزاع الصحراء المغربية (أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري)))، **مجلة العصر الالكترونية**، 18 سبتمبر 2004، ص 02.

[2] – بوزيد عمر، المرجع نفسه، ص 03.

رفضته، وبقيت متمسكة بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وضرورة إجراء استفتاء حر وعادل في المنطقة[1].

3. في سنة 1967 م يعلم الرئيس هواري بومدين مجلس الثورة الذي يترأسه، بإتصال الجنرال ديغول به بخصوص الصحراء الغربية يطلب فيه من الجزائر ويعرض عليها تقاسمها مع المغرب للأراضي الصحراوية في سعي منه لتجنيب موريتانيا أن يكون لها حدود مع المغرب الذي يدعي تبعيتها له ويطمح في ضمها إليه في إطار ما يصفه بـ" المغرب الكبير"، وهو العرض الذي رفضه مجلس الثورة معلنا تمسكه بالشرعية الدولية[2].

بهذا يتأكد أن الجزائر كان باستطاعتها تحقيق هذا الهدف بأبسط السبل، والمغرب لم يكن ليرفض أي عرض مماثل، وهو الذي قبل تقسيم ومنح ثلث الصحراء الغربية لموريتانيا، فاكتفت الجزائر بموقفها "لا شبر زيادة ولا شبر تنازل"، وبالنسبة لمحاولة الجزائر إلهاء المغرب عن مطالبتها بمنطقة تندوف جنوب غرب الجزائر فهي إخفاء للمغرب لا للجزائر، حيث يعتبر الأمر محسوما بالنسبة للدولة الجزائرية، فقد حدث وأن طالبت المغرب بالإقليم في سنة 1963م فيما يعرف بحرب الرمال[3]، ولم تنجح في ذلك، ووقعت على معاهدة ترسيم الحدود في الجزائر 15 جوان 1972م معترفة بجزائرية الإقليم، وبالرغم من عدم مصادقة المغرب عليها إلى الآن قصد المساومة والضغط على الجزائر فإن أي مطالب مغربية مجددا من هذا القبيل تعتبر في نظر القانون الدولي عدوانا على دولة ذات سيادة[4].

---

(1) – محمد عمرون، المرجع السابق، ص 81.

(2) – ابن عامر تونسي، المرجع السابق، ص ص 268- 269.

(3) – Mohammed Zakaria Aleouddahab, Op- Cit, p 26.

(4) – عمرو هاشم، ((ميزان القوى في المغرب العربي 1987- 1983م))، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 89، مصر، جويلية 1987، ص 193.

أما ما يتعلق ببحث الجزائر عن زعامة المغرب العربي فهو حق أي دولة تملك من الإمكانيات ما تملكه الجزائر إقتصاديا وإستراتيجيا، إلا أنه يجب التذكير هنا بأن المغرب ومنذ إستقلال الجزائر أصابه الخوف من كل ما هو جزائري وهي ترى في هذه الدولة الناشئة أنها تحتل مكانا في محافل دول العالم الثالث فقررت بعد عام من الإستقلال خوض حرب الرمال لإسترجاع إقليم تندوف، ثم أبعدت الجزائر من التنسيق في حل مشكل الصحراء بعد عقد إتفاقية مدريد الثلاثية 1975م لتقرر فرض التأشيرة على الجزائريين عام 1995م في ظرف كانت تعرف فيه الجزائر حصارا دوليا غير معلن نتيجة الظروف السياسية الصعبة التي كانت تمر بها[1].

أما كون الجزائر تريد دولة صغيرة على حدودها، تسيرها كيفما تشاء وتستغل ثرواتها مستقبلا وتوجهها ضد المغرب، فيمكن أن نقول بأن الجزائر تملك سبع دول على حدودها، معظمها دول ضعيفة (النيجر، مالي، التشاد، موريتانيا)، ولم يحدث وأن إتهمت هذه الدول الجزائر بمحاولة السيطرة عليها أو التدخل في شؤونها وتوجيه سياستها، كما أن التاريخ يؤكد بأن الجزائر التي دافعت على موريتانيا من أجل إعتراف المغرب بها، تحالفت مع المغرب من أجل إقتسام الصحراء متبنين معا – المغرب وموريتانيا – القول الشهير: "في السياسة لا صديق ولا عدو دائم بل المصالح دائمة"[2].

وإدعاء المغرب بأن جبهة البوليساريو جماعة مرتزقة وهي من صنيع الجزائر في عهد الرئيس هواري بومدين، وتبناها العسكر لا غير، حيث أن هذا الإتهام سوقت له المغرب كثيرا معتبرة أن النزاع جزائري – مغربي، والحقيقة ومن خلال هذا البحث يتبين بأن الجزائر لم يكن لها أي دخل في تكوين الجبهة، وأن ليبيا هي أول من دعمتها بالمال والسلاح، ثم كيف تستطيع آلة – البوليساريو – في يد دولة – الجزائر – أن تحشد كل هذا الدعم الدولي حيث أن

---

(1) – عتيقة نصيب، المرجع السابق، ص 92.

(2) – ابن عامر تونسي، المرجع السابق، ص 270.

78 دولة تعترف بالجمهورية الصحراوية[1]، وتستطيع هذه الآلة أن تستمر لمدة تقارب الأربعين سنة وتخوض المعارك والمفاوضات، فإن كانت صنيعة الرئيس بومدين فإنه مات ولم تمت معه الجبهة كما اعتقد المغرب[2].

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية هو سلوك سياسي إتخذته الجزائر وفق محددات معينة أهمها مبادئ الثورة التحريرية الجزائرية التي حكمت السياسة الخارجية الجزائرية منذ الإستقلال والقاضي بمساندة الشعوب في تقرير مصيرها، وهو موقف في نفس الوقت يحقق لها شيئا من المصالح الحيوية في المنطقة، إلا أن المتمعن في حجم المصالح يدرك بأن الجزائر كان بإستطاعتها تحقيق الكثير منها لو سايرت المغرب في مواقفها، وإستمر موقفها الثابت والذي مازالت متمسكة به إلى حد الآن.

### 4. تـــــــــونس:

إلتزمت دولة تونس بعد الإستقلال الحياد منذ بداية القضية الصحراوية وحافظت عليه، وحسب السيد الطاهر بلخوجة وزير الداخلية التونسي الأسبق يؤكد أن: "الرئيس التونسي الراحل الحبيب بورقيبة كان يعتبر مشكل الصحراء الغربية قضية مصطنعة، ويرجع ذلك إلى أن الجزائر كانت تسعى دائما إلى فرض وجود تلك الرقعة وتدعيمها ككيان"[3]، بعد تأسيس جبهة البوليساريو وإحتضانها فوق التراب الجزائري وأضاف أن النشاط الجزائري أصبح من يومها "حثيثا للتعريف بتلك المنظمة والإعتراف بذلك الهيكل السياسي المفتعل"، مسجلا أن المغرب " كان ولا يزال يعمل على التصدي إلى تلك المستجدات، على إعتبار أن المغرب

---

[1] – انظر الملحق رقم: (06)، ص 136.

[2] – مونية رحيمي، المرجع السابق، ص 04.

[3] – زينة العزابي، المرجع السابق، ص 05.

على قناعة تامة بأن المنطقة الصحراوية تابعة للمملكة المغربية قبل مجيء الإستعمار الإسباني، وهي منطقة كان يسكنها عدد ضئيل من السكان وإنها فعلا مشكلة مصطنعة[1].

وعندما كان الرئيس التونسي زين العابدين بن علي في فترة السبعينيات في الرباط، حيث كان ملحقا عسكريا لسفارة بلاده هناك، وبعد تطورات دولية متلاحقة أدت إلى انسحاب إسبانيا من الصحراء واستعادتها من طرف المغرب بناء على إتفاقية مدريد 1975 م ثم تنظيم المسيرة الخضراء، وأن المغرب وبهدف كسر الحصار الجزائري لها سعت إلى إقامة تحالفات مع دول مغاربية أخرى، خاصة تونس وليبيا، فتمكنت الرباط من إجتذاب تونس إليها، وضمنت حيادها بخصوص ملف الصحراء. حياد لم يستمر إلا بضع سنوات، حيث سرعان ما إنحازت تونس بورقيبة إلى الجزائر مع بداية الثمانينات وتوج ذلك التقارب بتوقيع إتفاقية الأخوة والتضامن عام 1983م، انضمت إليها موريتانيا عام 1984م، وردا على هذا التحالف التونسي والجزائري والموريتاني عام 1983م تم توقيع إتفاقية وجدة يوم 13 أوت 1984م بين الملك الحسن الثاني والعقيد معمر القذافي، والقاضية بإقامة إتحاد مع ليبيا في وقت كانت فيه هذه الأخيرة تعيش عزلة دولية وإفريقية خانقة.

لكن بوصول الرئيس زين العابدين بن علي إلى قمة الدولة التونسية، أعاد المنطقة إلى توازنها، وأصبح دور حاكم قرطاج حاسما في الحفاظ على هذا الوضع، والذي توج بتوقيع اتفاقية اتحاد المغرب العربي، حيث لعب الرئيس التونسي دورا كبيرا للتقريب بين الحسن الثاني وكل من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد والعقيد معمر القذافي[2].

ومنذ ذلك الحين حافظت تونس على موقف الحياد تجاه هذه القضية.

---

(1) – بدون كاتب، ((لحبيب بورقيبة كان يعتبر مشكل الصحراء قضية مصطنعة (شهادة الطاهر بلخوجة)) ، **جريدة الشروق الالكترونية** ، موقع المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، تونس، 21 أفريل 2008، ص 02.

(2) – نقلا عن: "قصة بن علي مع المغرب"، **مجلة سيتي ناظور المغربية الالكترونية**، المغرب، www.natorcity.com ، 02 جوان 2014م، ص 02.

## ثانيا: المواقف الدولية وتطورها

### 1. إسبـــــانيـــا:

لقد عرف الموقف الإسباني عدة تغيرات وتقلبات حيال النزاع الصحراوي، فمن اعتباره إقليما إسبانيا حينما كان المستعمر للأرض إلى تمهيدها لإقتسام الأرض بين المغرب وموريتانيا عن طريق إتفاقية مدريد، فإن السياسة الإسبانية كانت خاضعة لمصالحها في المنطقة وللظروف والمستجدات سواء الداخلية أو الخارجية منها. فبعد إنحيازها للمغرب وموريتانيا وقبول تقسيم الصحراء بينهما، مع تجاهل جبهة البوليساريو، فإن نظرة وموقف إسبانيا اتجاه القضية شهد تطورا كبيرا وهذا ابتداء من صيف 1978م، نتيجة الرأي العام الإسباني بما فيه أحزاب اليسار التي كانت متعاطفة مع القضية الصحراوية والحرب التي تقودها البوليساريو[1].

بالإضافة إلى ضغط الجزائر على الحكومة الإسبانية لإعادة النظر في سياستها بالمنطقة وذلك بدعمها حركة إستقلال جزر الكناري (Le MPAIA)، وتطور المبادلات التجارية بين إسبانيا والجزائر، ضف إلى ذلك الصيادون الكناريون لم يكونوا في مأمن على طول سواحل الصحراء حيث في الغالب يتم إحتجازهم من طرف جبهة البوليساريو، وكذا تغير النظام الموريتاني وإنسحابها من الصراع الدائر في الإقليم[2].

وخلال المؤتمر الرابع للبوليساريو نهاية شهر سبتمبر 1978م والذي حضره خافيير روبيراز (Javier Ruperaz) سكرتير العلاقات الخارجية الإسبانية، وكان هدفه من الحضور هو تحرير ثمانية صيادين إسبانيين تم إحتجازهم في 20 أفريل 1978 م من طرف البوليساريو، وأيضا سلامة الصيد على طول السواحل الصحراوية[3].

---

[1] – قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 44.

[2] – موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص 30.

[3]– محمد عمرون، المرجع السابق، ص 86.

وفي 01 أكتوبر 1978م أعلنت البوليساريو عن تحرير الصيادين الإسبان الثمانية، ونتيجة لهذا فقد تم صدور بيان مشترك موقع من طرف خافيير روبيراز بإسم حزبه وليس بإسم حكومته يعترف فيه بجبهة البوليساريو كممثل وحيد وشرعي للشعب الصحراوي.

وفي 30 أفريل 1979م قام الوزير الأول الإسباني أدولفو سواراز ( Adolfo Suarez) للجزائر، حيث ذكر هذا الأخير بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، حيث جاء في البيان المشترك بأن: "تصفية الإستعمار في الصحراء الغربية تعرف تأخرا كبيرا، وهذا المشكل يحتاج إلى حل سلمي سريع"[1].

وبعد إتفاق الجزائر بين البوليساريو وموريتانيا في 05 أوت 1979م أعلنت إسبانيا عن طريق وزير خارجيتها مارسلينو أوريغا (Marcelino Ouriga) عن ترحيبها بالإتفاق، كما رفضت إلحاق الإقليم الذي إنسحبت منه موريتانيا بالمغرب، ودعت إلى إجراء استفتاء للصحراويين يمكنهم من تقرير مصيرهم بأنفسهم، ليظهر تطور الموقف الإسباني من القضية الصحراوية بإعتراف الحكومة الإسبانية بجبهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي، ونتيجة لذلك تعلن الحكومة الإسبانية بأن إتفاقية مدريد التي قسمت الصحراء بين المغرب وموريتانيا سلمت إدارة الإقليم ولم تسلم السيادة عليه، وتعتبر إسبانيا حضور المغرب في الصحراء هو مهمة إدارية فقط حتى إجراء إستفتاء تقرير المصير[2].

إن هذا التغير الواضح والتطور لسياسة إسبانيا في المنطقة أقلق المغرب كثيرا، حيث احتجت أولا على حضور خافيير روبيراز في مؤتمر جبهة البوليساريو وعلى تصريحات وزير خارجيتها عقب إتفاق الجزائر، وهذا ما أدى إلى توتر العلاقات بين المغرب وإسبانيا، وهنا رأت إسبانيا بأنه ليس من مصلحتها توتير العلاقات مع المغرب[3]، ويرجع ذلك لسببين

---

[1] – محمد عمرون، المرجع السابق، ص 86.

[2] – علي الشامي، المرجع السابق، ص 192.

[3] – نبيه الأصفهاني، المرجع السابق، ص 150.

مهمين: أولهما الصيد على طول السواحل المغربية والصحراوية، حيث أن إسبانيا بأمس الحاجة إليه، وثانيهما وضع مدينتي سبتة ومليلة المحتلتين من طرف إسبانيا[1].

هذان السببان كانا وسيلة ضغط للمغرب على إسبانيا حتى لا تدعم جبهة البوليساريو، حيث رفض المغرب تجديد اتفاقيات الصيد[2]، وإعلان الوزير المغربي للخارجية "محمد بوستة" عن تمسك بلاده بالمدينتين، حيث أصبح موضوع المدينتين ورقة ضغط على إسبانيا وتوتر بين البلدين[3].

ومن خلال ما سبق، يتضح لنا أن موقف إسبانيا تجاه القضية الصحراوية وإن كان قد تطور منذ اتفاقية مدريد الثلاثية نحو الحياد، من خلال عودة علاقاتها الطبيعية مع الجزائر واعترافها بجبهة البوليساريو خاصة من أجل أمن صياديها، إلا أن إسبانيا في نفس الوقت كانت مجبرة على مسايرة المغرب حتى لا يحيي هذا الأخير مطالبته بمدينتي "سبتة ومليلية"[4]، والاحتفاظ بإمكانية الصيد على طول السواحل المغربية، فتاريخيا إسبانيا هي مسؤولة عن الشعب الصحراوي الذي كانت تحتله وغادرته دون أن تجري استفتاء تقرير المصير، وبقيت ترى في المغرب حليفا لا يستهان به، فانقسمت إسبانيا بين رأي عام إسباني تمثله المنظمات غير الحكومية وشبه الحكومية مرتبطة بصلات مع الشعب الصحراوي في مخيمات تندوف، وتقدم له الدعم المادي وتسوقه على مستوى المنظمات الأوروبية لدعم نضاله وقضيته، وحكومة في موقفها المعلن المنحاز إلى المغرب لكنها تنادي بتطبيق قرارات الأمم المتحدة بخصوص النزاع.

---

(1) – نبيه الأصفهاني، المرجع السابق، ص 151 .

(2) – المرجع نفسه، ص 151.

(3) – محمد عمرون، المرجع السابق، ص 87.

(4) – مصطفى الكتاب، محمد بادي، المرجع السابق، ص 93.

## 2. الولايات المتحدة الأمريكية:

عرفت مواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من القضية الصحراوية حالات متباينة من المد والجزر ترتبط بالمراحل التاريخية التي عرفتها السياسات الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا وتأثرها بحالة الإرتهان المغربي للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية وعلى الأخص منها ما هو مرتبط بالصراع العربي – الاسرائيلي.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد ضم المغرب للصحراء الغربية وذلك يعود للعلاقات التقليدية القوية بين المغرب وأمريكا والتي تعود إلى سنة 1787م تاريخ توقيع إتفاقية الصداقة بينهما ووجود القواعد العسكرية الأمريكية في جزر الكناري وإسبانيا والمغرب في تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في منطقتي الشرق الأوسط وإفريقيا[1].

في أواخر 1974م صرح "هنري كيسنجر" (Henry Kissinger) لصحيفة المصور البيروتية أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تقبل بقيام دولة في الصحراء الغربية تكون حليفا لأعداء أمريكا وبناءً على شهادات السفير المغربي في واشنطن عبد الهادي بوطالب فإن المخابرات الأمريكية قد أشرفت بصورة تفصيلية على خطة "المسيرة الخضراء" وأعطت المغرب كل التسهيلات لتنفيذها من خلال حشد الدعم السياسي والمخابراتي إلى تسليح وعسكرة غير مسبوقة نقلت المغرب إلى مستوى الدولة الأولى في إفريقيا على قائمة الدول الحليفة التي تتلقى مساعدات عسكرية أمريكية خلال فترة إدارة الرئيس رونالد ريغان (Ronald Reagan)[2].

---

[1] – بوقارة حسين، ((السياسة الخارجية في منطقة المغرب العربي مع التركيز على النزاع في الصحراء الغربية))، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، (مجلة فصلية)، ع02، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002/ 2003، ص 131.

[2] – فرج ناصر الحرياطي، المرجع السابق، ص 28.



غير أن إنتهاء الحرب الباردة وزوال ما صاحبها من إستقطاب عميق أدى إلى تغير ملموس في الموقف الأمريكي من القضية الصحراوية لتتخذ على إثره الحكومات الأمريكية مواقف متوازنة من خلال دعمها لجهود الأمم المتحدة لحل النزاع الصحراوي– المغربي[1]، وخاصة بعد إطلاع الإدارات الأمريكية على جوهر النزاع من خلال تولي مسؤولين أمريكيين لملفات هذه القضية كالسفير الأمريكي الأسبق لدى غينيا الإستوائية "فرانك رودي" ( Frank Rody) الذي عمل نائبا لرئيس لجنة تحديد الهوية ثم إستقال من المينورسو (Minorso) إحتجاجا على تلاعبات الطرف المغربي وعراقيله كما صرح أمام لجنة الشؤون الخارجية بالكونغرس الأمريكي. وكذلك السيد "جيمس بيكر" (James Baker) الذي إلتقى بالرئيس الصحراوي على هامش إحتفالات الإعلان عن إستقلال ناميبيا حين كان وزير للخارجية في إدارة الرئيس جورج بوش الأب ثم شغل لاحقا منصب المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية طوال سبع سنوات عرف خلالها وعن كثب تفاصيل الملف وخباياه، وإنتهت بإستقالته من منصبه بعد تراجع الطرف المغربي عن كل تعهداته والتزاماته التي قطعها للأمم المتحدة وخاصة تخليه عن إتفاقية "هيوستن" التي إنجزت تحت الإشراف المباشر للسيد "جيمس بيكر"، فضلا عن تهرب المغرب من تنفيذ مخطط السلام الأممي في صوره المتعددة[2].

ولقد حاولت المغرب البرهنة لأمريكا بتميز علاقاتها معه في كثير من المرات، ففي جوان 1986م اقترح الملك الراحل "الحسن الثاني" إقامة مغرب عربي دون ليبيا نظرا لعلاقة هذه الأخيرة المتوترة مع الولايات المتحدة الأمريكية، كما إجتمع في جويلية من ذات السنة

---

[1] – عبد الهادي الجواد، ((الموقف الأمريكي من القضية الصحراوية والدور اليهودي – الاسرائيلي))، **مجلة عربناالإلكترونية**، موريتانيا، سبتمبر 2007، ص 02.

[2] – كارلوس ميغال رويث، المرجع السابق، ص 05.

مع "شمعون بيريز" الوزير الأول الإسرائيلي بمنطقة إفران المغربية، كما شاركت سنة 1991م بقوات إلى جانب القوات الأمريكية في حرب الخليج الثانية[1].

وبناءً عليه ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر قضية الصحراء الغربية قضية تصفية إستعمار ينبغي أن تجد حلها من خلال تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي هذا السياق يأتي رفض الولايات المتحدة الإعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، وهو الموقف المعبر عنه من خلال إستثناء أراضي الصحراء الغربية من إتفاقية التجارة الحرة بين المغرب والولايات المتحدة الأمريكية، وإعتبار مشروع الحكم الذاتي المقدم من الرباط موضوع المفاوضات التي تشرف عليه الأمم المتحدة بين المغرب وجبهة البوليساريو وتجاهل الخطة التي قدمها الطرف الصحراوي، غير أن الإدارة الأمريكية نفسها كانت قد أيدت مقترح جيمس بيكر الثاني الذي نص على منح الصحراء الغربية حكما ذاتيا لمدة خمس سنوات يعقبه إستفتاء لتقرير المصير[2]، وهو المقترح الذي قوبل بالرفض من الطرف المغربي، والسؤال الذي يطرح نفسه حتما هو ما سر تغير، بل انقلاب الموقف الأمريكي من داعم لتقرير المصير إلى مناصر للأطروحة المغربية؟ التي تتبني على إنتهاك مبادئ الشرعية الدولية من خلال محاولتها مصادرة حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير.

### 3. فــــرنســـــا:

إن دور فرنسا في القضية الصحراوية تأخذه من علاقاتها التقليدية بالمنطقة، حيث أن الدول الثلاث ذات الصلة كانت مستعمرة من طرفها، كما أنها إحتفظت بعلاقات جيدة معها وهي تخفي ميلها الظاهر للمغرب، وتساهم التغيرات السياسية في الحكم الفرنسي من

---

(1) – ابن خليل أبو الرشتة، ((قضية الصحراء الغربية))، **مجلة المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية**، 06 ماي 2014م، ص 02.

(2) – محمد عمرون، المرجع السابق، ص 89.

اليمين إلى اليسار في التردد الحاصل في الموقف من نزاع الصحراء الغربية، وقد حاولت فرنسا إظهار حيادها من القضية من خلال إيقاف تدخلاتها العسكرية في المنطقة وإعترافها بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[1]، إلا أنها بقيت تتجاهل جبهة البوليساريو ومقتنعة بالطرح المغربي، وذلك أن فرنسا ترفض إنشاء دولة جديدة قليلة السكان في منطقة تعتبرها منطقة نفوذ خالصة لها، كما أنها تعتبر طرفا النزاع هما المغرب والجزائر، وتعتبر أحزاب اليمين شخصياتها "جاك شيراك" (Jacques Chirac) و "ميشال دوبري" ( Michel Debré) من أهم الشخصيات المؤيدة لهذه الفكرة على العكس فإن أحزاب اليسار خصوصا الحزب الاشتراكي والحزب الشيوعي اللذان يصران على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[2].

أدركت فرنسا أن فرصتها في تمديد مصالحها بالمنطقة تكمن في التوصل إلى حل لقضية الصحراء يقنع به المغرب والجزائر باعتبارهما جوهر الخلاف بينهما، وقد دعمت حل الحكم الذاتي الموسع للصحراويين كحل مرحلي يمكن الصحراويين فيما بعد من التفاهم مع المغرب سياسيا، وقد يتخذ شكل كنفدرالية أو اتحاد، وقد ظل غرض فرنسا هو إغلاق الباب على أمريكا لعدم نفاذها إلى شمال افريقيا و إلى جنوب الصحراء، لاسيما بعد أن إعتبرت هذه الأخيرة بؤرة يمكن أن يتجذر فيها الإرهاب[3].

### 4. موقف الاتحاد السوفياتي سابقا:

لقد نجح الإتحاد السوفياتي سابقا أثناء الحرب الباردة في الحفاظ على نوع من التوازن في علاقاته مع دول المغرب العربي، فمن جهة إعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وساند بذلك المواقف الجزائرية، ومن جهة أخرى حافظ على علاقاته مع

---

(1) – أحمد سيد أحمد، ((مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات))، **مجلةالسياسة الدولية للأهرام الرقمي**، مصر، 01 أكتوبر 2002، ص 03.

(2) – الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان وتحرير الشعوب، المرجع السابق، ص ص 74- 75.

(3) – مجدي علي عبيد، ((صراع الصحراء الغربية))، **مجلة السياسة الدولية**، العدد95، مصر، 1989، ص 130.

المغرب خصوصا في المجال الإقتصادي، حيث أبرم الطرفان إتفاقية مارس 1978م لإستيراد الفوسفات، حيث إعتبرت هذه الاتفاقية بمثابة إتفاقية القرن[1]، ومن أهمها بين البلدين، حيث عرف المغرب كيف يحافظ على علاقات حسنة مع القطب السوفياتي الشرقي في نفس الوقت كان يحافظ أيضا على علاقاته الحسنة مع القطب الغربي الأمريكي.

لذا فإن الإتحاد السوفياتي سابقا والكتلة الشرقية عامة، بقي محايدا أما حيازة المغرب لإقليم الصحراء الغربية، حيث قام الأمين العام السابق للحزب الشيوعي المغربي وحليف الملك "الحسن الثاني" علي يعتة بجولة في أوروبا الشرقية الهدف منها منع أية معارضة محتملة قد تصدر من تلك البلدان، وقد حقق ذلك بالفعل حيث أن بلدان حلف وارسو امتنعت عن التصويت الذي جرى في ديسمبر 1975م حول قضية الصحراء الغربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة[2].

إن سياسات القوى الدولية ترى في المغرب العربي خزانا نفطيا (الجزائر) وموقعا إستراتيجيا (المغرب)، فضلا عن كونها سوقا للسلاح بإمتياز، وأن قضية الصحراء كانت توجد في قلب صراع دولي بإعتبار دورها في تعميق تبعية الدول المغاربية، وأنها أصبحت أداة لإشغالها وإبعادها عن المشرق العربي، خصوصا وأن المغرب والجزائر سبق وأن عبّرا عن إنشغالهما الكبير بالقضايا العربية والإسلامية والأكثر دلالة على ذلك هو إستمرار هذه الوضعية رغم إنتهاء الحرب البادرة، فإطالة الأزمة في المنطقة، وإدامة مشكلة الصحراء تعتبر آلية ناجعة لإطالة عمر المصالح الأجنبية في المغرب العربي خصوصا والقارة الإفريقية عموما.

---

[1] – كارلوس ميغيل رويث، المرجع السابق، ص 03.

[2] – مجدي علي عبيد، المرجع السابق، ص 130.

# الفصل الرابع:

# مواقف وقرارات الهيئات الدولية

## أولا:مواقف الهيئات الدولية الحكومية

## ثانيا:مواقف الهيئات الدولية غير الحكومية

**الفصل الرابع: مواقف وقرارات الهيئات الدولية وتطورها**

لعل أهم تطورات القانون الدولي في القرن الحالي تتمثل في ظهور المنظمات الدولية والإقليمية في شكل بارز ولأهداف شاملة، مثل حفظ السلام والأمن الدوليين، ووضع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مجال التطبيق، وذلك بالعمل على منع الأسباب التي تهدد الاستقرار وإزالتها، والقضية الصحراوية من القضايا التي لا تزال مطروحة أمام الهيئة الدولية خصوصا، وذلك منذ الستينيات كما سنتعرف على ذلك لاحقا.

**أولا: مواقف الهيئات الدولية الحكومية:**

**1. هيئة الأمم المتحدة:**

ظلت قضية الصحراء الغربية معروضة على الأمم المتحدة منذ سنة 1963م، بإعتبارها قضية تصفية إستعمار منذ أن سجلت الصحراء الغربية ضمن الأقاليم غير المستقلة المعروضة على لجنة الأمم المتحدة لتصفية الإستعمار، وفي 16 أكتوبر 1964م أصدرت هذه اللجنة اللائحة الشهيرة 1514، حيث دعت فيها إسبانيا البلد المسير (المستعمر) للإقليم "إلى إتخاذ الخطوات اللازمة دون إبطاء لتمكين إقليم الصحراء الغربية من الإستقلال الكامل وغير المشروط"[1].

وعليه فإن بداية دخول القضية الصحراوية صاحبه وضع دولي متميز بتنامي حضور حركات التحرر في نقاط عديدة من العالم، كما أن حصول العديد من المناطق التي كانت تحت وطأة الإحتلال على الإستقلال، فقد كان عاملا مساعدا في دعم المنظمة للقضية الصحراوية[2].

---

[1] – إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 89.

[2] – علي الشامي، المرجع السابق، ص 341.

وفي السنوات اللاحقة ظلت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دوراتها السنوية توجه نداءات مماثلة للحكومة الإسبانية تحثها على تنفيذ التزاماتها بتمكين الشعب الصحراوي من تقرير مصيره ونيل إستقلاله من خلال إستكمال عملية تصفية الإستعمار في المنطقة[1].

وعندما أثار المغرب معركة دبلوماسية مطالبا بإنسحاب إسبانيا من الصحراء، وصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2072 بتاريخ 16 ديسمبر 1965م يدعو إسبانيا إلى وضع حد نهائي لسيطرتها الإستعمارية على الصحراء، وفي القرار رقم 2229 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 20 ديسمبر 1966م أكدت الحق الثابت لشعب الصحراء في تقرير مصيره، وجاء قرار الجمعية العامة رقم 2354 بتاريخ 19 ديسمبر 1967م مطالبا بإجراء إستفتاء في الصحراء الغربية[2].

وجاءت القرارات اللاحقة بتاريخ 18 ديسمبر 1968م، و 16 ديسمبر 1969م، و 14 ديسمبر 1973م، و 13 ديسمبر 1974م لتؤكد قرار إجراء الاستفتاء في الصحراء لتقرير المصير[3].

وأما تعقد الوضع السياسي المتسارع في منطقة شمال غرب إفريقيا الناتج عن الأطماع المغربية- الموريتانية في الصحراء الغربية التي كانت في ذلك الوقت حلبة صراع بين جبهة البوليساريو والمستعمر الإسباني، أرسلت الجمعية العامة للأمم المتحدة لجنة تقصي الحقائق في الصحراء الغربية والبلدان المجاورة وإسبانيا، وضمت هذه اللجنة ممثلي كل من ساحل العاج وكوبا وإيران لدى الأمم المتحدة، وقد حلت لجنة تقصي الحقائق بالصحراء الغربية في الفترة من 12 حتى 20 ماي 1975م، وفي إسبانيا من 21 حتى 24 ماي 1975م وزارت المغرب ما بين 14 و 27 ماي، وزارت الجزائر في الفترة ما بين 28

---

(1) – أرنو سبير، المرجع السابق، ص 27.

(2) – عبد الله منقلاتي، تواتي دحمان، المرجع السابق، ص 126.

(3) – عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 268.

و 30 ماي[1]، وختمت جولتها في المنطقة بزيارة موريتانيا في الفترة من 4 حتى 9 جوان 1975م، وقدمت لجنة تقصي الحقائق تقريرها إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 15 أكتوبر 1975م، وقد جاء فيه على الخصوص: "في كل مكان وصلته البعثة كانت تقابل الجماهير المؤيدة لجبهة البوليساريو"، حيث يؤكد هذا على رغبة الصحراويين في الإستقلال، حيث أوصت بإجراء إستفتاء حر تحت الرعاية الأممية.

وفي نوفمبر 1975م، قامت لجنة تصفية الإستعمار في الأمم المتحدة، بتبني حل لمشكلة الصحراء الغربية، حيث عملت على توصيف جبهة البوليساريو ممثلة للشعب الصحراوي، وصدر القرار رقم 3734 بتاريخ 21 نوفمبر 1975م مؤكدا على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[2].

### 1.1 رأي محكمة العدل الدولية:

يعود أسباب النزاع المغربي الصحراوي إلى تعارض، أحدهماما يقدمه المغرب مدعيا حقوقا تاريخيا في الصحراء الغربية، والثاني يؤكد ويدافع عن حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والإستقلال.

تقدم المغرب بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة و إلى الحكومة الإسبانية في 23 سبتمبر 1974م لإحالة ملف الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي التي عقدت 27 جلسة علنية من 25 جوان ولغاية 30 جويلية 1975م، وأعلنت محكمة العدل الدولية رأيها الإستشاري في 16 أكتوبر 1975م[3] في ستين صفحة بعد تفكير عميق في حدود الإدعاءات والوثائق المقدمة إليها، وفيها يلي خلاصة الجواب على السؤال الأول: غداة إستعمارها من طرف إسبانيا(والذي حددته المحكمة إعتبارا من سنة 1884م)، لم تكن

(1) – قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 46.

(2) – Antoni Segura Imas, Op- Cit, p 129.

(3) – أنظر الملحق( 02)، ص 128.

الصحراء الغربية أرضا بلا سيد، لأنها كانت مأهولة بالسكان على الرغم من بداوتهم، فقد كانوا منظمين سياسيا وإجتماعيا في قبائل وتحت سلطة شيوخ أعضاء لتمثيلهم، وإسبانيا نفسها لما أقامت حمايتها تذرعت بإتفاقيات مبرمة مع الشيوخ المحليين[1].

وقبل الإجابة على السؤال الثاني: ما هي الروابط القانونية التي تربط المنطقة المذكورة والمملكة المغربية والمجموعة الموريتانية؟ فإن المحكمة حددت كروابط قانونية كل الروابط التي يمكنها أن تؤثر على السياسة التي يجب إتباعها لتصفية الإستعمار من الصحراء الغربية[2]، وحول السؤال المحدد المتعلق بالروابط مع المملكة المغربية، أوضحت المحكمة أنها تأخذ بعين الإعتبار:

1- أن المملكة المغربية تدعي وجود روابط سيادة بالصحراء الغربية نابعة من حيازة تاريخية للإقليم.
2-أنها وظفت في الحسبان الهيكلة الخاصة للدولة المغربية في تلك الحقبة التاريخية، وبعد أن فحصت الأحداث الداخلية (تعيين القادة، جباية الضرائب، المقاومة المسلحة وحملات السلاطين...) التي قدمها المغرب كإثبات لسيادته التاريخية على الصحراء الغربية، والأحداث التاريخية (معاهدات، إتفاقيات ومراسلات دبلوماسية) التي إعتبرها المغرب تأكيدا لإعتراف دولي من حكومات أخرى بتلك السيادة التاريخية[3].

توصلت المحكمة إلى أن كل ذلك لا يقدم دليلا على وجود روابط سيادة إقليمية بين المغرب والصحراء الغربية، بالرغم من وجود علاقات تبعية (روحية ودينية) بين بعض قبائل المنطقة وسلاطين المغرب[4].

---

(1)– Martine de Froberville, Op– Cit, p 50.

(2)– Khadija Mohsen– Finan, Op– Cit, p 03.

(3) – موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص 23.

(4) – قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 52.

وخلصت إلى القول بأن جميع الأدلة المادية والمعلومات المقدمة للمحكمة لا تثبت وجود أية روابط سيادة إقليمية بين أرض الصحراء الغربية من جهة، والمملكة المغربية أو المجموعة الموريتانية من جهة أخرى، وعليه فإن المحكمة لم يثبت لديها وجود روابط قانونية من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار رقم 1514 المتعلق بتصفية الإستعمار من الصحراء الغربية، وعلى الخصوص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر عن إرادة سكان المنطقة.

**2.1. قرارات الأمم المتحدة والحلول المقترحة من طرف المبعوث الأممي جيمس بيكر:**

لقد كانت قضية الصحراء الغربية من أهم القضايا التي شغلت الأمم المتحدة وصدرت بشأنها عدة قرارات أممية تحث على إيجاد حلول عادلة ترضي الطرفين، ومن هذه القرارات قرار أصدرته الجمعية العامة في 07 ديسمبر 1983م بطلب من الأمين العام اتخاذ الإجراءات اللازمة لتأمين مشاركة فعالة للأمم المتحدة في تنظيم الإستفتاء وتقديم تقرير مفصل للجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي[1].

وفي الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة، صدر القرار رقم 39/ 41 في 05 ديسمبر 1984م وخلاله أكدت ما يلي:

1- إعتبار مشكلة الصحراء الغربية قضية إنهاء إستعمار.

2- حل مشكلة الصحراء الغربية يكمن في تنفيذ القرار AHG/RES- 104- XIX، الصادر عن القمة الإفريقية التاسعة عشر.

3- تطلب من طرفي النزاع الدخول في مفاوضات مباشرة لإيقاف إطلاق النار، لتهيئة الظروف اللازمة لإجراء إستفتاء عادل لتقرير مصير شعب الصحراء الغربية، على أن ينفذ الإستفتاء تحت إشراف كل من منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة[2].

---

[1]- مصطفى الكاتب، محمد بادي، المرجع السابق، ص ص 63- 69.

[2] - نبيه الأصفهاني، المرجع السابق، ص 147.

4-تأييد الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الإفريقية، والهادفة إلى التوصل لحل عادل وحاسم لمشكلة الصحراء الغربية وفقا لقرارات كلتا المنظمتين[1].

وأكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة موقفها من القضية الصحراوية في دوراتها التالية، حيث أصدرت في الدورة الأربعين قرارها رقم 50/ 40، في 03 ديسمبر 1985م[2].

وفي نهاية عام 1986م بدأ الامين العام للأمم المتحدة مساعيه الحميدة للتوصل إلى خطة لتسوية قضية الصحراء الغربية، وإتبع الأمين العام أسلوب السرية في إيجاد حل لتسوية هذا الصراع، واتسم بما يلي:

- سرية الاتصالات، حيث تمت كل الاتصالات بين أطراف النزاع في سرية.
- الاعتماد على مشاركة وسطاء آخرين: كان منهم رئيس منظمة الوحدة الافريقية.
- بالإضافة إلى التركيز في الحصول على المعلومات حول القضية من مصادر محايدة. وفي الفترة الممتدة ما بين 1- 10 ديسمبر 1987م زارت المنطقة بعثة مشكلة من قبل الهيئة الافريقية والأمم المتحدة، وذلك بهدف دراسة وتحديد الوسائل التي يمكن من خلالها إجراء الاستفتاء، وأعلنت جبهة البوليساريو عن وقف إطلاق النار حتى تتمكن البعثة من تنفيذ مهمتها[3].

وفي 20 سبتمبر 1988م أصدر مجلس الأمن قراره رقم 621/ 1988، ومن خلاله تم تسمية ممثل خاص للصحراء الغربية من طرف الأمين العام للأمم المتحدة وهو

---

(1) – نبيه الأصفهاني، المرجع السابق، ص 147.

(2) – بوعلام بن حمودة، (( قضية الصحراء الغربية والقانون الدولي العام))، **مجلة الأصالة**، العدد31، الجزائر، 1976، ص 33.

(3) – بطرس بطرس غالي، (( قرارات الأمم المتحدة))، **مجلة السياسة الدولية**، العدد44، مصر، 1976، ص ص 226- 227.

"هيكتور غروس أشبيل"( Hictor Gross Achbil)، إعتبارا من 19 أكتوبر 1988 م، إلا أنه إستقال وخلفه السيد "جوهانس مانس" (Johans Mans)[1].

كما صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والأربعين قرارها رقم 43/ 33 في 22 نوفمبر 1988م، والذي رحبت من خلاله بالموافقة المبدئية كل من المغرب والبوليساريو في 30 أوت 1988م على الإقتراحات المقدمة من طرف كل من رئيس مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الافريقية والأمين العام للأمم المتحدة، بشأن إجراء استفتاء ومن خلاله يقرر شعب الصحراء مصيره بإشراف الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية[2].

كذلك قرار 690 الصادر في 29 أفريل 1991م والذي يتضمن المصادقة على مشروع مخطط السلام الأممي المقدم من طرف مجلس الأمن الذي يضع الترتيبات لتنظيم الإستفتاء، ليبدأ وقف إطلاق النار حيز التنفيذ العملي بين الطرفين إعتبارا من 16 سبتمبر 1991م وتنتهي بإعلان نتائج الإستفتاء في جانفي 1992م، أما العناصر الأساسية الخاصة بمخطط التسوية وهي:

1- تكون عبارتا "نعم للاستقلال" و "الإنضمام للمغرب" هما صيغتا سؤال التغيير المطروح علة المقترعين.
2- تقليص القوات المغربية في الصحراء الغربية إلى 60.350 جندي خلال 11 أسبوعا إبتداء من دخول إتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.
3- إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والسجناء وتبادل سجناء الحرب تحت إشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمرو الهلال الأحمر في أقرب الآجال.

---

(1) – محمد عمرون، المرجع السابق، ص 116.

(2) – إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 180.

4- تحديد هوية وتسجيل الناخبين، أي جميع الصحراويين المؤهلين للانتخاب في الاستفتاء والذي يشكل شرطا أساسيا لمقترح التسوية، وقد أسندت هذه المهمة للجنة تحديد الهوية "المينورسو" (Minorso) إعتمادا على الإحصاء الإسباني 1974م[1]، وأولئك الذين بلغوا سن 18 سنة فأكثر والذين يعيشون حاليا في الإقليم الصحراوي أو خارجه بصفتهم لاجئين، إلا أنها صادفت مع بداية عملها عدة عراقيل أهمها رفض المغرب لإحصاء 1974م على الرغم من قبوله في بداية الأمر، بالإضافة إلى ترحيل ما يقارب 170 ألف مغربي بحجة أنهم صحراويين والتي عرفت آنذاك بالمسيرة الخضراء[2].

وقدم الأمين العام لمجلس الأمن بداية من سنة 1993م إجراءات جديدة وهي تعتبر كبدائل لحل النزاع أولها هي مواصلة وتكثيف المباحثات بين الطرفين وفرص نجاحها ضعيفة، وثانيهما تطبيق مخطط التسوية على أساس الإقتراحات.

بقي موقف الأمم المتحدة بين المد والجزر وذلك من خلال القرارات الصادرة من طرفها حتى 27 نوفمبر 1996م طلب الأمين العام من مبعوثه الجديد "جيمس بيكر" إجراء تقييم شامل وذلك من أجل ملاحظة مدى إستعداد الأطراف لتنفيذ خطة التسوية، وقد إعتمد جيمس بيكر في إجرائه للمفاوضات مع الطرفين[3].

في مارس من 1997م يعين الأمين العام للأمم المتحدة السيد "كوفي عنان" السيد "جيمس بيكر" مبعوثا خاصا له، حيث يحدد هذا الأخير مهمته على ثلاث مستويات:

- مدى إمكانية تنفيذ خطة التسوية.
- إعادة صياغة الخطة.

---

(1)- Martine de Froberville, Op- Cit, pp 121- 125.

(2)- Ibid, p 125.

(3)- يحظية السيد حمدي، المرجع السابق، ص 203.

- صياغة بديل آخر للخطة.

في هذا الإطار سعى جيمس بيكر لتنظيم مشاورات بين الجبهتين، إضافة إلى الجزائر وموريتانيا كملاحظين رسميين، أظهرت هذه اللقاءات مدى تمسك الطرفين بخطة التسوية[1].

في 10 و 11 جوان 1997م قام جيمس بيكر بتنظيم مشاورات منفصلة بلندن مع جبهة البوليساريو والمغرب والجزائر وموريتانيا، وفي الثالث والعشرين من نفس الشهر نظمت محادثات مباشرة بين طرفي النزاع (جبهة البوليساريو والمغرب) في لشبونة تحت إشرافه، ليتم إعلام الجزائر وموريتانيا بمدى تطور المحادثات مع مشاركتها في النقاط الخاصة بهما[2].

وفي شهر أوت من نفس السنة، المحافظة السامية للاجئين تشرع في عملية تسجيل مبدئي للاجئين الصحراويين في إطار تنظيم الإستفتاء مع برمجة الإنتهاء من العملية أواخر عام 1999م، أما في شهر سبتمبر 1997م تمت الجولة الرابعة من المحادثات والتي عقدت بمدينة "هيوستن" بالولايات المتحدة الأمريكية حيث وقعت على إثرها اتفاقيات متضمنة إعادة بعث عملية تحديد الهوية والبدء في تنفيذ خطة التسوية واحتوت هذه الاتفاقيات على: تجميد نشاط القوات العسكرية وإطلاق سراح أسرى الحرب و إعادة اللاجئين الصحراويين إلى ديارهم، كذلك الإتفاق حول سلطة الأمم على الأراضي الصحراوية على إمتداد الفترة الانتقالية، ضف إلى ذلك تمديد الفترة الإنتقالية ابتداء من البدء في عملية تحديد الهوية إلى غاية التنظيم الفعلي للاستفتاء[3].

---

[1] – طاهر مسعود، المرجع السابق، ص 116.

[2] – كارلوس رويث ميغيل، ((الطريق القانوني والسياسي الطويل ج1))، **مجلة الحوار المتمدن الالكترونية**، العدد1374، 10 أكتوبر 2005، ص 12.

[3] – كارلوس لويس، ((الصحراء الغربية (الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني)))، **مجلة الحوار المتمدن الالكترونية،العدد** 1308، 05 سبتمبر 2005، ص 07.

وفي نوفمبر 1998م تم تقديم مشروع بروتوكولات من طرف الأمم المتحدة على البوليساريو تتعلق بعملية تحديد الهوية ودراسة الطعون، وهذا بحضور الجزائر وموريتانيا، وفي 1999م تنهي المحافظة السامية للاجئين عملية التسجيل التي شرع فيها عام 1997م بحيث بلغ عدد اللاجئين 107.149 نسمة، وفي ديسمبر من نفس السنة حددت بعثة الأمم المتحدة للإستفتاء في الصحراء الغربية عدد الطعون المرفوعة بـ 131 طعن[1].

وفي سنة 2000م قام جيمس بيكر بجولة في المنطقة يقرر على إثرها إجراء محادثات مباشرة بين طرفي النزاع، وقد تمت هذه المحادثات بالعاصمة البريطانية لندن بحضور كل من الجزائر وموريتانيا، وتمت الجولة الثانية في لندن في جوان من نفس السنة والثالثة بجنيف في جويلية، وفي سبتمبر تمت الجولة الرابعة بألمانيا في غياب الوفد الموريتاني، حيث صرح ممثل المغرب بأن المسألة تسير في طريق مسدود، أما ممثل البوليساريو فيؤكد تمسكه بخطة التسوية المتفق عليها من الطرفين والمعترف بها من طرف الجماعة الدولية[2].

ولقد تقدم "جيمس بيكر" في 13 جويلية 2000م بحل وسط باسم الحل الثالث الذي يتضمن أن يتم الحل على مراحل تبدا بالحكم الذاتي للصحراء، ثم بعد خمس سنوات يكون الإستفتاء على تقرير المصير، وقد تمت الموافقة عليه من طرف مجلس الأمن تحت رقم 1359 في 29 جوان 2001م، لكن المغرب قد تحفظ على القرار من البداية لكنه بعد مرور سبع سنوات خضع المغرب للضغوط الأمريكية فأعلن عام 2007م إقتراحه بإقامة حكم ذاتي موسع في الصحراء، وتم تقديم مقترحه إلى مجلس الأمن في 11 أفريل 2007م،

---

[1] – إدريس ولد القابلة، ((حل قضية الصحراء لازال بعيد أو الخوف من تدخل أمريكي بالمنطقة))، **مجلة الحوار المتمدن الالكترونية**، العدد 1770، 20/ 12/ 2006، ص 10.

[2] – إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 191.

وتبناها مجلس الأمن في 25 أفريل 2007م بقرار رقم 1754، وهكذا سميت هذه المبادرة بالمبادرة المغربية[1].

من خلال تتبعنا لموقف الأمم المتحدة حول القضية الصحراوية، خاصة في الفترة 1975- 2000م نجد بأنها لم تتوصل إلى حل هذه القضية سوى إصدار القرارات التي تؤيد تقرير المصير، ووقف إطلاق النار، لكن بعد سنة 2000م تمكن المبعوث الأممي للصحراء من تقديم عدة إقتراحات لحل هذه القضية.

### 2. موقف منظمة الوحدة الافريقية:

منذ نشأتها أكدت الدول الأعضاء رغبتها في تصفية الإستعمار، ففي مؤتمرها التأسيسي للدول الإفريقية المستقلة الذي عقد في أديس أبابا خلال الفترة 22- 25 ماي 1963م أصدر المجلس قراره ولجأ المغرب منذ 1966م إلى منظمة الوحدة الإفريقية باحثا عن دعم قاري لمطالبه في الصحراء الغربي، ولكن المنظمة كانت موافقة ومؤكدة للوائح الأممية ي ضرورة التعجيل بتصفية الإستعمار من كل الأقاليم الإفريقية، وبهذا الصدد أصدرت لائحة رقم 82 بعد إجتماع مجلس وزراء خارجية الدول المجاورة وغيرها بأديس أبابا في أكتوبر 1966م، والتي ترمي إلى التحرير الفوري بلا شروط لجميع الأقاليم المستعمرة في إفريقيا، وعلى الرغم من هذا الموقف ظل الوضع في المنطقة كما هو لا يحرك ساكنا، حتى جاء شهر جوان 1972م حيث إجتمع وزراء خارجية الدول في منظمة الوحدة الافريقية بالرباط وخرجوا بلائحة رقم 272 وهي[2]:

1- تضامن المجلس مع شعب الصحراء التي تحت السيطرة الإسبانية.

2- يلزم اسبانيا على إيجاد مناخ حر وديمقراطي يمكن سكان الصحراء من ممارسة حقهم في تقرير المصير والاستقلال في أقرب الآجال طبقا لميثاق الأمم المتحدة.

---

(1) - اسماعيل معراف، المرجع السابق، ص 192.

(2) - نبيه الأصفهاني، المرجع السابق، ص ص 149- 150.

3- يطلب من الأعضاء المهتمة مباشرة بتكثيف جهودها لدى الحكومة الإسبانية لتطبيق لائحة الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2711 وخاصة الترتيبات المتعلقة بتنظيم استفتاء في أقرب وقت ممكن[1].

4-وجاء اجتماع مجلس وزراء المنظمة مرة أخرى في ماي 1975م بأديس أبابا ليخرجوا من جديد لائحة رقم 301 التي تنص على تضامنها الكلي مع شعب الصحراء الغربية وتدعوا إسبانيا مجددا إلى إعطاء الإستقلال للشعب الصحراوي.

أكد قرار رقم 111 على مبدأ تقرير المصير، ودعا جميع الأطراف المهمة والمعنية بمشكلة الصحراء الغربية بما في ذلك شعب الصحراء الغربية أن تتعاون في سبيل إيجاد حل سلمي للنزاع من أجل السلام والعدل وحسن الجوار في المنطقة[2]، وتماشيا مع ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة، وكذلك قرار المجلس عقد دورة غير عادية على مستوى القمة، يشترك فيها شعب الصحراء الغربية، بغية إيجاد حل دائم وعادل لمشكلة الصحراء الغربية، ويلاحظ أن هذا المؤتمر أثناء عقد إتمام إسبانيا إنسحابها من الصحراء في 26 فيفري 1976م[3]، وبعد أن أعلنت جبهة البوليساريو قيام الجمهورية الصحراوية الديمقراطية، وبعد دخول القوات المغربية والموريتانية إقليم الصحراء. وفي نفس هذه الدورة أي الثالثة عشر لمؤتمر رؤساء الدول والحكومات، هددت كل من المغرب وموريتانيا بالانسحاب من أعمال القمة إذا ما وافقت على القرار الذي أصدره مجلس وزراء المنظمة، ولقد اقترحت جمهورية البنين مشروع تضمن الآتي:

1- تأييد حق شعب الصحراء في تقرير مصيره والاستقلال الوطني طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية.

---

(1) – نبيه الأصفهاني، المرجع السابق، ص 150.

(2) – موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص 21.

(3) – حاتم البطيوي، ((المغرب يتمسك بشرط عضوية الجمهورية في الاتحاد الافريقي ليعود إليه))، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 12238، 31 ماي 2012، ص 02.

2- يطلب من الأمين العام الإداري لمنظمة الوحدة الافريقية استمرار مساعيه، حتى يكون شعب الصحراء قادرا على اختيار حقوقه في تقرير مصيره مع الحرية الكاملة.

3- المساندة العادلة لشعب الصحراء للحصول على الحقوق القومية.

4- دعوة كل الأطراف بمن فيهم الجزائر، لإيجاد الحل لشعب الصحراء في نطاق منظمة الوحدة الافريقية، بما يخدم السلام والعلاقات الودية وحسن الجوار[1].

وتحصل هذا المشروع على 29 صوتا ضد صوتين، وامتناع 16 دولة، أما باقي أعضاء المنظمة فكانوا غائبين عن المؤتمر منها المغرب وموريتانيا. ومن خلال القرارات والتوصيات من طرف المنظمة في سنة 1976م يتضح أنه بالرغم من حصول الإجماع الكامل على القرارات والتوصيات فإنها كانت تتسم بعدم دقة تحديد الموقف حيال مشكلة الصحراء الغربية بشكل واضح ودقيق، حيث يتم عرض المشكلة والبحث فيها بصورة هامشية ويتم صدور القرارات بتحفظ وتعقيبا على القرارات والتوصيات التي كانت تصدرها الأمم المتحدة. إلا أن هذا الموقف بدأ يتغير منذ ظهور جبهة البوليساريو على الساحة وإعلانها الصراع المسلح، ومطالبتها باستقلال الصحراء.

وفي الفترة ما بين 18 و 22 جويلية 1978م عقدت جلسة خاصة لدراسة مشكلة الصحراء الغربية خلال الدورة الخامسة عشرة لمنظمة الوحدة الافريقية، أكد فيها المجتمعون على ضرورة تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقوقه المشروعة في الحرية والاستقلال، ولقد أكد المغرب خلال هذه الجلسة على أنه يخدم ويؤيد حركات التحرير[2]، إلا أن جبهة البوليساريو لا تمثل حركة تحرير حقيقية لأنها قد تأسست في ظروف مشكوك فيها، ونتيجة لهذا توتر الموقف بسبب وصول وفد يمثل الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ونوقشت المشكلة في جلسة مغلقة لرؤساء الدول الأعضاء، حيث تم تكوين لجنة متكونة من

---

(1) – راغب السرجاني، المرجع السابق، ص 141.

(2) – قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 48.

خمسة رؤساء دول من المنظمة، وكان يترأسها الرئيس السوداني "جعفر النميري"، وسميت بلجنة الحكماء، وبدراستها لملف القضية أعلنت القرارات التالية: إعترافها بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي وطالبت المغرب بسحب قواته من الصحراء، بالإضافة إلى تشكيل قوة إفريقية لحفظ النظام هناك إلى حين تقرير المصير[1].

وبصدور القرار 114 الصادر عن الدورة 16 في 1979م، والذي يقضي بالعمل على إعداد جو ملائم لإحلال السلام في المنطقة عن طريق وقف إطلاق النار وممارسة الشعب الصحراوي لحق تقرير المصير عن طريق الإستفتاء الذي سيمكنه من إختيار أحد الحلين التاليين: الإستقلال التام أو الإبقاء على الوضع الراهن، والدعوة لعقد إجتماع لكافة الأطراف المعنية بما في ذلك ممثل الصحراء الغربية[2].

وتم في 22 فيفري 1982م إنضمام الجمهورية الصحراوية بقيادة البوليساريو إلى منظمة الوحدة الافريقية وحضورها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الذي انعقد في أديس أبابا، وشغل مقعدا دون إخطار أعضاء المنظمة فشكل هذا أزمة داخل المؤتمر وانسحب الوفد المغربي قاعة المؤتمر احتجاجا على وفد جبهة البوليساريو، وقد علل "آدم كودجو" ( Adem Kodjo) السكرتير العام للمنظمة قرار إنضمام الصحراء الغربية للمنظمة، بأنه يدخل في إطار صلاحياته الإدارية، وأنه إتخذه بعد أن وصلت إليه إعترافات 26 دولة من دول المنظمة الخمسين بالجمهورية الصحراوية، ملمحا تعرضه لضغوط أمام غموض قرارات الرؤساء الأفارقة وما كان أمامه سوى إتخاذ هذا القرار الإداري وأيا كان الأمر[3]، أدى هذا الإنضمام إلى تفجير أخطر عملية إنقسام بين أعضائها، حيث إنسحبت الدول المؤيدة

---

[1] – ديدي ولد السالك، ((مشاريع التسوية والحلول الممكنة لقضية الصحراء الغربية))، المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية، www.cmesmr.org، 02 جوان 2014.

[2] – عبد الإله سطي، ((قصة قضية الصحراء الغربية من المسيرة الخضراء إلى خطة الاتفاق /الإطار))، **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية**، العدد 1360، 27 أكتوبر 2005، ص 04.

[3] – محمد عيسى الشرقاوي، ((أزمة منظمة الوحدة الافريقية وقضية عضوية البوليساريو))، **مجلة السياسة الدولية للأهرام الرقمي**، مصر، 01 جويلية 1982، ص ص 02- 03.

للمغرب والتي بلغ عددها 18 دولة، وهي: السنغال والكاميرون وساحل العاج وجمهورية إفريقيا الوسطى والسودان وغينيا والزائير والنيجر وتونس وجيبوتي والصومال وغامبيا وجزر القمر وموريشيوس وغينيا الإستوائية والغابون وليبيريا وفولتا العليا، معلنين عن مقاطعتهم مؤتمر القمة القادم المقرر إنعقاده بليبيا، إذ إشتركت فيه البوليساريو بل تعدت ذلك وأعلنت غينيا تعليق عضويتها في المنظمة إحتجاجا على إنضمام البوليساريو[1]، وبالمثل هددت الدول المؤيدة لإنضمام البوليساريو بأنها ستقاطع أي مؤتمر للمنظمة الإفريقية لا يشترك فيه وفد البوليساريو، ومن ثم فإن عدم إشتراك أي من مجموعتي الدول المؤيدة أو المعارضة لعضوية البوليساريو قد يعني عدم إكتمال النصاب القانوني اللازم لإنعقاد أي إجتماع وإتخاذ أي قرار ويكتمل النصاب القانوني طبقا لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بحضور ثلثي أعضاء المنظمة[2].

وهكذا لم يعد ثمة شك في أن المنظمة الإفريقية قد إنقسمت حول قضية عضوية البوليساريو إلى مجموعتين يمكن أن نطلق على المجموعة الأولى – المجموعة المعتدلة – بزعامة المغرب، وعلى المجموعة الثانية – المجموعة الثورية – بزعامة الجزائر، وقد بدأت المجموعات بالفعل تبادل الإتهامات بين بعضهما البعض، وهو الأمر الذي أدى إلى إنقسام المنظمة، فقد وصفت المجموعة الثورية المعارضين لعضوية البوليساريو بأنهم يخضعون للسيطرة الإقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأمريكية[3].

وفي 11 جوان 1983م بأديس أبابا أصدرت المنظمة اللائحة 104 والتي صاغتها كل من أثيوبيا والسنغال وموريتانيا، وتم قبولها بالإجماع، حيث شكلت هذه اللائحة القاعدة

[1] – محمد عيسى الشرقاوي، المرجع السابق، ص03.

[2] – محمد مزيان، ((مسار قضية الصحراء المغربية في الدائرة الافريقية، ج1))، **مجلة الحوار المتمدن الالكترونية**، 25 ديسمبر 2013، ص 03.

[3] – عبد الملك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 267.

التي انطلق منها مخطط السلام الأممي الافريقي[1]، وتدعو اللائحة طرفي النزاع للدخول في مفاوضات مباشرة للوصول إلى وقف إطلاق النار كشرط ضروري لتنظيم إستفتاء نزيه، وأن يكون هذا الإستفتاء تحت إشراف منظمتي الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية، ويطالب هذا القرار الأمم المتحدة بإرسال قوة حفظ سلام للإقليم قبل إجراء الاستفتاء المزمع إجراءه في ديسمبر 1983م[2].

وتم في الفترة الممتدة ما بين 20 نوفمبر 1987م و 09 ديسمبر 1987م إرسال لجنة تقنية مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة والوحدة الإفريقية برئاسة الأمين العام المساعد المكلف بالقضايا السياسية الخاصة بالأمم المتحدة وذلك من أجل الحصول على المعلومات الضرورية لتطبيق قرار وقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء[3].

وقام كل من الرئيس الزامبي "كينيث كوندار"(Kinit Kondar) رئيس منظمة الوحدة الإفريقية، و"بيريز دوكويلار" (Peris Dokwilar) الأمين العام الأممي بين طرفي النزاع، وتكاثفت هذه الجهود سنة 1988م من أجل تقريب وجهات نظر الطرفين، حيث تم إقتراح مبادرة سلام تتضمن وقف إطلاق النار وإجراء إستفتاء تقرير المصير، وسميت بإقتراح سلام، وقد قدم هذا الإقتراح خلال إجتماعات منفصلة بين طرفي النزاع وطالبوا الطرفان بالتعبير عن قبولهما لهذا المقترح قبل 01 سبتمبر 1988 م وفعلا فقد تم قبول المقترحات في 30 أوت 1988م كأساس لتسوية النزاع القائم بينهما[4].

ونتيجة لذلك تم وضع برنامج تنفيذي للمقترح يتضمن ما يلي:

---

(1) – عبد الحكيم سليمان، ((بحث في محددات بعثة المينورسو كقوة لحفظ السلام))، **مجلة دنيا الوطن الالكترونية**، 14 ديسمبر 2012، ص 01.

(2) – أسماء أمين، ((قضية الصحراء الغربية... بين المد والجزر))، **مجلة النهار الجديد الالكترونية**، www.ennaharonline.com، 03 نوفمبر 2013.

3 – إسماعيل معراف، المرجع السابق، ص ص 181– 182.

4 – المرجع نفسه، ص 182.

1- وقف إطلاق النار وتبادل أسرى الحرب.

2- تقليص عدد القوات المغربية بالإقليم.

3- مركزة قوات الطرفين.

4- تحديد الهوية وتسجيل الناخبين مع عودة اللاجئين المؤهلين للتصويت.

5- تنظيم الاستفتاء والإشراف عليه.

6- إدارة أممية مؤقتة للإقليم.

وبمصادقة مجلس الأمن على القرار 690 الذي يحمل في طياته العناصر السالفة الذكر، تكون منظمة الوحدة الافريقية قد نقلت القضية وبشكل نهائي إلى منظمة الأمم المتحدة، وتكون قد ساهمت بشكل كبير في إيجاد حل لها[1].

ومن خلال ما سبق نصل إلى أن إعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالجمهورية العربية الصحراوية سنة 1984م سببا في إنسحاب المغرب من داخل المنظمة على إعتبار أن الجمهورية الصحراوية لا تتمتع بالصفة القانونية للدولة بما فيها السيادة الكاملة على أراضيها، وهو ما يتعارض مع شروط العضوية وفي المنظمة من خلال الإتفاقية المنشأة سنة 1963م والتي تشترط في العضوية السيادة الكاملة للدولة مع أراضيها، وقد جاء إنضمامها للمنظمة بعد فرض العقيد معمر القذافي بقبول عضويتها بالرغم من عدم عضويتها في الأمم المتحدة، لهذا فإن المنظمة بقيت مصرة على حق تقرير الشعب الصحراوي لمصيره والإستقلال.

[1] _ محمد مزيان،(( قضية الصحراء الغربية في الدائرة الإفريقية.ج2 ))، **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية**، العدد 4316، 25 ديسمبر 2013، ص 04.

### 3. الجامعة العربية:

تعد مشكلة الصحراء الغربية من أعقد المشكلات التي واجهتها المنظمات الإقليمية ومنها جامعة الدول العربية، فقد اهتمت جامعة الدول العربية بقضية الصحراء باعتبارها قضية عربية.

حيث إتخذت الجامعة العديد من القرارات التي تطالب الحكومة الإسبانية بالإنسحاب من هذه الأراضي العربية، حيث بدأت تتضح خطورة هذه المشكلة عندما ساعد مجلس الجامعة العربية المغرب بدعواه في ضم موريتانيا، خلال إنعقاد المجلس في مدينة "شتورا بلبنان" عام 1960م، وبذلك لم تتمكن موريتانيا من الإنضمام إلى جامعة الدول العربية إلا عام 1973م[1].

حيث بدأ إهتمامها بالقضية أوائل السبعينيات، وإتخذت بصددها العديد من القرارات التي تطالب القوات الإسبانية بالإنسحاب من هذه الأراضي العربية دون قيد أو شرط، والتنويه بالصداقة والعلاقات التقليدية التي تربط بين الشعب الإسباني والشعب العربي.

لم تتمكن جامعة الدول العربية من السعي لإنهاء المشكلة والتعاون فيها نظرا للقيود التي يفرضها ميثاق الجامعة على وسائل وطرق تسوية النزاعات، وأصدرت الجامعة العديد من القرارات بشأن مشكلة الصحراء الغربية، صدرت من مجلس الجامعة العربية القرار رقم 3016 بتاريخ 07 أفريل 1973م بشأن العلاقات العربية الإسبانية التي تضمنت الفقرة الخامسة منه ما يلي: " أن تعمل الأمانة لإنجاز الدراسة الخاصة بالعلاقات الإسبانية ووسائل تدعيمها في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية، مع الأخذ بعين الإعتبار ما

---

[1] – عمر جاسم محمد العبيدي، ((مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الاقليمية للجامعة العربية))، **مجلة الحوار المتمدن الالكترونية**، العدد 3599، 06 جانفي 2012، ص 02.

تضمنته رسالة وزير الشؤون الخارجية للمملكة المغربية في هذا الشأن وإعادة طرح الموضوع متكاملا على المجلس لبحثه في الدورة القادمة"[1].

وتضمن تقرير الأمين العام في الدورة الستين لمجلس الجامعة سبتمبر 1973م عرض الموضوع مع المذكرة التي أعدتها الأمانة العامة عن العلاقات العربية الإسبانية.

وتلقت الأمانة العامة بتاريخ 23 مارس 1975م مذكرة من الحكومة المغربية تطلب منها طرح موضوع سبتة ومليلية والجزر الجغرافية على الجامعة في دورتها الأخيرة، وقد تم عرض الموضوع عليها وإتخذ القرار التالي:

_ التأييد المطلق للمملكة المغربية في مطالبتها بإسترجاع سبتة ومليلية والجزر الجغرافية وصخرة الحسيمة وفاليس، حيث إقتصر دور الجامعة في هذه الفترة على إصدار القرارات التي تطالب إسبانيا بالانسحاب من الأراضي العربية أي من أجل تصفية الاستعمار[2].

عندما تحولت قضية الصحراء الغربية فيما بعد إنسحاب القوات الإسبانية من الإقليم إلى نزاع إقليمي دار بين المغرب وموريتانيا من جهة وبين الجزائر من جهة أخرى؛ نزاع بعد الأمن والسلام في منطقة المغرب العربي بأسرها، إقتصر دور الجامعة على الرسالة التي قام بها أمينها العام حرصا على تصفية الجو العربي ودعم التضامن القومي[3]، لذلك سارعت الجامعة العربية لمحاصرة القضية وإيجاد حل دبلوماسي يرضي كافة أطراف القضية ، ويتلخص دور الأمين العام للجامعة العربية لتسوية النزاع في الآتي:

---

[1] – جاسم شعلان، ((مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي))، **المجلة الافريقية للعلوم السياسية**، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، الإثنين 24 سبتمبر 2012، ص 04.

[2] – محمد عمرون، المرجع السابق، ص 102.

[3] – الرحموني الغيث أمبيريك، ((وظلم ذوي القربى))، **مجلة المصير نيوز الالكترونية**، www.almasir.net، 30/ 05/ 2014.

في 27 جانفي 1976م أجرى الأمين العام للجامعة العربية إتصالات بسفراء الأطراف المعنية بالقضية، كما إتصل بوزراء خارجية الدول العربية طالبا منهم بذل الجهود العاجلة من أجل تسوية هذه القضية واستعادة العلاقات الطبيعية الأخوية بين البلاد العربية لصالح القضايا العربية، وعندما تفاقمت حدة التوتر في المنطقة أرسل السكرتير العام للجامعة العربية في 02 فيفري 1976م بشأن الموقف الخطير القائم حول الصحراء الغربية، واقترح تشكيل لجنة مشتركة تقوم بزيارة الدول الثلاث في أقرب فرصة وطلب إخطاره بأسرع ما يمكن عن مدى الاستجابة لاقتراحه هذا[1].

وبالفعل في 4 فيفري 1976م إجتمع السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية بالأمين العام للجامعة العربية في القاهرة، كذلك اجتمع سواء بالدول المعنية، وتم تباول الرأي في الموضوع، ونتيجة لهذه المحادثات صدر بيان أعرب فيه عن تأييدهما لجودة الوساطة التي تقوم بها الدول العربية، بعث في 16/ 02/ 1976م إلى كل من ملك المغرب ورئيس الجزائر وموريتانيا يعبر عن بالغ قلقه من تجدد المعارك، وما يترتب عنها من أخطار وأبدى إستعداده للقيام بتسوية الخلاف بالوسائل الأخوية ودعم التضامن العربي[2].

وفي 20/ 02/ 1976م بدأ الأمين العام زيارته للمنطقة، حيث إجتمع بالمسؤولين في الجزائر والمغرب وموريتانيا متبعا للجهود المبذولة لتسوية القضية ، وعند عودته إلى القاهرة قدم تقرير إلى مجلس الجامعة في دورة 15 مارس 1976م أشار فيه بوضوح إلى

---

[1] – ابراهيم آيت عبد، ((قضية الصحراء الغربية وموقعها لدى التكتلات الجهوية (الاتحاد الأوروبي – الاتحاد المغاربي– جامعة الدول العربية)))، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان ومتابعة العدالة الدولية، www.rachel.centa.ps، 03/ 06/ 2014.

[2] – مصطفى الخلفي، ((أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية))، الجزيرة نت، 03 أكتوبر 2004.

أن مشكلة الصحراء مشكلة معقدة، وأن إيجاد مخرج سياسي لإتفاق بين أطرافها يفتقر إلى مزيد من المساعي الدبلوماسية المكثفة من أجل تسوية النزاع تسوية سلمية ونهائية[1] .

وفي 04 سبتمبر 1976م أصدر الأمين العام للجامعة قرار جاء فيه: " تابعت الأمانة العامة بذل الجهود من أجل تسوية مشكلة الصحراء الغربية وإعادة العلاقات الأخوية بين دول المغرب العربي، وأبلغت الأمانة العامة للدول الأعضاء كل البرقيات والمذكرات التي تلقتها من دول المغرب العربي في هذا الشأن وكان آخرها مذكرة وزارة الخارجية المغربية حول الوضع المتأزم بسبب القضية والمتضمنة طلب الحكومة المغربية رفع هذا الأمر إلى الدول الأعضاء للبحث عن حل يساهم في القضاء على التوتر السائد في المنطقة"[2].

ومنذ هذا التاريخ لم يسبق للجامعة ولحد اليوم أن أدرجت القضية في جدول أعمالها، ولعل ذلك ما جعل جبهة البوليساريو لا تهتم باللجوء إليها بخلاف المغرب وموريتانيا اللتين كانتا تطلبان بإستمرار تدخل الجامعة نظرا لتأييد عدد كبير من الدول لمطالبها خاصة الدول ذات الأنظمة اليمينية المعتدلة[3].

ومن خلال ما سبق نصل إلى أن هذه القضية أثرت على جامعة الدول العربية تأثيرا بالغا إذ كانت سببا في العديد من الانقسامات بين أعضاء جامعة الدول العربية، ولقد زاد من حدة هذه المشكلة عدم وجود آليات الوساطة، وكان دورها الأساسي يرتكز على إنهاء الإحتلال الإسباني بالصحراء الغربية، إلا أنه مع تزايد حدة النزاع بين الدول المعنية بالمشكلة وصوله في إحدى مراحله للصراع المسلح، أصبح دور الجامعة هو إحتواء هذا الصراع، حيث تحججت في كون الملف له حساسية لدى دولتين عربيتين مهمتين كالمغرب

---

[1] – محمد جاسم محمد العبيدي، المرجع السابق، ص 03.

[2] – محمد عيسى الشرقاوي، المرجع السابق.

[3] – ديدي ولد السالك، المرجع السابق.

والجزائر، وبالتالي الخوف من الإنحياز لطرف على حساب الآخر، فطول أمد الصراع والأثر الذي تركه على إنسجام الشعوب وأنظمة المنطقة كانا يفرضان منطقا آخر في التعامل مع هذه القضية الذي أصبحت حلوله تنتظر من واشنطن أو باريس أو نيويورك... الخ.

**4. موقف حركة عدم الانحياز:**

تعتبر حركة عدم الانحياز واحدة من نتائج الحرب العالمية الثانية، ونتيجة مباشرة أكثر للحرب الباردة، والتي تأسست سنة 1955 بأندونيسيا، ومن ورائها تهدف إلى الإبتعاد عن سياسات الحرب الباردة.

التزمت حركة عدم الإنحياز منذ إنشائها في خمسينيات القرن الماضي بالدفاع عن تطلعات الشعوب في الحرية وتقرير المصير وبذلت دولها جهودا كبيرة على مدى أكثر من نصف قرن لدعم حركات التحرر الوطنية للشعوب الواقعة تحت الإحتلال والسيطرة الأجنبية إلى جانب نبذ ومعارضة سياسة التمييز العنصري[1].

وركزت الأهداف الأساسية لدول الحركة على تأييد حق تقرير المصير والإستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية للدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ورفض إستخدام القوة أو التهديد بإستخدامها في العلاقات الدولية. وكانت جهود الحركة منذ الأيام الأولى لقيامها عاملا أساسيا في عملية تصفية الإستعمار، والتي أدت لاحقا إلى تمكين كثير من الشعوب في الحصول على حريتها وتحقيق إستقلالها. وقد لعبت حركة عدم الإنحياز التي وضعت اللبنات الأولى لها في مؤتمر باندونغ 1955م، وتأسست رسميا

[1] – محمد أنيس، ((عدم الانحياز من هافانا إلى نيودلهي))، **مجلة السياسة الدولية للأهرام الرقمي**، مصر، 01 أفريل 1984م، ص 04.

بموجب مؤتمر بلغراد سنة 1961م دورا أساسيا في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين في خضم الحرب الباردة[1].

وبرز أيضا تمسك دول الحركة بضرورة التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية الصحراء الغربية والتي من شأنها أن تفتح المجال أمام الشعب الصحراوي من أجل ممارسة حقه في تقرير المصير.

ولقد أكدت الدول الأعضاء في الحركة في اجتماع "جورج تاون" بماليزيا في أوت 1972م بالتضامن الكامل مع الشعب الصحراوي، وطالبوا بتكثيف الجهود للضغط على إسبانيا بتحمل تطبيق لائحة الأمم المتحدة رقم 2711 وتعجيل تحضير تنظيم استفتاء لهذا الشعب حتى يستطيع ممارسة حقه وتقرير مصيره بكل حرية، وتم تأكيد اللائحة التي أقرها إجتماع جورج تاون في المؤتمر الرابع لوزراء خارجية الدول المجموعة.

وفي إجتماع بالجزائر في سبتمبر 1973م رأت المجموعة بأن إسبانيا لها نوايا غامضة ومتناقضة في تصفية الإستعمار بهذا الإقليم، لهذا قامت بتذكيرها باللوائح الأمم المتحدة وغيرها وأنهى المؤتمر إجتماعه بلائحة جاء فيها ما يلي:

1- التنديد بالمناورات والمماطلة التي تحاول من خلالها الحكومة الإسبانية التخلص من إلتزاماتها تجاه قرارات الهيئات الدولية.
2- الإعراب عن التضامن الكامل مع سكان الصحراء الواقعة تحت السيطرة الإسبانية.
3- التمسك الثابت بمبدأ تقرير المصير والحرص على تطبيق هذا المبدأ في إطار يضمن لسكان الصحراء التعبير عن إرادتهم بحرية مطلقة وطبقا للقرارات المناسبة التي إتخذت في هذا الصدد من قبل الأمم المتحدة[2].

---

[1] - محمد عبد الله، ((معالم الطريق إلى مؤتمر عدم الانحياز))، **مجلة السياسة الدولية للأهرام الرقمي**، مصر، 01 جويلية 1986، ص 03.

[2] - موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص 22.

4-وتواصلت إجتماعات الحركة وتواصلت مع القرارات، وقد دأبت هذه الإجتماعات إبتداء من 1986م على التأكيد على كل اللوائح التي صادقت عليها الجمعية العامة ومجلس الأمن للأمم المتحدة حول الصحراء الغربية وإستمرار دعم الحركة لـ "الحق الأساسي وغير القابل للتصرف"[1].

5-وقد تبنت الحركة نفس موقف مجلس الأمن، وعززت موقف الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الداعي إلى حل سياسي مقبول من جميع الأطراف بما فيها الجزائر، وهذا الموقف يبين بصفة نهائية طرح البوليساريو التي تدافع عنها الجزائر والمتمثلة في تقرير مصير الصحراء الغربية من خلال الإستفتاء لأبناء المنطقة الصحراوية[2].

## 5. تأثير القضية الصحراوية على الإتحاد المغاربي:

إن المتتبع لتاريخ منطقة المغرب العربي يقف على حقيقة وهي أن هذه المنطقة مثلما عرفت الهجمات والتدخلات الأجنبية في شؤونها الداخلية، أدت إلى تفكيكها أحيانا وتوحيدها أحيانا أخرى، عرفت كذلك محاولات للوحدة حتى وإن كانت قليلة مقارنة بحالات التفكك والتجزئة خاصة في العصور القديمة والوسطى، أما في العصر الحديث فإن عملية التفكير في العمل الجماعي بدأ منذ القرن العشرين عندما سعى بعض الشباب المغاربي إلى تنسيق جهودهم وتوحيدها لرد الخطر الفرنسي، وتوالت توحداتهم رغم عوامل التجزئة التي كانت تفرضها الظروف تارة والقيادات من جهة، والواقع السياسي في هذه البلدان كعامل أساسي إلى أن وجد إتحاد المغرب العربي الذي كان نتيجة عدة إجتماعات عبر عقود متتالية كان أولها مؤتمر الأحزاب المغاربية الذي عقد في مدينة طنجة المغربية بتاريخ 28-30 أفريل 1958م، والذي ضم ممثلين عن حزب الإستقلال المغربي، والحزب الدستوري

---

[1]- قسم الإعلام والتوجيه لحزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص 50

[2] - درية شفيق، ((عدم الانحياز بين تجريد المبادئ وديناميكية الحركة))، مجلة **السياسة الدولية للأهرام الرقمي**، مصر، 01 أفريل 1989، ص 03.

الحر التونسي، وجبهة التحرير الوطني الجزائرية[1]، وبعد الإستقلال كانت هناك محاولات نحو فكرة التعاون والتكامل بين دول المغرب العربي، وبيان جربة الوحدوي بين ليبيا وتونس عام 1974م، ومعاهدة مستغانم بين ليبيا والجزائر ومعاهدة الإخاء والوفاق بين الجزائر وتونس وموريتانيا عام 1983م، وأخيرا إجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 10 جوان 1986م وإصدار بيان زرالدة الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الإتحاد المغاربي وتكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي[2].

أعلن عن قيام اتحاد المغرب العربي في 17 فيفري 1989م بمدينة مراكش من قبل خمس دول وهي: المغرب والجزائر وتونس وليبيا وموريتانيا[3].

تتوفر دول المغرب العربي على مقومات مهمة مثل الموقع الجغرافي المتميز والموارد الاقتصادية والطبيعية التي نجعلها في صدارة الاهتمام العالمي، كما تحوز على عوامل حضارية مثل الدين واللغة والتاريخ المشترك والتجانس الثقافي، مما يساهم هذا كله إن توفرت الإرادة في تقديم دفعة قوية لمسار الوحدة[4].

ولكن الإتفاقيات المتفق عليها بين دول المغرب العربي لم تنف، بل جمدت هياكل الإتحاد منذ عام 1994م تاريخ اجتماع لمجلس الرئاسة، الهيئة الوحيدة التي تتمتع بسلطة القرار في الاتحاد[5].

---

[1] – نقلا عن عتيقة نصيب، المرجع السابق، ص 89.

[2] – حميد فرحان الراوي، ((الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية))، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ب ت، ص 02.

[3] – توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل (دراسة تاريخية سياسية)**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2006، ص 19.

[4] – عتيقة نصيب، المرجع السابق، ص 28.

[5] – عبد الله تركماني، ((جذور الاتحاد المغاربي ومعوقاته وآفاقه))، **مجلة المستقبل**، العدد 4563، الثلاثاء 01 جانفي 2013، ص 19.

ومن خلال دراستنا للقضية الصحراوية وتأثيرها على العلاقات العربية وخاصة في هذه المنطقة المعقدة، فضلا عن المشكلات التي رافقت تطورات هذه القضية التي أصبحت تشغل بال كل مواطن في منطقة المغرب العربي، حيث أن الصحراء الغربية المتنازع عليها منذ عام 1976م، والتي تمثل الصراع القائم بين المغرب وموريتانيا وجبهة البوليساريو والجزائر الداعمة لها، وتعاطف الدول العربية مع كل طرف من هذه الأطراف المتنازعة، فإن هذا الاتحاد يمثل منطقة إقليمية بين المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو[1].

وفي 20 فيفري 1989م يصرح "محمد عبد العزيز" رئيس الجمهورية الصحراوية من "ستوكهولم" عن عودة المحادثات المباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو، وتم تأكيد ذلك من طرف المغرب، وهذا فقط لأن شركاء المغرب في الإتحاد يطمحون لرؤية المشكلة تحل سلميا عن طريق الحوار، ولكن ذلك يبدو بعيدا عن واقع الأمور، حيث وصف الملك "الحسن الثاني" الرئيس الصحراوي محمد عبد العزيز "رئيس بدون حدود ولا أرض"، وطالب بإدماج حوالي 30 ألف صحراوي يعيشون في الجنوب المغربي في الاستفتاء حول تقرير المصير لأنهم حسبهم كانوا مضطرين لمغادرة الصحراء الغربية نتيجة الهجوم المشترك الاسباني الفرنسي سنة 1958م[2].

نتيجة لحالة الانسداد هذه والتشدد المغربي وعدم وجود إرادة حقيقية من طرفه في الدخول في محادثات جادة مع الصحراويين قررت جبهة البوليساريو إنهاء الهدنة التي أعلنتها من جانب واحد والعودة إلى العمل المسلح ابتداءً من مارس 1986م، وبهذا يكون الملك قد حقق هدفه في إنشاء مغرب دون مشاركة الجمهورية العربية الصحراوية التي ظهرت معزولة ومهمشة لدرجة اعتقاد الكثير من المتتبعين للقضية أنها وصلت إلى نهايتها، وهو ما يفسر عدم إهتمام المغرب وحرصه على مواصلة المحادثات مع البوليساريو، حيث

---

[1] – حميد فرحان الراوي، المرجع السابق، ص ص 01- 02.

[2] – Martine de Froberville, Op- Cit, p 108.

صرح الملك المغربي قائلا: "لا يوجد ما يتفاوض عليه لأن الصحراء الغربية أرض مغربية"[1].

ونصت معاهدة تأسيس الإتحاد على إنعقاد مجلس الرئاسة سنويا بالإضافة لعقد دورات غير عادية إذا إقتضت الضرورة، إلا أنه منذ التأسيس لم يتم عقد سوى ست دورات فقط على مستوى الرئاسة، كانت أولها في تونس ثم الجزائر فليبيا ثم المغرب فموريتانيا وأخيرا تونس مرة أخرى في شهر أفريل 1993م، وهي الدورة التي قدر لها أن تكون الأخيرة على مستوى الرؤساء إلى الآن، فالدورة التي كانت تليها (السابعة) وكان مقررا عقدها في الجزائر لم يتسن إلتئامها – ظاهريا- بسبب الخلافات المغربية الجزائرية، خصوصا بعد حادثة الرباط الإرهابية سنة 1994م واتهام المغرب نظيرتها الجزائر بالوقوف وراء الحادث من جهة ودعمها الغير مشروط لجبهة البوليساريو[2].

وفي ديسمبر 1995م وبطلب من المغرب تم تجميد مؤسسات الاتحاد، ولم تعد الحياة لهذه المؤسسات إلا في مارس 2001م بإجتماع في الجزائر ضم وزراء خارجية الدول الأعضاء بإستثناء المغرب التي أوفدت وزير الدولة للخارجية، وهو ما اعتبرته الجزائر خطوة تهدف من ورائها المغرب للضغط عليها من أجل إيجاد تسوية ثنائية لملف الصحراء الغربية أي إستبعاد الصحراويين من تقرير مصيرهم[3].

من خلال ما سبق، يتضح أن الاتحاد المغاربي كتكتل إقليمي فشل في إيجاد حل لأهم وأول عقبة في طريق الإتحاد ألا وهي القضية الصحراوية، الذي أصبح ضرورة حتمية تفرضها التكتلات الدولية والإقليمية التي تزداد في العالم كل يوم، ومع تأكدنا من أن العائق

---

[1] – Yahia Zabir, **Conflit Du Sahara Occidental de l'échec de prenegociatiuon a l'enlisement de conflit**, Western international, law journal, California, 1999, p 08.

[2] – بدون كاتب، ((الصراع الفرانكو أمريكي على منطقة المغرب العربي))، www.hizbtahrir.org.uk، 05 جوان 2014.

[3] – محمد عمرون، المرجع السابق، ص 107.

الأكبر لاندماج الدول المغاربية هو القضية الصحراوية، فمن اللازم إيجاد حلول ومقاربات جديدة لإنعاش هذا الاتحاد، حيث هذه الحلول يجب أن تأخذ بعين الاعتبار أن ثلاث دول من الاتحاد تعترف بالجمهورية العربية الصحراوية، وهي الجزائر وليبيا وموريتانيا وتونس تلتزم الحياد والمغرب طرف معني بالنزاع، فإما إقصاء طرفي النزاع –المغرب والبوليساريو– معا من هياكل الاتحاد، وعمل الدول المتبقية على إنعاش الاتحاد على أن يلتحق به الطرفان بعد حل القضية، أو قبول الجمهورية الصحراوية كعضو في اتحاد المغرب العربي، كما هي في منظمة الوحدة الافريقية.

**ثانيا: موقف وقرارات الهيئات الدولية غير الحكومية وتطورها**

- **لمحة عامة حول الانتهاكات الجسدية لحقوق الانسان بالصحراء الغربية:**

لقد شهد إقليم الصحراء الغربية على مدى ثلاثة عقود سلسلة من الإنتهاكات الجسمية لحقوق الإنسان، تمثلت في حملات واسعة من الإختطاف والإعتقال السياسي والتقتيل الجماعي والتعذيب والترهيب والمعاملة القاسية والمسيئة والقتل العمدي خارج نطاق القانون والترحيل والتهجير القسري، وقصف المدنيين بمواد محظورة كالنابالم والفوسفور الأبيض وحرق الخيام وإتلاف الممتلكات والاغتصاب وإجهاض الحوامل وإثكال المرضعات وغير ذلك من أشكال الانتهاكات كمصادرة الحريات والحقوق الأساسية.

إن الذين مستهم ظاهرة الانتهاكات الجسمية لحقوق الانسان بالصحراء الغربية من مختفين ومعتقلين ومنفيين وغيرهم من الضحايا، إضافة لكونهم ينتمون إلى كل الأعمار بدءً من القاصر الذي لم يتجاوز ربيعه الأول، إلى المسن الذي يناهز المائة، فهم ينتمون إلى الجنسين، وهم ضحايا من كل فئات المجتمع من طلبة وأساتذة وجنود ومتقاعدين وعمار وتجار ومربي المواشي وحرفيين وغيرهم، وهم حضر كما هم بدو، وفوق كل هذا هم

ضحايا ينتمون إلى مجتمع واحد عانى بأكمله من هذه الجرائم الشنيعة والفضاعات المرتكبة[1].

وعملت عدة هيئات غير حكومية على التنديد بالانتهاكات التي تحدث في الصحراء الغربية، ومن بين هذه الهيئات نذكر منها:

### 1. الهيئة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر:

منذ منتصف القرن 19م وبداية الألفية الجديدة يوجد تقارب بشكل أو بآخر بين فكرة وعمل الصليب الأحمر والهلال الأحمر والمغرب العربي، فقد استقبلت تونس مؤسس الصليب الأحمر والهلال الأحمر "هنري دونان" (Henri Donane)، وكانت اللجنة الدولية للصليب والهلال الأحمر قد أنشأت بعثتها الإقليمية في تونس في العام 1987م، وجرى توقيع اتفاق مقر مع السلطات التونسية يوم 11 جانفي 1991م فإن هذه اللجنة لم تنتظر حلول العام 1987م للعمل لصالح الضحايا في المنطقة، كلما استدعى الأمر ذلك، فهي كانت دائما متواجدة لتقديم المساعدة والحماية للضحايا سواء كان ذلك في إطار النزاعين العالميين وأثناء حرب الجزائر 1955- 1962 مرورا بنزاع بنزرت الذي وقع في تونس في 1962م فضلا عن نزاع الصحراء الغربية الذي لا يزال ينتظر حلا.

وتغطي البعثة الإقليمية في تونس حاليا كل من ليبيا وتونس والمغرب وموريتانيا، وهي افتتحت بعثة في الجزائر عام 2002م، وتتولى بعثة تونس المسائل الإنسانية المتعلقة بملف الصحراء الغربية لاسيما زيارة السجناء المغاربة والحتجزين لدى جبهة البوليساريو[2]، وتقدم المساعدة الإنسانية للاجئين كتوفير الغذاء والماء والملبس والرعاية الصحية

---

(1) – سيدي محمد ددش وآخرون، **النشطاء الحقوقيون الصحراويون**، مذكرة مرفوعة إلى السيد رئيس هيئة الإنصاف والمصالحة، 05 ماي 2004، ص 03.

(2) – إيف أرنولدي، ((اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمغرب العربي))، **مجلة الإنساني**، 2007/ 2008، ص ص 34- 35.

والإسعافات الأولية، بالإضافة إلى توفير الحماية كإعادة الروابط العائلية من زيارة للسجناء الصحراويين في السجون المغربية[1].

كما إعترفت اللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في بداية عام 1976م بالهلال الأحمر الصحراوي 1976م، ثم ما لبثت تلك اللجنة الدولية إلى جانب الحكومة الجزائرية أن أرسلت المعونات الإنسانية الأولية بما فيها الخيم والمواد الطبية، كما قدمت مؤسسات المجتمع المدني[2].

**2. المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان:**

على مدى أكثر من ثلاثين عاما، اتخذ عشرات الآلاف من اللاجئين الصحراويين من منطقة تندوف في قلب الصحراء الجزائرية ملجأ لهم، ومنذ عام 1993م قدمت المفوضية الأوروبية معونات إنسانية بقيمة 184 مليون يورو للمساعدة في تلبية الاحتياجات الأساسية للصحراويين من الغذاء والماء والإسكان والرعاية الطبية، يتم تقديم الأموال من خلال مكتب المفوضية للمساعدة الإنسانية والحماية المدنية إيكو (ICO).

وبالرغم من قبول طرفي النزاع وساطة الأمم المتحدة في عام 1991م، إلا أن النزاع مازال قائما حتى هذا اليوم دون حل لمعاناة الصحراويين، بعد أن وجد الصحراويون أنفسهم في مرمى النيران المتبادلة، تجمعوا في منطقة تندوف في عام 1975م آملين في عودة سريعة إلى وطنهم، واليوم يعيش هؤلاء الصحراويون البالغ عددهم 90 ألف، في أربعة مخيمات للاجئين: الدخلة والسمارة والعيون وأوسرد.

---

[1] – المؤتمر الدولي الثلاثون للجنة الدولية للصليب الحمر والهلال الأحمر (معا من أجل الإنسانية)، **مجلة الإنساني**، 2007/ 2008، ص 32.

[2] – إلينا فيديان قاسمية، **التهجير المطول للصحراويين**، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، بريطانيا، 2011، ص 07.

المناخ في هذه المنطقة شديد القسوة، وإمكانيات الحصول على الموارد الأساسية كالطعام والماء والرعاية الصحية، والإسكان والتعليم محدودة للغاية مما دفع الصحراويين بالاعتماد الكلي على المساعدات الدولية للبقاء على قيد الحياة[1].

منذ عام 1993م بدأت دائرة المساعدات الانسانية في المفوضية الأوروبية (إيكو) بتقديم المعونة لتلبية الاحتياجات الأساسية لهؤلاء اللاجئين، حيث تشكل المعونة الغذائية عنصرا رئيسيا في هذا التمويل، فقد تم تخصيص 6 مليون يورو لتزويد اللاجئين بالمواد الغذائية، مثل الطحين والشعير والأرز والسكر والعدس، إضافة إلى المواد الأكثر فائدة وتنوعا، بما فيها الأطعمة الطازجة والغنية بالفيتامينات لمكافحة سوء التغذية.

يمثل الماء المشكلة الرئيسية بالنسبة للاجئين، لذلك تساهم المفوضية في ضمان توفر كميات كافية من مياه الشرب القادمة من مصادر آمنة، وقد بدأ تنفيذ مشروعات لربط المخيمات مباشرة بمصادر المياه من خلال شبكات الأنابيب وصهاريج نقل الماء، وذلك بهدف تخفيض الاعتماد على الصهاريج، كما تم تمويل حملات توعية بالنظافة الشخصية والصحة العامة، وخاصة في المدارس من أجل الحد من خطر انتشار الأمراض، كذلك يمول مكتب إيكو عمليات توفير الأدوية الأساسية وتدريب كوادر المستشفيات المحلية[2].

### 3. منظمة هيومن رايتس ووتش: (Human Rights Watch)

ترفع جبهة البوليساريو راية حقوق الإنسان، التي أصبحت تشكل نقطة حساسة بالنسبة للمغرب، وقد استنجد الصحراويون بتقارير المنظمات الدولية مثل هيومن رايتس ووتش التي سجلت انتهاكات متكررة لحقوق الانسان في الصحراء الغربية، ومن أشهرها أحداث تفكيك مخيم اللاجئين "كديم إزيك" الذي أقامه الصحراويون في نواحي مدينة العيون، فأقدمت قوات الأمن المغربية على تفكيكه مما أدى إلى سقوط ضحايا.

---

[1] – تقرير المفوضية الأوروبية، **المساعدات الانسانية والحماية المدنية اللاجئين الصحراويين**، ماي 2013م، ص 01.

[2] – تقرير المفوضية الأوروبية، المرجع السابق، ص 02.

وتستقبل جبهة البوليساريو هذا الجانب الذي يلقى صدى كبيرا لدى الرأي العام الغربي، بعدما قررت أن تتخلى محليا عن السلاح، لتفتح باب المفاوضات للبحث عن حل سلمي[1]، حيث دعت منظمة هيومن رايتس ووتش مجلس الأمن الدولي إلى التصويت لصالح توسيع مهمة بعثة المينورسو الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية لتشمل حقوق الإنسان رغم معارضة المغرب بشدة التجديد للبعثة الموجودة في المنطقة منذ 1991م[2].

حيث توثق هذه التقارير العديد من أشكال الاضطهاد والمضايقات من قبل السلطات المغربية بحق نشطاء حقوق الانسان الصحراويين وتسعى السلطات لنزع المصداقية عن هؤلاء النشطاء، وتتهم الكثيرين منهم باستخدام حقوق الإنسان كغطاء لأجندة البوليساريو الانفصالية حسب المغرب، وفي بعض الأحيان باستخدام العنف ضدهم، حيث تبرر المغرب قمعتها بدعوى تفادي المسمى بوحدة الأراضي المغربية[3].

ومن خلال ما سبق نصل إلى أن الهيئات الدولية الغير حكومية بمختلف توجهاتها يقتصر موقفها ودورها من خلال الإغاثة وحماية اللاجئين والتكفل بهم بالإضافة إلى زيارة المعتقلين من كلا الطرفين سواء المغربي أو الصحراوي وإيصال رسائلهم إلى ذويهم، كذلك العمل على تحرير الأسرى من كلا الجانبين.

[1] – عابد شارف، **تقارير أزمة الصحراء الغربية (حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير)**، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 06.

[2] – بدون كاتب، ((هيومن رايتس ووتش تدعو الأمم المتحدة إلى مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية))، **مجلة أخبارك الالكترونية**، 14/ 04/ 2014، ص 02.

[3] – تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، **حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين**، 2008، ص 05.


الخاتمة

## خـــاتمة

من خلال دراستي للقضية الصحراوية من الإنسحاب الإسباني من الإقليم إلى غاية سنة 2000م، وماتبعتها من تطور للقضية، فإسبانيا التي إحتلت الإقليم سنة 1884م بعد صراع طويل مع القوى الإستعمارية المنافسة لها، إنسحبت من الصحراء الغربية وأنهت إستعمارها لها سنة 1975م بعد أن عقدت صفقة مع كل من المغرب وموريتانيا تقضي بتقسيم الصحراء بين هذين الدولتين مقابل ضمان مصالح إسبانيا في الإقليم.

وبالإنسحاب الإسباني، تحول النزاع إلى نزاع بين الأشقاء، فالمغرب وموريتانيا من جهة وجبهة البوليساريو من جهة آخرى، قبل أن يتحول إلى نزاع ثنائي بين المغرب والبوليساريو بعد إنسحاب موريتانيا من النزاع سنة 1979م، لتدخل بعدها في حرب عسكرية دامت عقدت من الزمن خلفت مئات وآلاف الجرحى والأسرى والمفقودين من الجانبين.

لقد إستعمل شعب الصحراء أساليب شتى في مقاومة الإحتلال الإسباني ابتداءًا من الأسلوب الدبلوماسي وصولا إلى الأسلوب العسكري الذي تبنته في النهاية حركة البوليساريو التي عارضت كل من الإستعمار الإسباني وأكدت على تحقيق الإستقلال للصحراء الغربية، بعد أن كانت الأطراف تحارب إسبانيا من أجل تحرير الصحراء تحولوا إلى خصوم واعداء إذا أصبحت المغرب في حالة صراع مع الجزائر وموريتانيا وحركة البوليساريو.

إعتمدت جبهة البوليساريو أسلوب الإنتفاضة في صدارة وسائل الكفاح لوعيها بأهمية التحركات الشعبية والمواجهة المباشرة للمحتل في ظل الحل السلمي، هو كرد على المحاولات المغربية للوقوف في وجه المخطط الأممي الإفريقي حيث أعلنتها كحركة مواجهة للصراع المباشر مع المغرب ، وكل هذا من أجل بلوغ الهدف المنشود والمتمثل في الإستقلال الوطني، وبالتالي سيادة الشعب الصحراوي وممثلة الشرعي والوحيد الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب على كامل تراب الصحراء الغربية.

وإختلفت وتعددت مواقف الدول إزاء هذه القضية، فموريتانيا بعدحربها مع الصحراويين، قررت الإنسحاب وعقدت إتفاقية سلام معها، وفضلت عدم التدخل في مشكلة الصحراء والإبتعاد عن أي نزاعات حيال هذه المشكلة، وعبرت عن إلتزامها بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وإعترفت بجبهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب وبالجمهورية العربية الصحراوية عام 1984م، أما ليبيا حاولت موازنة مواقفها مع كل من المغرب والجزائر، وأعلن الرئيس القذافي مرارا أن مشكلة الصحراء الغربية هي العقبة في إستكمال الإتحاد المغاربي، وقد أدى هذا التصريح إلى الإقتراب في وجهات النظر بين كل من ليبيا والمغرب. أما تونس حافظت على موقف الحياد تجاه هذه القضية.

وتعتبر موقف الجزائر من القضية الصحراوية سلوك سياسي اتخذته الجزائر موفق محددات معينة أهمها مبادئ الثورة التحريرية التي حكمت السياسة الخارجية الجزائرية منذ الإستقلال والقاضي المساندة الشعوب في تقرير مصيرها وهو موقف في نفس الوقت يحقق لها شيئا من المصالح الحيوية في المنطقة، إلا أن المتمعن في حجم المصالح يدرك بأن الجزائر كانت بإستطاعتها تحقيق الكثير منها لو سايرت المغرب في مواقفها. وإستمر موقفها الثابت والذي مازالت متمسكة به إلى حدالآن، بحيث شكل هذا الموقف خلاف حادا مع المغرب، وتعتبر الجزائر الدولة الوحيدة من كل الأطراف المهتمة بالقضية التي لم يتغير موقفها القاضي بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

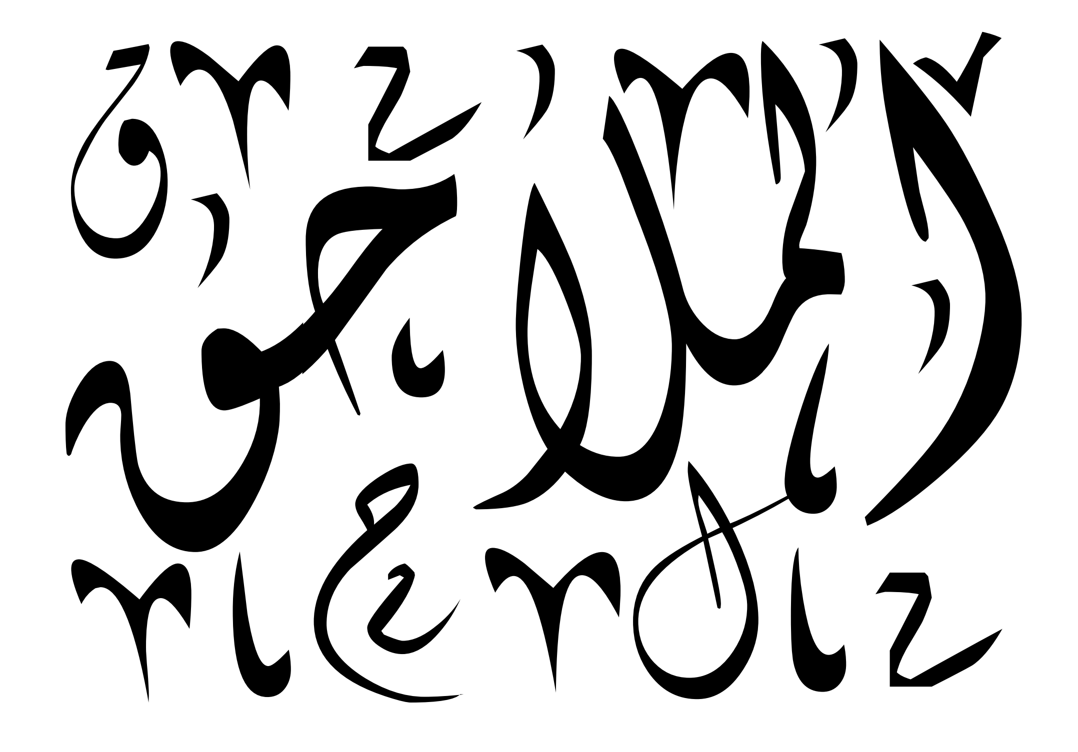
أما بالنسبة لإتحاد المغرب العرب سيبقى شعارا غير قابل للتطبيق، مالم يسوى هذا النزاع، فالأول رهينة للثاني، ويبقى تفعيل هذا التكتل مرتبط بإقتراحين لا غير، الأول إستبعاد ملف القضية الصحراوية من كل التفاعلات التعاونية بين أعضاء الإتحاد، وهو ماأثبتت الوقائع صعوبته إن لم نقل إستحالته، فالمغرب يربط أي تقدم في المسار التكاملي بمدى تغير الموقف الجزائري. وبسبب ذلك أجلت 5 لقاءات للقمة المغاربية كانت مبرمجة، أما الإقتراح الثاني فهو إتخاذ أعضاء إتحاد المغرب العربي لموقف صعب لكنه ضروري

وتاريخي، وذلك بإستبعاء المغرب وجبهة البوليساريو من هياكل الإتحاد حتى تتم تسوية القضية.

أما بالنسبة للقوى الكبرى، فتختلف نظرتها حول أهمية المنطقة المغاربية، ففي حين تكتسي أهمية بالغة لأوربا عموما وفرنسا وإسبانيا بالخصوص، فإنها بالمقابل ليست بذات الدرجة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن المصالح البترولية لهذه الأخيرة جعلت إهتمامها بالمنطقة في تزايد مستمر. كما أنها تدرك أن بإستمرار قضية الصحراء الغربية سيبقى التوتر قائم في العلاقات المغربية الجزائرية بما يشبه الحرب الباردة، وهو مايضمن بقاء المنطقة تحت قوتها ونفوذها، خصوصا من الجانب العسكري.

تمكنت هيئة الأمم المتحدة بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1991م من التوصل إلى إتفاق بين طرفي النزاع، يقضي بوقف إطلاق الناروالدخول في مفاوضات قصد إجراء الإستفتاء لتقريرالمصير الذي كان محددا في 1995م، إلا أن الإختلاف بين الموقفين وصعوبة التوفيق بينهما، جعل الموعد يتأجل كل سنة بالرغم من التوقيع على إتفاقية هيوستن سنة 1997م، والتي تهدف إلى فض الخلاف بين الطرفين حول مشكلة تحديد الهوية، إلا أن مسار التسوية وصل إلى طريق مسدود مما جعل الهيئة الأممية تبحث عن حل من خلال الإقتراحات والتي من خلالها إعطاء كل طرف جزء مما يطلب لا للكل، فكان مقترح إعطاء حكم ذاتي للصحراويين أو مايعرف بإتفاق الإطارثم التقسيم فحكم ذاتي موسع يليه الإستفتاء، إلا أن كل هذه المقترحات باءت بالفشل لتبقى القضية تنتظر الحل إلى اليوم، وبالرغم من أنه غير مستحيل يبقى مستبعد التحقيق في الأجل القريب.

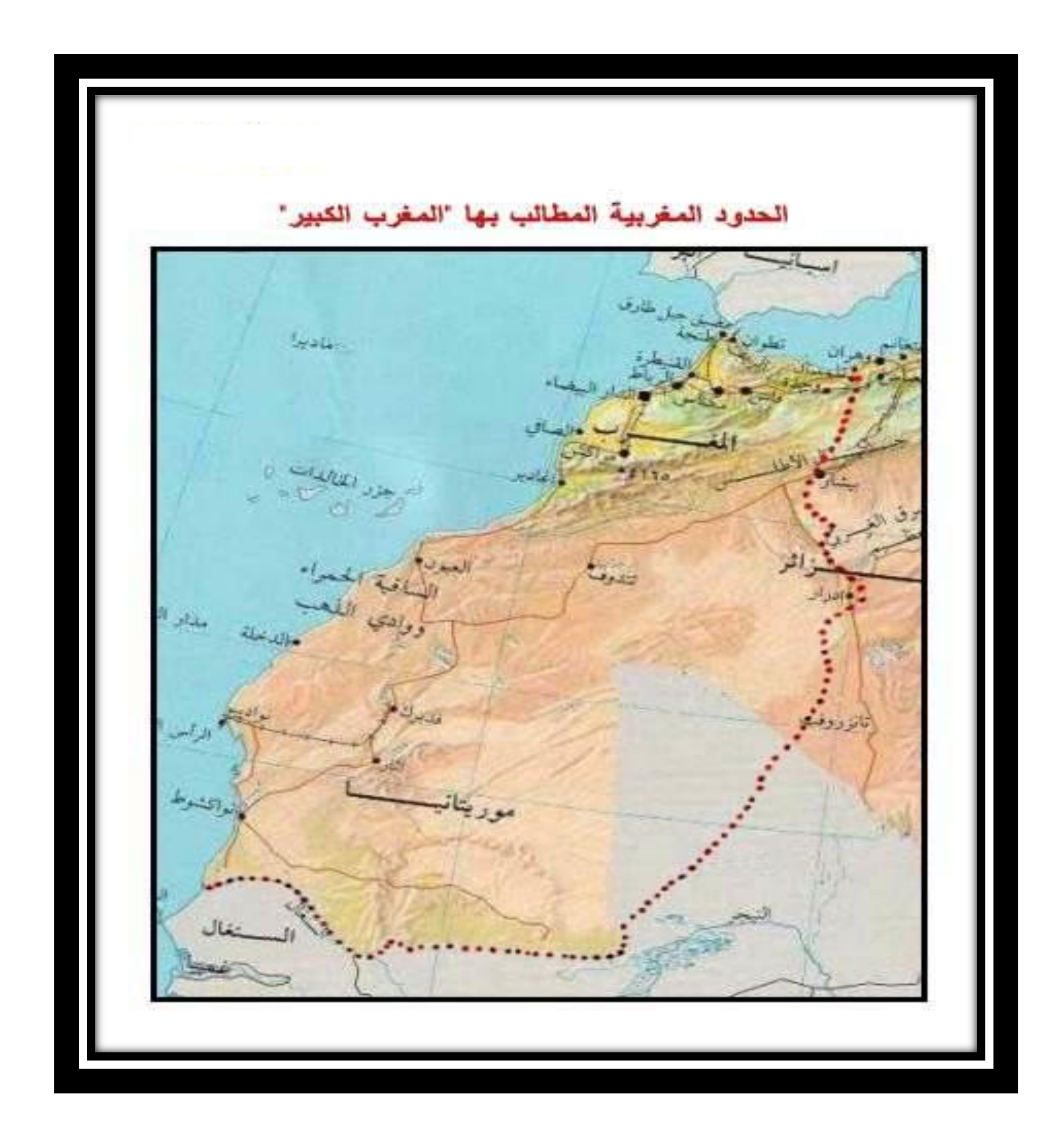
إن الهيئات الدولية الغير حكومية بمختلف توجهاتها يقتصر موقفها ودورها على الإغاثة، حماية اللاجئين والتكفل بهم، زيارة المعتقلين من كلا الطرفين وإيصال رسائلهم إلى ذويهم والعمل على تحرير الأسرى من كلا الجانبين.





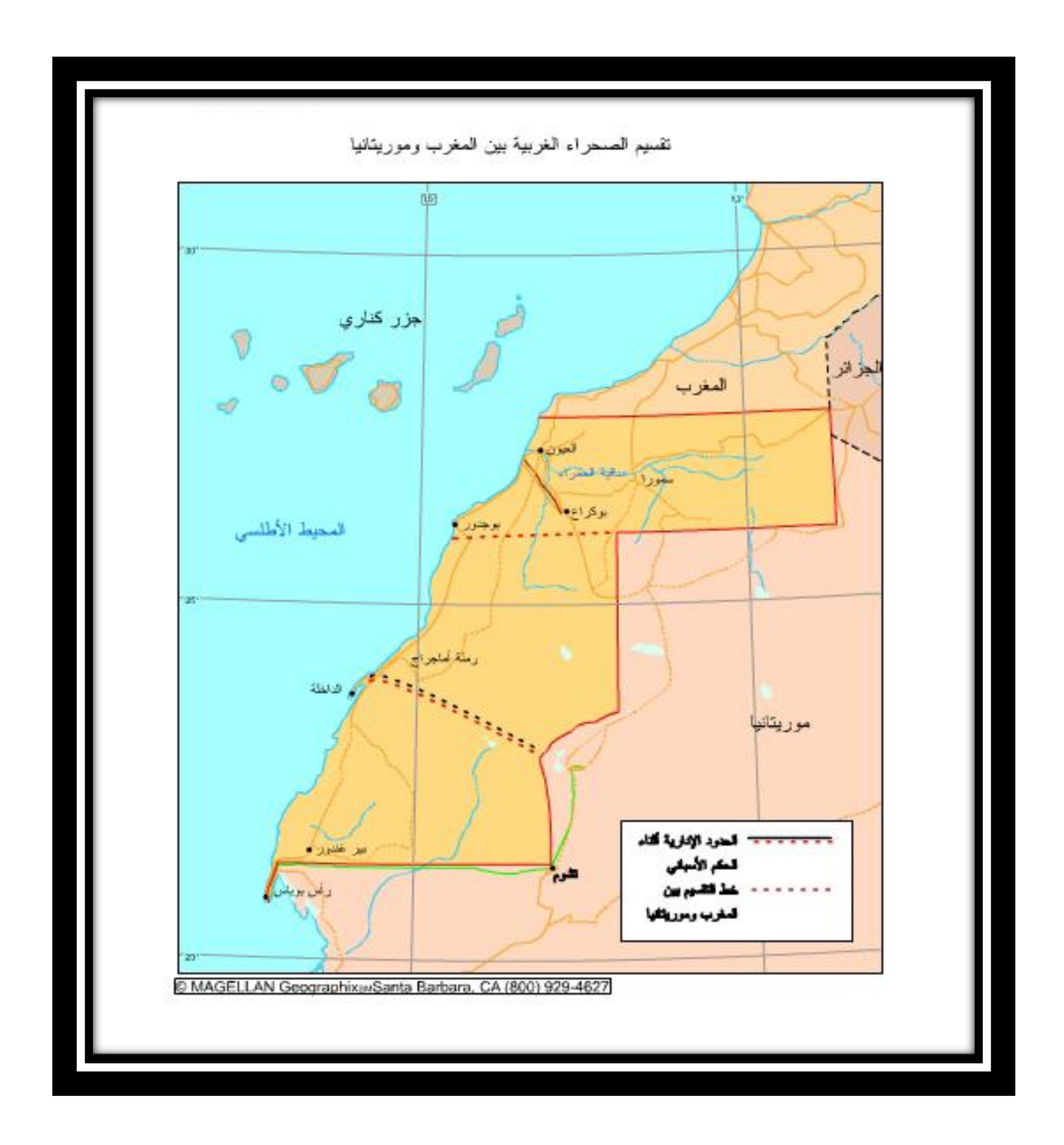

**خريطة رقم (01): الجمهورية العربية الصحراوية طبيعيا**

**المصدر:** محمد فخر الدين تراي، الأطلس الشامل للجزائر والمغرب العربي بشرياوجغرافيا وتاريخياوإقتصاديا، منشورات العوادي، الجزائر، 2011، ص 95.




**خريطة رقم (02): الحدود المغربية المطالب بها " المغرب الكبير".**

**المصدر: محمد عمرون، المرجع السابق، ص 189.**




**خريطة رقم (02): خريطة تقسيم الصحراء الغربية بين المغرب وموريتانيا.**

**المصدر: محمد عمرون، المرجع السابق، ص 190.**

## الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بلاهاي

تعود أسباب النزاع المغربي الصحراوي إلى تعارض مطلبين لأحدهما يقدمه المغرب مدعيا حقوقا تاريخية في الصحراء الغربية، والثاني يؤكد ويدافع عن حق الشعب الصحراوي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والإستقلال.

تقدم المغرب بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى الحكومة الإسبانية في 23 سبتمبر/أيلول1974 لإحالة ملف الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، لتبدي رأيا إستشاريا لتعزيز مطالبته بما يسميه (حقوقه التاريخية على الإقليم).وبعد أن وافقت الجمعية العامة على الطلب المغربي، أحالته على المحكمة الدولية المذكورة والتي عقدت 27 جلسة علنية من 25 يونيو /حزيران ولغاية 30يوليو/تموز 1975 وأعلنت محكمة العدل الدولية رأيها الاستشاري في 16أكتوبر/تشرين أول1975م في 60صفحة، بعد تفكير عميق وجاد تناول بالفحص والتدقيق كل حيثيات الموضوع–في حدود الادعاءات والوثائق المقدمة إليها– مرفقا بالكثير من الآراء الشخصية للقضاة وفيمايلي خلاصته:

الجواب على السؤال الأول:غداة إستعمارها من طرف إسبانيا (والذي حددته المحكمة إعتبارا من سنة 1884م) لم تكن الصحراء الغربية أرضا بلا سيد (TERRA NULIUS) لأنها كانت مأهولة بسكان على الرغم من بداوتهم كانوا منظمين سياسيا وإجتماعيا في قبائل وتحت سلطة شيوخ أكفاء بتمثيلهم. وإسبانيا نفسها لما أقامت (حمايتها) تذرعت باتفاقات مبرمة مع الشيوخ المحليين.

وقبل الإجابة على السؤال الثاني (ماهي الروابط القانونية التي كانت تربط المنطقة المذكورة والمملكة المغربية والمجموعة الموريتانية؟)، فإن المحكمة حددت"كروابط قانونية" كل الروابط التي يمكنها أن تؤثر على السياسة التي يجب إتباعها لتصفية الاستعمار من

الصحراء الغربية. وحول السؤال المحدد المتعلق بالروابط مع المملكة المغربية، أوضحت المحكمة أنها تأخذ بعين الإعتبار:

1.أن المملكة المغربية تدعى وجود روابط سيادة بالصحراء الغربية نابعة من حيازة تاريخية للإقليم.

2.أنها وضعت في الحسبان الهيكلية الخاصة للدولة المغربية في تلك الحقبة التاريخية.

وبعد أن فحصت الأحداث الداخلية(تعيين القادة، جباية الضرائب، المقاومة المسلحة وحملات السلاطين...) التي قدمها المغرب كإثبات لسيادته التاريخية على الصحراء الغربية والأحداث الخارجية(معاهدات، اتفاقات، ومراسلات دبلوماسية) التي اعتبرها المغرب تأكيدا لاعتراف دولي من حكومات أخرى بتلك السيادة التاريخية، توصلت المحكمة إلى أن كل ذلك لا يقوم دليلا على وجود روابط سيادة إقليمية بين المغرب والصحراء الغربية، بالرغم من وجود علاقات تبعية (روحية، دينية) بين بعض قبائل المنطقة والسلطان. وخلصت إلى القول "بأن جميع الأدلة المادية والمعلومات المقدمة للمحكمة، لاتثبت وجود أية روابط سيادة إقليمية بين أرض الصحراء الغربية من جهة، والمملكة المغربية أو المجموعة الموريتانية من جهة أخرى. وعليه فإن المحكمة لم يثبت لديها وجود روابط قانونية، من شأنها أن تؤثر على تطبيق القرار 1514 (XV) المتعلق بتصفية الاستعمار من الصحراء الغربية، وعلى الخصوص تطبيق مبدأ تقرير المصير من خلال التعبير الحر والحقيقي عن إدارة سكان المنطقة".

**المصدر**: مصطفى الكتاب، محمد بادي، المرجع السابق، ص 68-69.

"إتفافية مدريدالثلاثية"

في 14نوفمبر/تشرين ثاني 1975،صدر بيان ثلاثي: إسباني مغربي وموريتاني. يعلن عن اتفاق توصلت إليه الدول الثلاث بعد مفاوضات دامت أكثر من يومين وإنتهت بتوقيع ماعرف بإسم إتفاقية مدريد الثلاثية وهي تتألف من:

-وثيقة دعيت بإسم(إعلان المبادئ)، وتنص على عملية تسليم الأرض للمغرب وموريتانيا الإضافة إلى مجموعة اتفاقيات تتعلق بالصيد والتعاون الاقتصادي والصناعي. وقد اتضح بعد أن تنازل إسبانيا عن الإقليم كان مقابل إشراكها في استغلال مناجم فوسفات بوكراع، وبقاء أسطول صيدها البحري في المياه الإقليمية الصحراوية، وبضمان قاعدتين عسكريتين لها قبالة جزر الكناري.

-وقد تضمن الاتفاق المعلن النقاط التالية:

1.تبرم إسبانيا قرارها، الذي أعربت عنه مرارا أمام هيئة الأمم المتحدة، بتصفية استعمار أرضي الصحراء الغربية واضحة جدا لمسؤولياتها وسلطاتها كقوة إدارية على الأراضي المذكورة.

2.انسجاما مع القرار السابق ومع المفاوضات التي أوصت الأمم المتحدة بها مع الأطراف المعنية، تشرع إسبانيا فورا بإنشاء إدارة مؤقتة في الأرضي، يشارك فيها المغرب وموريتانيا بالتعاون مع الجماعة وتنقل إلى هذه لإدارة المسؤوليات والسلطات التي تشير إليها الفقرة السابقة. وبناء عليه، اتفق على تعيين حاكمين معانين، تفترحهما المغرب وموريتانيا لمساعدة حاكم البلاد في أعماله، وسيتم إنهاء الوجود الإسباني على الأراضي نهائيا قبل 28فبراير/ شباط 1976.

3.يحترم رأي السكان الصحراويين، المعبر عنه من خلال (الجماعة).

4.تحيط البلدان الثلاثة الأمين العام للأمم المتحدة علما بما أقر في هذه كنتيجة للمفاوضات المعقودة بموجب المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

5.تعلن البلدان الثلاثة المشاركة بأنها توصلت على نتائج السابقة بروح التفاهم المثلى والأخوة والاحترام لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وكأفضل مساهمة لحفاظ السلم والأمن الدوليين.

6.تصبح هذه الوثيقة سارية في ذات اليوم الذي تنشر فيه في الجريدة الرسمية "قانون تصفية الإستعمارية في الصحراء الغربية" والذي يخول الحكومة الإسبانية حيازة الالتزامات المتضمنة في هذه الوثيقة.

**مدريد 14 نوفمبر/تشرين الثاني197**

**المصدر**: أحمد ماجد عبد الرزاق، راشد راشد أحمد،((إتفاقية مدريد الثلاثية 14 تشرين الثاني 1975وموقف أطراف النزاع على الصحراء الغربية منها))، مجلة ديالي، العدد38، 2009، ص 01.

# وثيقة القلتة التاريخية

في الثامن والعشرين من نوفمبر/ تشرين ثاني1975 إجتمع في قلتة زمور 67عضوا من أعضاء الجماعة، وهم الأشخاص الذين استطاعوا الفرار من المدن المحتلة، إجتمع هؤلاء برئاسة نائب رئيس تالجماعة التي يبلغ أعضائها 101 عضوا، ليعلنوا في تصريح نشروه عن حل الجماعة والتنديد بالمؤامرة الإسبانية المغربية، وتأييدهم لجبهة البوليساريو كممثل شرعي ووحيد للشعب الصحراوي، معلنين انخراطهم فيها. وقد انضم إلى هؤلاء فيما بعد أغلبية الأعيان الذين استطاعوا الفرار من طوق الاحتلال.

نص الوثيقة:

نحن أعضاء الجمعية العامة(الجماعة) في قلتة يوم 1975/11/28

نؤكد من جديد الإجماع على مايلي:

1.إن الطريق الوحيد لاستشارة الشعب الصحراوي هو تمكينه من تقرير بنفسه، والحصول على استقلاله من غير أي أجنبي مهما كان نوعه وبالتالي فإن الجمعية التي لم تنتخب ديمقراطيا من قبل الشعب الصحراوي لا تستطيع أن تقرر مصيره.

2.ولكي لا يستطيع الاستعمار الإسباني استعمال هذه المؤسسة المزيفة، وعلى إثر المنارات التي يقوم بها أعداء الشعب الصحراوي، فإن الجمعية العامة وبإجماع أعضائها الحاضرين تقرر حل نفسها نهائيا.

3.إن السلطة الشرعية والوحيدة للشعب الصحراوي، هي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعترف بها من قبل الامم المتحدة، بعد الإطلاع على ما توصلت إليه لجنة تقصي الحقائق التابعة لهذه المنظمة.

4.في إطار حل يقوم على أساس الوحدة الوطنية، وخارج أي تدخل أجنبي، أسس مجلس وطني صحراوي مؤقت.

5.نحن موقعي مدينة القلتة، نؤكد من جديد تأييدها غير المشروط للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الصحراوي.

6.نؤكد من أجل عز وطننا حقق الاستقلال التام والحفاظ على وحدته الترابية.

**القلتة 28 نوفمبر/تشرين الثاني1975م**

**المصـــدر**: قسم التوجيه والإعلام لحزب جبهة التحرير الوطني، المرجع السابق، ص ص 118- 119.

## بيان إعلان الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية

بيان المجلس الوطني الصحراوي المؤقت ..بإعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

أصدر المجلس الوطني الصحراوي المؤقت الممثل لإرادة الشعب الصحراوي بيانا في مدينة بير لحلو بالأراضي المحررة فيه عن قيام الجمهورية العربية الصحراويـــــة الديمقراطية .

**بســم الله الرحمان الرحيم**

إعلان قيام الجمهورية العربية الصحراوية .

إن الشعب الصحراوي وهو يذكر شعوب العالم إنها قد أعلنت في ميثاق الأمم المتحـــدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي قرار الجمعية العامة رقم 1514 في دورتهـــا الخامسة عشر الذي جاء فيه مايلي :

إن شعوب العالم قد عقدت العزم على أن تؤكد من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الشخص الإنساني وقيمته وبتساوي حقوق الرجال والنساء وحقوق الأمم كبيرها وصغيرها وإن تعزز الرقي الإجتماعي وترفع مستوى الحياة في جو من حرية أفســـح.

وإدراكا ما للمنازعات المتزايدة الناجمة عن إنكار الحرية على تلك الشعوب أو إقامة العقبات في طريقها مما يشكل تهديدا خطيرا للسلم العالمي.

وإقناعا منه بأن لجميع الشعوب حقا غير قابل للتصرف في الحرية التامة وممارسة سيادتها وفي سلامة وحدة ترابها.

وعملا بوضع حد بسرعة وبدون قيد وشرط للإستعمار بجميع صوره وأشكالـــــه وذلك لتحقيق النمو الإقتصادي والإجتماعي والثقافي للشعوب يعلن للعالم أجمع على أساس من الإرادة الشعبية الحرة القائمة على دعائم الإختيار الديمقراطي عن قيام دولة حرة مستقلة ذات سيادة وحكم وطني ديمقراطي عربي وحدوي الإتجاه إسلامي العقيدة تقدمي المنهج تسمى الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

وإنسجاما مع عقيدتها وإتجاهها ومنهجها تعلن هذه الدولة العربية الإفريقية غـــــير المنحازة إحترامها للمواثيق والمعاهدات الدولية وتمسكها بميثاق الأمم المتحدة وإرتباطها بميثاق جامعة الدول العربية وتقيدها بميثاق منظمة الزحدة الإفريقية مؤكدة إلتـــــزامها بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

إن الشعب العربي في الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وقد عقد العــزم على حماية إستقلاله ووحدة ترابه والسيطرة على موارده وثرواته الطبيعية يجاهد مع كل الشعوب المحبة للسلام للعمل على تدعيم السلم وترسيخ الأمن في العالم أجمع.
ومناصرته لجميع حركات تحرير الشعوب للتخلص من السيطرة الإستعمارية .

وفي هذه اللحظات التاريخية التي تعلن فيها قيام هذه الدولة الجديدة تناشد أشقاءهــا ودول العالم قاطبة الإعتراف بها كما تعرب عن رغبتها الصادقة في تبادل العلاقـــات معها المبنية على أسس من الصداقة والعاون وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

إن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تناشد المجتمع الدولي الذي يــهدف إلى إقامة الحق والعدل ويسعى لتوطيد دعائم السلام والأمن أن يساهم في بناء وتنمـــية الدولة الجديدة من أجل كرامة ورفاهية وطموحات الإنسان بها.

**المجلس الوطني المؤقت ممثلا لإرادة الشعب**

**الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية**

**صدر في بير لحلو27 صفر1326هـ الموافق لـ27 فبراير1976م**

**المصدر:** موفق عبد الصمد، المرجع السابق، ص ص 76- 77.

# الدول التي تعترف بالجمهورية العربية الصحراوية

| القــارة / السنوات | إفريقيا | آسيا | أمريكا اللاتينية | المحيط | أوروبا |
|---|---|---|---|---|---|
| 1976 | مدغشقر، البورندي، الجزائر، البنين، أنغولا، موزنبيق، غينيا بيساو | كوريا الشمالية | | | |
| 1977 | السيشل | | | | |
| 1978 (06 دول) | الكونغو، ساوتومي وبرانسيب، تنزانيا، غينيا الاستوائية | اليمن الجنوبي | بنما | | |
| 1979 | إثيوبيا، الرأس الأخضر، غانا، أوغندا، ليسوتو، زامبيا | فيتنام، كمبوديا، لاووس، أفغانستان | غرينادا، غويانا، الدومينيك، سانت، لويسا، جامايكا، ديكاراغوا، المكسيك | | |
| 1980 | سيراليون، ليبيا، سوازيلاند، بوتسوانا، زمبابوي، تشاد، مالي | إيران، سوريا | كوبا | فانو اتو | |
| 1981 | | | | بابو، غينيا الجديدة، توفالو، كيري، باتي، نورو، جزر سالومون | |
| 1982 | جزر موريس | | فنزويلا، سورينام، بوليفيا | | |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 1983 | | | الإكوادور | | |
| 1984 | موريتانيا ،بوركينافاسو، نيجيريا | | البيرو | | يوغسلافيا |
| 1985 | ليبيريا | الهند | كولومبيا | | |
| 1986 | | | غواتيمالا، الدومينيكان، ترينداد وتوباغو، ببليز | | |
| 1987 | | | أنتغوا وبربودا، سانتو كرستونيفس | | |
| 1988 | | | بربادوس | | ألبانيا |
| 1989 | | | السلفادور، الهوندوراس | | |
| 1996 | جنوب إفريقيا، ملاوي | | | | |

**مـلاحظة:** أنه كل من البنين، ساوتاومي، وبرانسيب، غينيا الاستوائية، بوركينافاسو، ليبيريا والهند، **سحبوا إعترافهم بالجمهورية الصحراوية.**

**المصـدر:** محمد عمرون، المرجع السابق، ص 201.

# إتفاقية السلام بين الجمهورية الصحراوية والجمهورية الموريتانية

عقد يوما 03و04 غشت 1979 وفد موريتاني يقوده المقدم أحمد سالم ولد سيدي النائب الثاني لرئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، الوزير المكلف بالأمانة الدائمة، وبعضوية المقدم أحمد ولد عبد الله قائد الأركان العامة للجيش الموريتاني، ووفد صحراوي يترأسه البشير مصطفى السيد الأمين العام المساعد لجبهة البوليساريو، عضو مجلس قيادة الثورة، وبعضوية محمد سالم ولد السالك، عضو المكتب السياسي للجبهة وزير الإعلام، ومحمود عبد الفتاح مسؤول قسم أوروبا لجبهة البوليساريو، أجتمع للتفاوض حول اتفاق سلام بين الجانبين، وبعد المفاوضات اتفق الطرفان على مايلي:

أ-اعتبار الإرتباط الطرفين الصحراوي والموريتاني بمبادئ ومواثيق منظمتي الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة المتعلقة بحق الشعوب في تقرير مصيرها وإحترام الحدود الموروثة عن الإستعمار، ونظرا للرغبة الصادقة للطرفين في إحتلال سلام عادل ودائم بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب.

ب-اعتبار الإدارة الطرفين الصريحة في إقامة سلام عادل ودائم بين جبهة البوليساريو والجمهورية الإسلامية الموريتانية وفقا لمبادئ التعايش السلمي، الإحترام المتبادل وحسن الجوار.

ج-إعتبارا للضرورة الملحة لدى الطرفين في إيجاد حل شامل ونهائي للنزاع يضمن للشعب الصحراوي كل حقوقه الوطنية والسلام والإستقرار في المنطقة، نعلن:

أولا: تعلن الجمهورية الإسلامية الموريتانية رسميًا لأنه لديها ولن تكون لها مطلب ترابية أو غيرها في الصحراء الغربية.

ثانيا: تقرر الجمهورية الإسلامية الموريتانية الخروج نهائيا من حرب الصحراء الغربية غير العادلة وفقا للإجراءات المحددة في الإتفاق مع ممثل الشعب الصحراوي جبهة البوليساريو.

ثالثا: تعلن جبهة البوليساريو رسميًا أنه ليس لديها ولن تكون مطالب ترابية أو غيرها في موريتانيا.

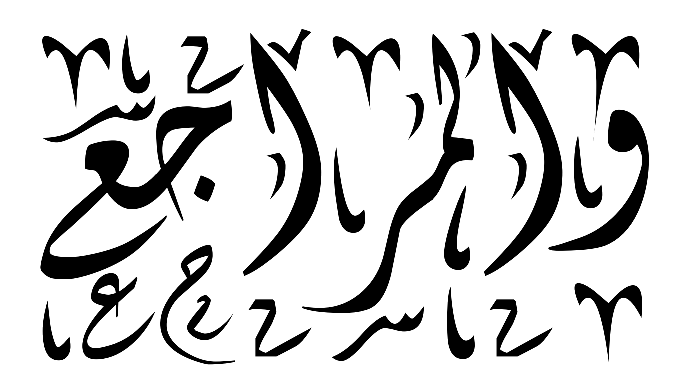
رابعا: جبهة البوليساريو بإسم الشعب الصحراوي والجمهورية الإسلامية الموريتانية تقرران حسب الإتفاق الحالي توقيع سلام نهائي بينهما.

خامسا: اتفق الطرفين على عقد لقاءات دورية بهدف تطبيق الإجراءات المعلن عنها في (1 و 2).

سادسا: يقوم الطرفان بتبليغ هذا الإتفاق مباشرة بعد توقيعه إلى رئيس منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة وكذلك إلى رئيس منظمة بلدان عدم الانحياز في 5 أغسطس 1979.

المصدر: وكالة الأنباء الصحراوية، www.spsrasd.info، 01جوان 2014.

# قائمة المصادر



## البيليوغرافيا

### أولا: المراجع العربية


1. بوعزيز يحي ، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج2، دار الهدى، الجزائر، 2004.
2. تراي محمد فخر الدين، **الأطلس الشامل للجزائر والمغرب العربي بشريا وجغرافيا وتاريخيا واقتصاديا**، منشورات العوادي، الجزائر، 2011.
3. تونسي ابن عامر، **تقرير المصير وقضية الصحراء الغربية**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987.
4. حمدي يحظية السيد ، **الصحراء الغربية آخر مستعمرة في افريقيا**، دار الجاحظية، الجزائر.2001.
5. حافظ صلاح الدين، **حرب البوليساريو**، دار الوحدة، بيروت، لبنان، 1981.
6. خلف التميمي عبد المالك، **أضواء على المغرب العربي (رؤية عربية مشرقية)**، دار البصائر، الجزائر، 2011.
7. دحمان محمد، **الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب**، مطبعة الكوثر، الرباط، المغرب، 2006.
8. الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان وتحرير الشعوب، **الصحراء الغربية شعب وحقوق**، لهارماتان، فرنسا، 1978م.
9. الراضي اليزيد، **الشيخ ماء العينين فكر وجهاد (تنسيق النعمة على ماء العينين)**، دار النجاح الجديدة، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2001.
10. السرجاني راغب، **بين التاريخ والواقع**، ج3، مؤسسة إقرأ، القاهرة، مصر، 2009.

11. الشامي علي، **الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي**، دار الكلمة، مصر، 1980.

12. شريط عبد الله، **حوار إيديولوجي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية**، الشركة الوطنية، الجزائر، 1982.

13. صدوق عمر، **قضية الصحراء الغربية في إطار القانون الدولي والعلاقات الدولية (دراسة قانونية سياسية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

14. عبد الصمد موفق ، **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب**، دار النون، الإمارات العربية المتحدة.

15. عيتاني ليلى بديع ، **البوليساريو قائد وثورة**، دار المسيرة، بيروت، لبنان، 1978م.

16. قسم التوجيه والإعلام بحزب جبهة التحرير الوطني، **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب من الاستعمار الاسباني إلى الغزو الملكي الموريتاني.**

17. فيديان قاسمية إلينا، **التهجير المطول للصحراويين**، مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، بريطانيا، 2011.

18. الكاتب مصطفى، محمد بادي، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق**، دار المختار، دمشق، 1998.

19. المديني توفيق، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل (دراسة تاريخية سياسية)**، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سوريا، 2006.

20. مسعود طاهر، **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو**، دار المختار، ط1، دمشق، سوريا، 1998.

21. معراف إسماعيل ، **الصحراء الغربية في الأمم المتحدة ... وحديث عن الشرعية الدولية؟ !**، دار هومة للنشر، الجزائر، 2010.

22. منقلاتي عبد الله، تواتي دحمان، **البعد الافريقي للثورة الجزائرية ودور الجزائر في تحرير افريقيا**، دار الشروق، الجزائر، 2009.

**ثانيا: المراجع المعربة**

23. رويث ميقال كارلوس، **الصحراء الغربية 1975- 2005 تبدل متغيرات نزاع محاصر**، نشرة معهد إيلكانو الملكي، رقم 2005/ 40، تر: مصطفى الأمين، 30/ 03/ 2005.

24. سبير أرنو ، **رحلة في الجمهورية العربية الصحراوية**، تر: أنطوان صيداوي، دار الفارابي، بيروت، لبنان، 1978.

25. كاري سلفادور باياريس، باولا كانيت كاستيا، **الصحراء في القلب**، تر: أحمد الشبعة، دار فالنسيا، اسبانيا، 1999.

**ثالثا: الدراسات الأكاديمية**

26. الراوي حميد فرحان، **الاتحاد المغاربي ومشكلة الصحراء الغربية**، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ب ت.

27. عمرون محمد، **تطور نزاع الصحراء الغربية من الانسحاب الاسباني إلى مخطط بيكر الثاني 1975- 2005**، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، 2006/ 2007.

28. نصيب عتيقة، **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، بسكرة، الجزائر، 2011/ 2012.

رابعا: المجلات

1. أبو بكر أحمد كمال، ((ماذا بعد تطبيع العلاقات الجزائرية- المغربية))، **مجلة السياسة الدولية**، جويلية 1988.

2. أبو الرشتة ابن خليل، ((قضية الصحراء الغربية))، **مجلة المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية**، 06 ماي 2014م.

3. بولقصيبات محمد الصغير ، (( الصحراء الغربية: لقمة سائغة، إقتسام، ثروة وطن شعب ))، مجلة أول نوفمبر، العدد 16 ، جوان 1976.

4. بدون كاتب، ((قصة بن علي مع المغرب))، **مجلة سيتي ناظور المغربية الالكترونية**، المغرب، www.natorcity.com، 02 جوان 2014م.

5. بدون كاتب، ((هيومن رايتس ووتش تدعو الأمم المتحدة إلى مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية))، **مجلة أخبارك الإلكترونية**، 14/ 04/ 2014.

6. اتريكن محمد، "التوظيف السياسي لقضية الصحراء الغربية ومسألة المسلسل الديمقراطي (الشرعية والوثيقة الدستورية)"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**.

7. الأصفهاني نبيه، ((محور الصراع في الصحراء الاسباني))، **مجلة السياسة الدولية**، ع39، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام الدولية، مصر، 1975.

8. أرنولدي إيف، "اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمغرب العربي"، **مجلة الإنساني**، 2007/ 2008.

9. أمين أسماء، ((قضية الصحراء الغربية... بين المد والجزر))، **مجلة النهار الجديد الإلكترونية**، www.ennaharonline.com ، 03 نوفمبر 2013.

10. أنيس محمد، ((عدم الانحياز من هافانا إلى نيودلهي))، **مجلة السياسة الدولية للأهرام الرقمي**، مصر، 01 أفريل 1984م.

11. بن حمودة بوعلام، ((قضية الصحراء الغربية والقانون الدولي العام))، **مجلة الأصالة**، ع31، الجزائر، 1976.

12. بوزيد عمر، ((نزاع الصحراء المغربية (أزمة التسوية الأممية والتقاطب المغربي الجزائري)))، **مجلة العصر الالكترونية**، 18 سبتمبر 2004.

13. بوعزيز يحي، ((حقيقة مطالب المغرب الأقصى التاريخية حول الساقية الحمراء ووادي الذهب))، **مجلة الأصالة**، ع28، وزارة التعليم والشؤون الدينية، الجزائر، جانفي 1976.

14. بوقارة حسين، ا((لسياسة الخارجية في منطقة المغرب العربي مع التركيز على النزاع في الصحراء الغربية))، **المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والإعلامية**، (مجلة فصلية)، ع02، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2002/ 2003.

15. تركماني عبد الله، ((جذور الاتحاد المغاربي ومعوقاته وآفاقه))، **مجلة المستقبل**، ع4563، الثلاثاء 01 جانفي 2013.

16. التزرن عبد الكريم، ((ومضات من تاريخ مقاومة القبائل الصحراوية للغزو الأجنبي))، **مجلة لكم الالكترونية**، 20 نوفمبر 2012، المغرب.

17. حوجال عبد الله ،((الصحراء الغربية الغزو الملكي المغربي أبعاد المؤامرة))، **مجلة أول نوفمبر**، العدد 14، فيفري 1976.

18. الجواد عبد الهادي، ((الموقف الأمريكي من القضية الصحراوية والدور اليهودي – الإسرائيلي))، **مجلة عربنا**، موريتانيا، سبتمبر 2007.

19. رويث ميغيل كارلوس، ((الطريق القانوني والسياسي الطويل ج1))، **مجلة الحوار المتمدن الالكترونية**، ع1374، 10 أكتوبر 2005.

20. رويث ميغال كارلوس، ((الصحراء الغربية (الطريق القانوني والسياسي الطويل إلى مخطط بيكر الثاني))، **مجلة الحوار المتمدن الالكترونية**، ع 1308، 05 سبتمبر 2005.

21. السالك مفتاح، ((البربر في الصحراء الغربية بين حقيقة التاريخ والواقع السياسي))، **مجلة الحوار المتمدن**، ع1790، 09 جانفي 2007.

22. سطي عبد الإله، ((قصة قضية الصحراء الغربية من المسيرة الخضراء إلى خطة الاتفاق /الإطار))، **مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية**، ع 1360، 27 أكتوبر 2005.

23. سليمان عبد الحكيم، ((بحث في محددات بعثة المينورسو كقوة لحفظ السلام))، **مجلة دنيا الوطن الالكترونية**، 14 ديسمبر 2012.

24. السقاي عبد الحميد ، ((الصحراء الغربية بين الإستقلال ومطامح ملك المغرب التوسعي))، مجلة أول نوفمبر، العدد 13، ديسمبر1975.

25. الشرقاوي محمد عيسى، ((أزمة منظمة الوحدة الافريقية وقضية عضوية البوليساريو))، **مجلة السياسة الدولية للأهرام الرقمي**، مصر، 01 جويلية 1982.

26. الشرقاوي محمد عيسى، ((صراع الصحراء والمبادرة المغربية))، **مجلة السياسة الدولية**، ع66، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام، مصر، 1981م.

27. شعلان جاسم، ((مشكلة الصحراء الغربية وانعكاساتها على مستقبل الأمن القومي العربي))، **المجلة الافريقية للعلوم السياسية**، كلية التربية الأساسية، جامعة بابل، الإثنين 24 سبتمبر 2012.

28. شفيق درية ، ((عدم الانحياز بين تجريد المبادئ وديناميكية الحركة))، **مجلة السياسة الدولية للأهرام الرقمي**، مصر، 01 أفريل 1989.

29. عبد الله محمد، ((معالم الطريق إلى مؤتمر عدم الانحياز))، **مجلة السياسة الدولية للأهرام الرقمي**، مصر، 01 جويلية 1986.

30. عبيد مجدي علي، ((صراع الصحراء الغربية))، **مجلة السياسة الدولية**، ع95، مصر، 1989.

31. العبيدي عمر جاسم محمد، ((مشكلة الصحراء الغربية في السياسة الاقليمية للجامعة العربية))، **مجلة الحوار المتمدن الالكترونية**، ع3599، 06 جانفي 2012.

32. عز الدين شكري، ((ثلاث قراءات في العلاقات الجزائرية المغربية))، **مجلة الوحدة**، أسبوعية جزائرية، ع498، 12 أفريل 1991.

33. عمرو هاشم، ((ميزان القوى في المغرب العربي 1987- 1983م))، **مجلة السياسة الدولية**، ع89، مصر، جويلية 1987.

34. غالي بطرس بطرس ، ((حرب الصحراء في المغرب العربي))، **مجلة السياسة الدولية**، ع44، 1976م.

35. غالي بطرس بطرس ، ((قرارات الأمم المتحدة))، **مجلة السياسة الدولية**، ع44، مصر، 1976.

36. غالي بطرس بطرس ، ((الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصحراء))، **مجلة السياسة الدولية**، ع 44، مركز الدراسات الإستراتيجية لجريدة الأهرام الدولية، مصر، 1976.

37. الغيث أمبيريك الرحموني، ((وظلم ذوي القربى))، **مجلة المصير نيوز الالكترونية**، www.almasir.net، 30/ 05/ 2012.

38. مزيان محمد، ((مسار قضية الصحراء المغربية في الدائرة الافريقية، ج1))، **مجلة الحوار المتمدن الالكترونية**، 25 ديسمبر 2013.

39. المؤتمر الدولي الثلاثون للجنة الدولية للصليب الحمر والهلال الأحمر (معا من أجل الإنسانية)، **مجلة الإنساني**، 2007/ 2008.

40. الميلي محمد، ((من أجل تصور سليم لقضية الصحراء الغربية))، **مجلة الثقافة الجزائرية**، العدد06، الجزائر،31 مارس 1976.

41. ولد القابلة إدريس، ((حل قضية الصحراء لازال بعيد أو الخوف من تدخل أمريكي بالمنطقة))، **مجلة الحوار المتمدن الالكترونية**، ع1770، 20/ 12/ 2006.

**خامسا: الجرائد**

42. بدون كاتب، "الحبيب بورقيبة كان يعتبر مشكل الصحراء قضية مصطنعة (شهادة الطاهر بلخوجة)"، **جريدة الشروق الالكترونية** ، موقع المجلس الملكي الاستشاري للشؤون الصحراوية، تونس، 21 أفريل 2008.

43. البطيوي حاتم، "المغرب يتمسك بشرط عضوية الجمهورية في الاتحاد الافريقي ليعود إليه"، **جريدة الشرق الأوسط**، ع12238، 31 ماي 2012.

44. الحرباطي فرج ناصر، "صراع الصحراء الغربية ينتهي بالاستفتاء"، **جريدة الأنباء الكويتية**، الكويت، الاثنين 03 يناير 2011.

45. العزابي زينة، ((قضية الصحراء الغربية (الشوكة التي عفنت كامل الجسد-قضية-)))، **جريدة الخبير**، 27 مارس 2014.

**سادسا: المقالات والمواقع الإلكترونية**

46. آيت عبد ابراهيم، **قضية الصحراء الغربية وموقعها لدى التكتلات الجهوية (الاتحاد الأوروبي – الاتحاد المغاربي- جامعة الدول العربية)**، مركز راشيل كوري الفلسطيني لحقوق الانسان ومتابعة العدالة الدولية، www.rachel.centa.ps، 03 /06 /2014.

47. بدون كاتب، **الصراع الفرانكو أمريكي على منطقة المغرب العربي**، www.hizbtahrir.org.uk، 05 جوان 2014.

48. بنت عبد الوهاب فاطمة، **الصحراء بلاد السيبة والمفاجآت السياسية**، موقع الجزيرة نت، 16 فيفري 2014، www.aljazeera.net.

49. تقرير المفوضية الأوروبية، **المساعدات الانسانية والحماية المدنية للاجئين الصحراويين**، ماي 2013م.

50. تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش، **حقوق الإنسان في الصحراء الغربية ومخيمات تندوف للاجئين**، 2008.

51. الخلفي مصطفى، **أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية**، الجزيرة نت، 03 أكتوبر 2014.

52. ددش سيدي محمد وآخرون، **النشطاء الحقوقيون الصحراويون**، مذكرة مرفوعة إلى السيد رئيس هيئة الإنصاف والمصالحة، 05 ماي 2004.

53. ديدي ولد السالك، **مشاريع التسوية والحلول الممكنة لقضية الصحراء الغربية**، المركز المغاربي للدراسات الاستراتيجية، www.cmesmr.org، 02 جوان 2014.

54. رحيمي مونية، **تقرير الموقف الليبي من الصحراء الغربية آفاق ما بعد القذافي**، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، ب ع، الاثنين 19 ديسمبر 2011م، قطر.

55. سيد أحمد أحمد، **مشكلة الصحراء الغربية في انتظار التنازلات**، الأهرام الرقمي، مصر، 01 أكتوبر 2002.

56. شارف عابد، **تقارير أزمة الصحراء الغربية (حلول غائبة وسياق أمني إقليمي متغير)**، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

57. الطنطاوي عبد الرحمان، **قضية الصحراء في أفق تحولات المغرب العربي تونس وليبيا نموذجين**، المسألة العربية، 24 أفريل 2007، مصر، ب ع.

58. وكالة الأنباء الصحراوية، WWW.spsrasd.info، 01 جوان 2014.

**سابعا: المراجع الأجنبية:**

1. Abaudd ahab Mohammed Zakaria, **Le conflit du Sahara Occidental: éta des lieux et prerspeetives**, Estudio Africanos, N 4, Enero, Eebrero, Bogotà – Colombia, dé 2012.

2. Boualem Malek, **La Question de Sahara occidental et la droit international**, Algérie, 1983.
3. Buteau Guillaume, **Le Maroc au Sahara occidental 1975-2005 Trente ans d'une Quete pour la souverainete**, Thèse de Master Institut d'étude politique, Lyon université, Lyon2, France, année universaire 2004- 2005.
4. De Froberville Martine, **Sahara Occidental (la canfiance perdu)**,L'harmattan, Paris, France, 1996.
5. Fessad De foucaut Bertrand, La Question de Sahara Occidental, **Revue Français d'étude politiques afri** , N 199, Paris, Novembre 1977.
6. Gangas Monica," El Curfliccto del Sahara occidental", **Rev-electron**, géogr austral, Ano3, Nº1 enero- mayo 20 M.
7. María Sánchez González, **El Sahara occidental la TiTilaridad des sus recursos naturales**, Máster en Relaciones Internacionales: Mediterráneo y Mundo Árabe, Para esta edición, la Universidad Internacional de Andalucía.
8. Mohsen- Finan Khadija, **Sahara Occidental: duconflit oublié aux nouvelles formes de lutte, science poet chercheure associée**, université de paris, France, 2005.

9. Pasqual Del Riquelm Joaquin Portillo, **Historia de los saharauis cronica de la Algresson clonial el sahara occidental**, Espna,1991.

10. Ruiz Miguel Carlos, **El Sahara Occidental y Espana: Historia Politica y Derecho analisis Critico de la politica Espanola**, Espana, 1995.

11. Segura Imas Antoni, **La question du Sahara dans la dynamique géopolitique du Maghreb**, Confluences Méditerranée, N 31, Automne, France, 1999.

12. Stora Benjamin, Akram ILLyés,**Les 100 portes du Maghreb**, **Alger**, edition Dahleb, 1990.

13. Wallone Christ , **Le sahara Occidental : un conflit oublie?**,Bruxelle,2005.

14. Zabir Yahia, **Conflit Du Sahara Occidental de l'échec de prenegociatiuon a l'enlisement de conflit**, Western international, law journal, California, 1999.

**ثـامنا: القواميس والمعاجم:**

1. إدريس سهيل، جبور عبد النور، المنهل (قاموس فرنسي عربي )، ط1، دار الآداب، لبنان، 1970.

2.Ola Abdel Hamid Soliman, (Dictionarice Espanol ,Arab), edition librairie liban puplisher,Lebanon, 2000.

3.Oxford word power, (Dictionary English, Arabic), Oxford University press.

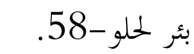
# فهرس

# الأعلام



# فهرس الأماكن والبلدان

(أ)






الفهارس

## فهرس المحتويات